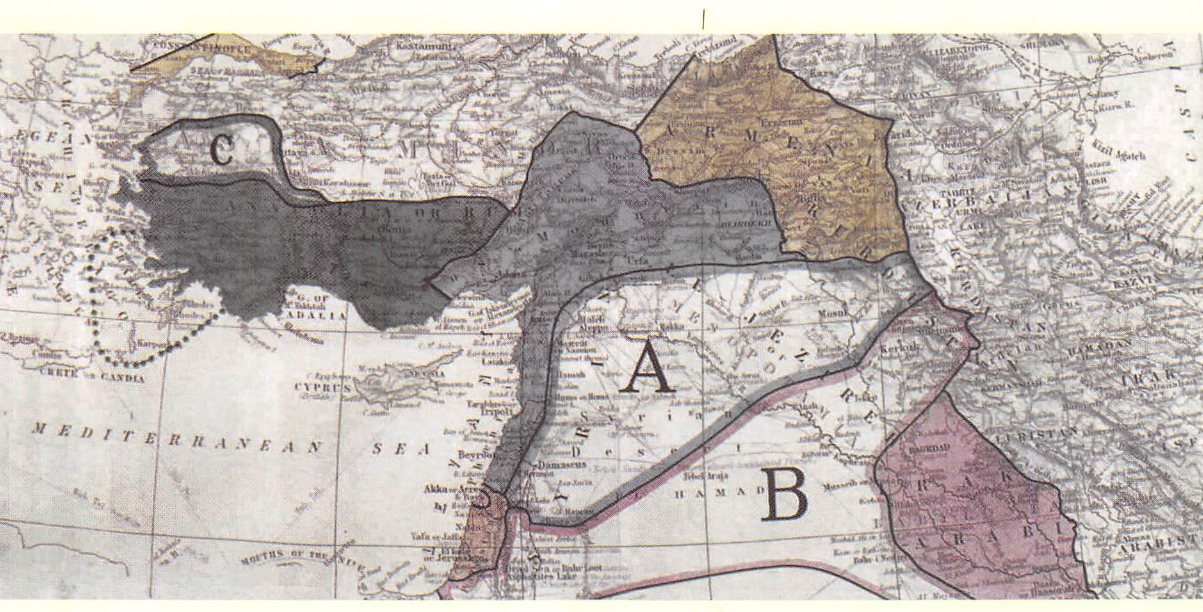


سايكس بيكو ومشاريع التقسيم في الماضي والحاضر

المؤامرة الخارجية والاستعدادات الداخلية



تقديم وتنسيق

يحيى بوزيدي   حسين بوبيدي

سايكس بيكو ومشاريع التقسيم في الماضي والحاضر

المؤامرة الخارجية والاستعدادات الداخلية

تقديم وتنسيق

يحيى بوزيدي

حسين بوبيدي

الطبعة الأولى

ح مجلة البيان، ١٤٣٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بو زيدي، يحيى

سايكس - بيكو ومشاريع التقسيم في الماضي والحاضر المؤامرة الخارجية والاستعدادات الداخلية./ يحيى بوزيدي؛ حسين بوبيدي، - الرياض، ١٤٣٨هـ

ص٢٦٦؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٥ - ٠٩ - ٨١٩١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - اتفاقية سايكس - بيكو (١٩١٦م)

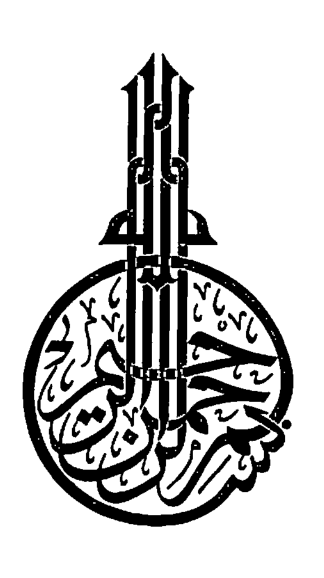
٢ - العالم العربي - العلاقات الخارجية - أوروبا

٣ - أوروبا - العلاقات الخارجية - العالم العربي أ. بوتيدي، حسين (مؤلف مشارك) ب. العنوان

ديوي ٣٢٧,٥٦٠١٨٢١ ١٤٣٨/١٣٣١

رقم الإيداع: ١٤٣٨/١٣٣١

ردمك: ٥ - ٠٩ - ٨١٩١ - ٦٠٣ - ٩٧٨



مقدمة

تزامنت مئوية سايكس - بيكو مع تحول سياسي كبير تشهده المنطقة العربية بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام بدأ منذ العام ٢٠١١م، ودفع عمق هذا التحول وانتشاره - بتداخل الأبعاد الداخلية مع الخارجية والحضور القوي للأخيرة - الكثير من المتابعين للشأن السياسي والأنظمة؛ إلى توصيف ما يجري على أنه «سايكس - بيكو جديدة» تحاول تفتيت المفتَّت وتجزيء المجزَّأ، ولا شك أن هناك الكثير من المعطيات الميدانية التي يستحيل معها نفي اتجاه المنطقة نحو إعادة رسم خرائطها في ظل العنف الكبير الذي تشهده، وتزايد دور الانتماءات الهوياتية - سواء في شقها الديني أو العرقي أو الاثنين معاً - في تحديد المواقف من مختلف القضايا والمسائل، وهو ما يشكل مدخلاً مساعداً من أجل بناء منطلقات مغايرة لرسم الحدود، وتحويل الدول العربية التي احتفظت بمساحات واسعة إلى دويلات صغيرة قد تدخل من جديد في صراعات على الحدود، تضمن ترتيب المنطقة حسب مصالح القوى العالمية وأهدافها.

في ظل هذه الأوضاع الراهنة فإن الموقف السليم من التحولات الجارية يستلزم قراءة جديدة للأوضاع الحالية مقارنة بتلك التي كانت عليها المنطقة قبل قرن من الزمن، خاصة مع وجود بعض القضايا العالقة من تلك الحقبة على غرار المشكلة الكردية والخلافات الحدودية بين العديد من الدول التي كانت سبباً في توتر العلاقات بينها سابقاً، وتنذر بصراعات مستقبلية كتلك التي قد يكون سببها المياه على سبيل المثال لا الحصر، وذلك من أجل تقديم مقاربة قادرة على استيعاب مجمل الدوافع الحاضرة، ومستحضرة

لمختلف الرؤى المتنوعة من أجل فهم الحجج الذي ترتكز عليها التحاليل والمقاربات حول القضية العربية وتداعيات التحولات التي تعصف ببلداننا.

إن هذه الورقة كما تستحضر فاعلية الوضع الداخلي متمثلاً في الفساد وفشل النخب، والمحاصصة الطائفية والمناطقية، وطغيان الأسر والعائلات، وغرق السياسة في أسر المال، وتيارات العلمنة الجارفة؛ فإنها أيضاً تلمح عبر تنوع الرؤى الواردة فيها إلى أهمية المنطقة بالنسبة للعالم، ومحوريتها في تحديد اتجاهات القوى الدولية في مختلف العصور؛ سيبقى الدور الخارجي مؤثراً فيما يجري وما ينتظر المنطقة لاحقاً، وسيشكل تنوعها الديني والعرقي أحد المداخل الأساسية في رسم الاتجاهات المستقبلية أيضاً، ذلك أن الفعل السياسي مرتبط أشد الارتباط بالواقع على الأرض وتداعيات النزاع بين مختلف الأطراف؛ من أجل صياغته وإخراجه بما يخدم أهدافها المتناقضة، وهو ما يدفع إلى ضرورة تنويع وجهات النظر في تحليل الأوضاع وقراءة تداعيات مختلف الصراعات والتضامنات والمحاور المتشكلة؛ من أجل استشراف الأبعاد الحقيقية للمشكلة وتداعياتها المحتملة، وتقديم رؤية استشرافية تحاول النفاذ إلى تفكيك جذور المكونات الفاعلة من أجل توجيهها نحو ما يخدم عالمنا العربي.

في هذا السياق تتداخل السياسة الراهنة كثيراً مع التاريخ السابق للمنطقة، باعتبارها تمثل نتيجته المباشرة على الأرض، فنحن نعيش آثار سايكس - بيكو الأولى بجميع تفاصيلها المتعلقة بآليات رسم الحدود، وموقع القوميات والإثنيات والديانات منها، وعلاقتها بالصراع على النفوذ يومها بين مختلف الأطراف الفاعلة والقادرة على تحويل مشاريعها الاستراتيجية إلى وقائع على الأرض، وبين التحولات التي أعقبتها في ظل الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، ثم تداعيات ذلك على صراعات النخب الحاكمة بمختلف توجهاتها الإيديولوجية والسياسية، والتي كانت مرتبطة تمام

الارتباط بالصراعات الدولية، وهو ما قاد تدريجياً نحو تشكل الوضع الحالي الذي ينتج هذه الأحداث وتتحرك الإرادات والمشاريع انطلاقاً منه، وكله يدفع إلى إقحام الطرح التاريخي في محاولة تحليل الوضع وقراءته.

إن هذه المقالات التي تكشف تنوعاً في الرؤى وتعدداً في مداخل دراسة الموضوع تحاول أن تبحث عن السياقات التاريخية التي أنتجت اتفاقية سايكس - بيكو وجعلتها واقعاً على الأرض، وتتساءل عن أشكال التداخل بين المتغيرات الداخلية والخارجية في نجاح المشاريع التقسيمية الغربية، وخلفيات فشل النخب العربية والقيادات السياسية في التصدي لها، كما تنطلق منها تاريخياً لتحلل وقائع «الربيع العربي» بحثاً عن جذوره وتطلعاً إلى مآلاته، مفتشة عن المقدمات وحافرة في البدايات عن دواعي هذا الانفجار والأطراف التي مهدت له، ومنقبة عن القوى التي يمكنها أن تستفيد منه باعتبار ذلك مجيباً عن مشكلة الفاعل التي يعتمدها أنصار تفسير المؤامرة الإقليمية أو العالمية.

هذه التساؤلات تجد في الورقة إجابات عنها، عبر قسم أسند إلى الباحثين في التاريخ يستحضر سياقات سايكس - بيكو الأولى، ويقرأ الحوادث التي قدمت لها، ويربط بين مختلف التداخلات الثقافية والاجتماعية والسياسية من أجل تقديم رؤية متكاملة.

بينما يبحث القسم الثاني موضوع المشاريع التقسيمية باعتبارها مؤامرات تحاك ضد العالم العربي من أجل السيطرة عليه وتحقيق نفوذ أكبر في مجالاته، وحماية الكيان اليهودي الصهيوني عبر التفسير السياسي والاستلهام التاريخي، وهذا عبر تبيان مشاريع التقسيم ومخططات التفتيت، وربطها باستغلال التغيرات على الأرض عبر توجيهها والتحكم في نتائجها سواء من خلال التدخل المباشر فيها أو استغلال الهيئات والتحالفات والأنظمة والإمكانيات التسليحية القادرة على التحكم في موازين القوى على الأرض عبر الحصار أو الدعم.

أما القسم الثالث فتبرز فيه المرافعة من أجل القراءة المنطلقة من الداخل، عبر الانطلاق من الأوضاع المتردية في العالم العربي، والفشل الذريع الذي نتج عن أساليب التسيير والإدارة والسياسات والتحالفات الخاطئة، والظلم المسلط على الشعوب التي تفقد في مرحلة من مراحل اضطهادها بوصلة التفكير في المآلات؛ بحثاً من مخارج لا تنظر لثمنها لتجاوز الأوضاع المزرية التي تعيشها على مستوى الحريات أو الحاجيات أو الحقوق.

إن الخيط الناظم لهذه المقالات يتجسد في كونها ترسم مساراً يحفر في جذور الأزمات العربية الراهنة، وينقب في تاريخها البعيد الذي بذر بذور التفكك والتشرذم إلى أن حوله إلى واقع يمثل وفق النظرة القطرية الضيقة مفهوماً جديداً للأمة والوطن يتجاوز المقومات الحضارية المختلفة، نحو حالة من الانطواء الشعوري واللاشعوري على بعد جديد ينحصر داخل الحدود الترابية رغم وحدة الماضي والحاضر والمستقبل، وهو ما يعبر عن تنبيه للاستلهام من الماضي للاستفادة من دروسه، بينما تتبنى المداخلات التي تليها المقاربة التي تبرز آليات التوظيف التي تستعملها القوى الكبرى للمشاكل العربية من أجل توظيفها لمصالحها، وذلك عبر المزج بين فكرة المؤامرة التي تتجاوز الأسباب الداخلية باعتبارها الظاهر من القضية فقط؛ والتحليل الذي يتبنى الاعتراف بالاستغلال والتوجيه دون أن يتجاوز الأسباب الحقيقية التي أنتجت المتغيرات وشكلت منطلقها الواقعي، وفي الأخير شكلت المرافعة المركزة على الأسباب الداخلية نوعاً من التوصيف الدقيق للداء العربي من الداخل، عبر فضح الممارسات التي أنتجت الظروف للاضطرابات بما يعد تبياناً لمواطن الخلل ودعوة لضرورة العلاج السريع لهذه المشكلات البنيوية التي تنخر جسد دولنا، وإعادة تشكيل نظريات الحكم وممارساته من خلال قيم جديدة تتجاوز أهداف التحكم والسيطرة والاعتماد على الحماية الخارجية، فكانت الأوراق بهذا المفهوم جامعة بين التوصيف والمعالجة لتكون مقاربة شاملة.

إن هذه البحوث لا تزعم تغطية مختلف المقاربات التي درست التاريخ أو التي تنظر للواقع وتحلله، ولا الاستشرافات التي تقارب الموضوع من زوايا أخرى، ولكنها تريد أن تقدم بحوثاً متعددة الرؤى؛ ليتم الاطلاع على مختلف المداخل لعله يوصلنا إلى رؤية شمولية تركيبية قادرة على تفهم الواقع وتفكيكه حرصاً على الإسهام النافع في دفع البلاء عنه واستجلاب الخير له.

أ/ يحيى بوزيدي.

أ/ حسين بوبيدي.

الفصل الأول:
السياق الفكري لسايكس - بيكو

الجذور الفكرية والعقدية للجمعيات السياسية في الدولة العثمانية ومدى مساهمتها وتأثيراتها في فصل وتقسيم المنطقة العربية في اتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦م

- قراءة تاريخية من خلال المصادر التركية -

» خير الدين سعيدي

باحث بقسم التاريخ العثماني جامعة إسطنبول ١٤٥٣م - تركيا -، عضو دائم بمخبر الدراسات المغاربية جامعة قالمة - الجزائر.

مقدمة

يكاد يتفق معظم الأبحاث والمقالات التي تتناول تاريخ المنطقة العربية أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها على أن نقطة التحول في المنطقة رسمتها تلك الاتفاقية السرية بين كل من بريطانيا وفرنسا حول تقسيم المنطقة بينهما، بما يحفظ لكل طرف مصالحه ويحققُ له أهدافه، وكانت الضحية الرئيسة هي المنطقة العربية التي تركت من طرف العثمانيين تواجه واقعها المحتوم.

إلاّ أن هذه الزاوية من الرؤية غالباً ما كانت مرتبطة بالنزعة القومية العربية أو جاءت رد فعل عن انتشار أفكار القومية التركية في الدولة العثمانية؛ لهذا نرى أنّ الطرح القومي للمسألة لم ولن يُسهم في معرفة أنفسنا والاستفادة من أخطائنا، وستبقى النزعة القومية لدى الطرفين (العربي - التركي) تحجب الكثير من المعطيات التاريخية التي كانت موجودة في العالم الإسلامي عامة والعربي خاصة.

وبغرَض عرض الصورة العامة للوضع السياسي الذي كان يسود المنطقة من زوايا غير تلك التي ألفناها؛ سنتطرق إلى الوضع أساساً من الزاوية التي نظر منها المؤرخ التركي إلى الحالة السياسية والاتجاهات الفكرية التي كانت توجد بالمنطقة خلال تلك الفترة وأسهمت في تجسيد الاتفاقية.

وسنرى إن كان ما حدث هو نتيجة حتمية أملتها الوقائع الداخلية التي طبعت صورة الفكر والسياسة في العالم الإسلامي، ووطدتها أكثر القوة السياسية والمعطيات المادية والتنظيمية التي امتلكتها الدول الغربية، أو أنّ ما حدث كانت نتيجة لسوء أوضاع الدولة العثمانية واختيارها دخول الحرب العالمية مع الطرف الخاسر وبدون رؤية سياسية واضحة.

لهذا فإن أوّل ما يجب أن نتحدّث عنه هو النمط الفكري السائد في الدولة العثمانية بداية من القرن العشرين، والأفكار السياسية والأيديولوجية التي انتشرت في الوطن العربي تحديداً خلال تلك الفترة، ومدى إسهامها في تسهيل تنفيذ بنود اتفاقية سايكس - بيكو على أرض الواقع.

بعد الفراغ من رسم الوضع السياسي السائد في العالم العربي، ستكون الخطوة الثانية الحديثَ عن الفكر السياسي داخل الدولة العثمانية ومدى تأثيره في مجريات الأحداث، كما سنعرج في غير إطالة إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى وموقف الدولة العثمانية، باختيارها الانحياز إلى طرف تسانده في الحرب؛ وهو ما قد يكون السبب الرئيس في تقسيم المنطقة العربية إلى مجموعة من الدويلات القُطرية المغلوب على أمرها.

في الأخير سنصل للتحدث عن بروز الاتفاقية إلى العلن والأطراف المعنية بها ومدى تفاعل المعنيين بالأمر بالواقع الذي فرضته الاتفاقية.

١) الفكر السياسي في المنطقة العربية بعد النصف الثاني للقرن ١٩م:

لقد فعل الشعور القومي فعلته في الدولة العثمانية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وكانت الثورة اليونانية على الحكم العثماني سنة ١٨٢١م ثمّ الاستقلال اليوناني عن الحكم العثماني سنة ١٨٣٠م[١] منعرجاً حاسماً في تزايد الشعور القومي داخل المناطق العثمانية، ومعلوم أنّ الثورة اليونانية لم تكن مستقلة تماماً عما كان يحدث بأوروبا؛ إذ ما هي إلاّ امتداد للشعور القوميّ الذي بثته الثورة الفرنسية في القوميات المختلفة في أوروبا عموماً[٢]، والمناطق الخاضعة للسيطرة العثمانية خصوصاً.

(1) Cemal Kutay ,Türkiye istiklal ve hürriyet mücadeleleri tarihi ,Alioğlu yayınevi ,ikinci baskı ,cilt ,5 İstanbul ,s2517.

(2) Midhat Sertoğlu ,Mufassal Osmanlı Tarihi ,Ankara ,2011 cilt ,5 s.2858.

والغريب أنّ معظم الشعوب التي حملت لواء الانتفاضة القومية لم تكن تعي المعنى العام أو الهدف الأساس لهذه الأفكار، كما لم تعلم هذه القوميات مدى صلاحيتها داخل الدولة العثمانية[١]، وغالباً - بطريقة علنية ولأغراض خفية ما - كانت كل من فرنسا وبريطانيا تغذيان هذا الشعور القومي وتشحذانه ضد الدولة العثمانية[٢]، وهذا الدعم لم ينحصر في الموقف الدبلوماسي والسياسي الداعم للثورات القومية، وإنما امتد في الكثير من الأحيان إلى الدعم العسكري القوي والذي برز في اتفاق (سان بطرس بورغ *protokolü Petersburg*) بين روسيا وفرنسا وبريطانيا والذي أفضى رسمياً إلى الدعم المطلق المادي والمعنوي للثوار اليونان، وتجسد فعلاً في معركة نافرين سنة ١٨٢٧م[٣]، وما يثير الحيرة أنَّ بعض المناطق التي شهدت التوترات وظهرت فيها القوميات كان سكانها يتمتعون بما يتمتع به أي مواطن داخل أراضي الدولة العثمانية، وسكانها أفضل حالاً من سكان الكثير من المناطق في أوروبا[٤]، ثم ازداد الأمر سوءاً بانتقال هذه الأفكار من منطقة جغرافية إلى أخرى بسرعة بالغة ومؤثرة[٥].

وقبل أن نشرع في الحديث عن أحد الأسباب المسهمة في تقسيم المنطقة العربية حسب الرؤية التركية، ومراحل ظهور القومية في العالم العربي ومدى تأثيرها في عملية

---

(1) Milliyet meselesi, s,5.

(2) Erdal Çetintaş (**Doğu Akdeniz Politikaları** Çerçevesinde **AvrupalıDevletlerin Yunan** İsyanına **Desteği;KamuoyuDesteği, Diplomatik Destek, Silahlı Destek**) dergisi, s 84.

(3) Ali Fuat Örenç, balkanlarda ilk dram unuttuğumuz Mora Türkleri ve eyaletten bağımsızlığa Yunanistan, Babıali kültür yayıncılığı, İstanbul 2009, s175-123.

(4) Cemal Kutay, Türkiye istiklal ve hürriyet mücadeleleri tarihi, s,2516.

(5) Caroline Finkel, The Story of Ottoman Empire (1300-1923) Johan Murrary publishers London2005, P430.

تجزيء المنطقة من عدمه؛ يجب الإشارة إلى أنّ العالم العربي عموماً وجلّ المناطق التي كانت تحت ظل السلطة العثمانية لم تكن تعرف تمييزاً في التعامل بين الأتراك والعرب والأرمن والصرب[1]، فالجميع سواءٌ المسلمون أو أهل ذمة يعاملون وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وجلّ المسلمين كان لهم شعور أنّ الدولة العثمانية هي حامية الأقطار الإسلامية. كما أنّ التزام أهل الذمة بدفع الجزية يجعلهم مثل غيرهم من سكان الأقطار العثمانية وفق خصوصيات معينة، وهذه الخصوصيات التي تُلزم أهل الذمة بها لا تُلزِم به غيرهم هي المدخل الذي ولجت منه القومية في صورتها العربية إلى العالم الإسلامي.

وقد كانت بداية تفاعل هذه الأفكار وتسربها للعالم العربي مع الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨م والتي لم تمتد أكثر من سنتين غير أن رحيل الحملة لم ينته إلاّ وأفكارها وما حملته من بهرجة قومية قد وجدت لها موطناً في مصر، وهذا ما جعل عدداً من الباحثين الأتراك يعتبرون أن الأفكار القومية نتيجةٌ تامة للحملة الفرنسية وإحدى نتائجها على مصر والعالم العربي، وأن آثارها ستظهر في المدى المتوسط والبعيد[2]، وهو ما نلاحظه فعلاً.

غير أنّ قصْر الأمر على الحملة الفرنسية حسب رأينا يعتبر رأياً خاطئاً وقراءة مبتورة، فالوضع العام الذي كان يعيشه المجتمع الإسلامي وتغلغل الضعف في معظم الأجهزة والمؤسسات خاصة منها الفكرية هو ما أسهم بشكل كبير في إيجاد أرض خبيثة لتغلغل هذه الأفكار وغيرها في العالم العربي، ولعلنا نعرض بالتفصيل لهذا الأمر فيما هو آت.

(1) Derviş Kılıncaya ,Osmanlı yönetimindeki topraklarda Arap milliyetçiliğinin Doğuşu ve Suriye ,A.A.M ,Ankara,2004 s38.
(2) Mehmet Akif Kireçci ,Başlamadan günümüze Arap Milliyetçiliği ,ss, .66,67

نعود للقول إنّ المنطقة العربية شهدت وغيرها من المناطق التي كانت تخضع لحكم الدولة العثمانية بداية من منتصف القرن التاسع عشر تأثيرات هذه الموجة مِن التغيرات القومية التي ظهرت على مسرح الأحداث، غير أنها في المنطقة العربية لم تتخذ شكل الثورة الانفصالية بل تشكلت في صور مختلفة.

فبرز العديد من المفكرين الذين يدعون إلى ضرورة النظر في وضع العالم العربي، وارتسمت صورة للانتفاض على الوضع العام الذي يعيش فيه العالم العربي من خلال حركة فكرية تعليمية جمعت بين النوادي الفكرية والأدبية والمسرحية؛ وهي إحدى نتائج الإصلاحات التي اعتمدتها الدولة العثمانية *hattı hümayunu* Gülhane (خط كلخانة الهمايوني) والتي نصّت في مُجملها على منح الحرية الجزئية للكثير من الفئات والطوائف غير الإسلامية في إقامة شعائرها.

فبدأ أفراد من العرب المسيحيين باستغلال هامش الحرية وأسسوا مجموعةً من الجمعيات ونشروا عدداً من المجلات[1]، كما شرعوا في التحدث عما يجب أن يشهده العالم العربي من تغيرات يجب أن تمسَّ جوهر علاقته مع الآخر (العثماني - الغربي)؛ للمساعدة في تغير الوضع العام الذي شهد تردياً كبيراً، وأُطلِق على هذا النشاط (الحركة الأدبية العربية)، وإن كنا نعتقد أن فحواها لم يكن متعلّقاً لا بالأدب ولا بالتراث العربيّ، إذ إنّ أهدافها كانت أعمق من ذلك بكثير، كما يمكننا اعتبار هذه الدعاوي المبطّنة بجانب طيش الاتحاديين والمراهقة السياسية التي كانوا يعايشونها أهم العوامل الرئيسة التي ستؤدي فيما بعد إلى سوء العلاقات العربية - التركية خلال الحرب العالمية الأولى ثمّ إلى أعمق من ذلك في اتفاقية سايكس - بيكو كما سيأتي.

---

(1) Ekmeleddin İnsanoğlu, Osmanlı Devleti ve medeniyeti tarihi, İslam tarihi sanat ve kültür Araştırma merkezi İstanbul, 1994,cilt 1, s,103.

وقد نشط في النّصف الثاني مِن القرن التاسع عشر عددٌ من الجمعيات في منطقة الشام[1] ولبنان تحت غطاء الثقافة والفن والمسرح، فنقف على الأقل على وجود ثلاث جمعيات بمرجعية مسيحية تقوم بنشر مجلات وكتبٍ تتحدّث في غالبها عن تاريخ العرب قبل الإسلام وتنظم المنتديات والملتقيات للتعريف بالعرب وتاريخهم وإسهاماتهم الحضارية والفكرية واللغوية؛ فبرزت مجلات: (النهضة) في بغداد، و(الحقيقة) في بيروت - تحت رئاسة كمال عباس -، و(الاتحاد العثماني) في بيروت، و(جريدة المفيد) لصاحبها عبد الغني الأريسي، و(الوطن) أيضاً في بيروت، و(جريدة الحضارة) في إسطنبول، و(جريدة المكتب) لكرد علي في دمشق، وغيرها من الصحف والمجلات[2]، وقد كانت هذه الجمعيات في الغالب تحت تأثير رجل محوري يُعد هو الرابط الأساس في نشاط هذه الجمعيات، هو بطرس البُستاني[3].

وقد سعى بطرس البستاني وهو المدعوم مالياً من القنصلية الأمريكية في بيروت والتي كان يشتغل بها مترجماً وأحد كبار المتصرين للمذهب البروتستانتي في لبنان؛ إلى

(1) Hasan Kayalı ,Jön Türkler ve Araplar ,çeviren Türkan Yöney ,tarih vakfı yurt yayınları61 ,İstanbul ,1998 ,s37.

(2) Zekeriya Kurşun ,Türk Arap ilişkileri ,irfan yayınevi ,İstanbul ,1992,s .65,66

(٣) ولد بطرس بن بولس البستاني في الدبية في لبنان سنة ١٨١٩، ظهر عليه علامات التفوق منذ الصغر، اشتغل لما بلغ العشرين من عمره في التدريس مكان والده في مدرسة عين ورقة بلبنان، ثم استغل الفسحة التي سمحت بها الدولة العثمانية بعد تسرب الضعف إليها وأنشأ مدرسة تعليمية أطلق عليها اسم المدرسة الوطنية عنت بإنشاء الطلبة والمثقفين وفق التصور الذي وضعه بطرس البستاني، له العديد من المؤلفات أهمها دائرة المعارف العربية وقاموس محيط المحيط وشرح ديوان المتنبي وغيرها كثير، كما اهتم بإنشاء الصحف فأنشأ نفير سوريا والجنة وبعض الصحف العامة، بعد نشاط حثيث لخدمة أفكاره وتوجهاته التي لم يخفها أبداً، توفي بطرس البستاني سنة ١٨٨٣.

الدعوة لإحياء تاريخ العرب وبعثه في نفوس أبناء المنطقة العربية، خاصة في الفترة التي سبقت الإسلام؛ فأسّس لأجل ذلك مجموعة من المجلات والنشْرات بث فيها خلاصة أفكاره ودعواته[١]، كما لم يغفل عن محاولة استعطاف والي سوريا حينها مدحت باشا والتقرب إليه حتى يسهل عليه حرية القيام بنشاطاتها[٢].

وقد تطورت مطامح بطرس البستاني أكثر واتضحت وجهته أكبر، فأسَّس رفقة ثلّة من صَحبه المتحمسين لفكره - كإبراهيم اليازجي - جمعية في بلاد الشام ضمت نخبة سورية ولبنانية واصلت دعواتها إلى أن صاغت أوَّل بيان يتحدَّث بصراحة عن التناسق العربي قبل الإسلام بين أبناء المنطقة، كما دعا هذا البيان إلى توحيد الجهود من أجل أربع نقاط أساسية هي:

- استقلال منطقة لبنان وسوريا العربيتين وتوحيد كيانهما.
- اعتماد اللغة العربية لغة رسمية في الدولة المستقبلية.
- رفع الحظر عن جميع أشكال الرقابة والإقصاء ضد الأفكار وكفالة حرية الفكر والتعبير.
- تأسيس جيش عربي للمحافظة على الإيالات العربية واستقلالها المستقبلي[٣].

وقد حاول البيان أيضاً أن ينأى بالعرب عن الصراع الذي دخلته الدولة العثمانية مع الأهالي في منطقة الجبل الأسود وروسيا، بحجة أن هذا الأمر أصبح يعني الأتراك ولم يعن العرب إطلاقاً، إذ إن الغنيمة يأخذها الأتراك بعكس الخسارة التي يتحمل تبعاتها

(1) Derviş Kılıncaya ,Osmanlı yönetimindeki ,e.g.e ,s40.
(2) yıldız tasnifi ,kişim N° 31 ,Evrak N° 1051 ,Zarf N ,62 °Karton N79 Zekeriya Kurşun,
(3) Derviş Kılıncaya ,Osmanlı yönetimindeki ,e.g.e ,s55.

العرب أيضاً[١]، وقد صيغ البيان وفق رؤية عامة للمنطقة تحاول التركيز على الخصوصية العربية والاختلاف بينها وبين الثقافة التركية في الدولة العثمانية، ووُظفت مصطلحات كالحرية والعدالة وغيرهما لاستعطاف عرب المنطقة[٢].

ثم ما لبثت في الظهور شخصيات أخرى في كل من مصر والعراق وسوريا ولبنان لها مُشْتَرَكانِ أساسيان، أولهما: أنّ غالب المُتصرين لهذه الدّعوات كانوا مِن بين أعضاء البعثات العلمية الطلابية التي أُرسِلت إلى فرنسا وغيرها من الدول الغربية، وثاني مُشترَك بين هذه الثلة من الأشخاص أنّها تطمح لتأسيس وحدة عربية بعيدة عن الدّولة العثمانية، وهي الخطوات التي شجعتها فيها بعد الدول الكبرى ممثلة في فرنسا وبريطانيا، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال الدعم المادي المستتر للجمعيات الكنيسية تحت مسميات مختلفة، والوقوف مع الحملات التبشيرية الأوروبية بالأفكار القومية الجديدة متخذة من حماية الأقليات وحريتهم حجّة لها ضدّ الدولة العثمانية، وهي نتيجة حتمية للامتيازات المختلفة التي تحصّلت عليها الدُّول الأوربية مِن الدولة العثمانية بعد الهزيمة في معركة نافرين سنة ١٨٢٧م أو بالأحرى بعد استقلال اليونان سنة ١٨٣٠م.

انتقلت الأفكار من العرب المسيحيين إلى جيرانهم العرب المسلمين، فظهرت مجموعة من أفراد النخبة في مصر ومختلف الأقطار العربية تدعو إلى الإصلاح وأخذ التجارب الغربية، وأصبحت من حيث لا تدري تدعو إلى القومية العربية وكان منطلقها الأول توحيد سوريا ومصر في كيان مشترك، وقد شجعها في ذلك الطرح الطموح الكبير لمحمد علي باشا والي مصر الذي كان يسعى إلى حكم المنطقة الممتدة مِن بلاد الشام إلى

(1) Yıldız tasnifi ,kişim N18 °, Evrak N98 ,°Zarf N94 °, Karton N 44, Zekeriya Kurşun
(2) Zekeriya Kurşun ,Türk Arap ilişkileri ,irfan yayınevi ,İstanbul,1992, s27.

مصر بعيداً عن الخلافة العثمانية وعودة البعثات الطلابية المصرية من فرنسا إلى مصر[1].

ثم تطورت هذه الأفكار إلى ما يشبه وحدة فكرية سياسية تسعى إلى الانتقال من الحالة الراهنة التي كانت تعيش فيها الدولة العثمانية إلى تكوين فدرالية إسلامية، ومن أجل ذلك نادت بعض الشخصيات العربية الإسلامية مثل الكواكبي وجمال الدين الأفغاني[2] بضرورة وجود مُمثّلين عن كامل الفئات والطوائف الموجودة داخل الدولة العثمانية مِن أجل المشاركة في التسيير الإداري للدولة العثمانية، على أن تقوم لاحقاً هذه الطوائف بالوصول إلى مرحلة اختيار الخليفة العربي الذي يُكلَّف بتسيير شؤون العالم الإسلامي[3].

وبهذا نجد أن العالم العربي في الفترة الممتدة ما بين (١٨٨٠-١٩٠٨م) ينقسم فكرياً إلى قسمين أساسين:[4] الأول: لا يزال يرى الأمل في وحدة إسلامية وهو أقرب ما يكون إلى تصور القوميين العثمانيين - كما سيأتي في المبحث القادم - وقسم اقتنع بالقومية العربية والوحدة السياسية بديلاً اقتضته الضرورة الواقعية التي يعيشها العالم العربي بعيداً عن الدولة العثمانية، أو على الأكثر هو متحالف مع حزب الاتحاديين التركي الذي يشترك أعضاؤه مع القوميين في الكثير من النقاط[5].

مِن خلال العرض الماضي سردُه عن الوضع الفكري والمخاض السياسي الذي كان يعيشه العالم العربي يمكننا القول: إنّ دعوى القومية العربية سواء من الزاوية التي مثلها

(١) مجموعة من المؤلفين: القومية العربية والإسلام، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية في مركز الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ١٩٨٢م، ص١٤٦.
(٢) للتوسع في هذا الموضوع أكثر انظر مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، ترجمة علي حرب.
(3) Derviş Kılıncaya ,Osmanlı yönetimindeki ,a.g.e ,s46.
(4) Derviş Kılıncaya ,Osmanlı yönetimindeki ,a.g.e ,s58.
(5) Hasan Kayalı ,Jön Türkler ve Araplar ,s46.

الاتجاه المسيحي القومي بزعامة بطرس البستاني، أو شقّها الإسلامي الذي وضع أسس تصوراتها أشخاص كالكواكبي وجمال الدين الأفغاني؛ كانت من حيث تدري أو من حيث لا تدري تقوم بتفكيك الوحدة العضوية التي تربط المنطقة العربية بالدولة العثمانية والعالم الإسلامي[1].

حتى تلك النظرة التي حاول خليل غانم تقاسمها مع الاتجاه القومي العثماني لن تجد لها مكانة في السياسة الفعلية التي سوف تتبناها التيارات المختلفة داخل الدولة العثمانية، وما كان يحدث خلال هذه الفترة حسب رأينا هو تحضير النخبة العربية لما هو قادم، وتسريب الأفكار القومية الذي اتخذ أشكالاً عدة هدفها استنطاق الشعور القومي لدى النخبة ودفعهم لمطالب أخرى، وهو ما بدأ يتجسد فعلياً بعد سقوط حكم السلطان عبد الحميد الثاني في (٢٧ أبريل ١٩٠٩م).

كما يمكننا القول إنّ الدعوة القومية كانت بطريقة ساذجة وغير مدروسة - حسب رأينا -تقوم بالتقوقع داخل الحيز العربي الصغير الذي ضمّ سواحل بلاد الشام ومصر، وبدأ من هناك فصل المنطقة العربية عن عمقها الاستراتيجي فكرياً، وهي المرحلة التمهيدية لمشروع التقسيم الذي ستشهده المنطقة، وما نجاح الدول الغربية في ترسيخ الأفكار القومية بين النخبة العربية في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين؛ إلا إيذاناً للانتقال إلى المرحلة الثانية والمتمثّلة في اتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦م.

لكن قبل الولوج إلى الاتفاقية في حد ذاتها - وهي لا تزال مرسومة اليوم في واقعنا - علينا أن نطّلع على واقع الفكر السياسي الذي كان سائداً في ثنايا الدولة العثمانية وهو مقابل لما استعرضناه عن واقع الفكر السياسي في المنطقة العربية؛ وهذا لأجل أن يتسنّى لنا فعلاً الوصول إلى نتائج تكون أقرب إلى اليقين في نهاية هذه الدراسة.

(1) Derviş Kılıncaya ,Osmanlı yönetimindeki ,a.g.e ,s47.

٢) واقع الفكر السياسي في الدولة العثمانية بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر ١٩م:

كنتيجة طبيعية لسُنة التأثير والتأثّر في التاريخ؛ تأثرت النُّخب السياسية في الدولة العثمانية بالمحيط العام القريب لها؛ لهذا نجد أنّ الفكر السياسي في الدولة العثمانية - بعد انفصال اليونان سنة (١٨٣٠م) - ينقسم إلى ثلاثة اتجاهات أساسية حاول كلٌّ منها أن تكون له اليد العليا في تسيير الشؤون الخاصة بالدولة العثمانية. وقد نجح الكاتب والصحفي التركي يوسف آكتشورا (*Akçura Yusuf*) سنة (١٩٠٤م) في رسم الخريطة الفكرية السياسية السائدة في الدولة العثمانية حينها، إذ قسّم الاتجاهات الفكرية إلى ثلاثة أقسام أساسية: الأول: ذو اتجاه وِحدَوي عثماني، والثاني: ذو اتجاه إسلامي، والثالث: ذو اتجاه قومي تركي[(١)].

أمّا بالنسبة للاتجاه الأول فقد مثّلته النخبة المحافظة أو ما اصْطُلح عليه في تلك الفترة اسم (العثمانيين الجُدد) وهم فئة سياسية ترى أنّ من الضروري للحفاظ على الدولة العثمانية تساوي جميع أفراد الإيالات المختلفة في الحقوق والواجبات، وإلزامية تجاوز الاختلافات الدينية والمذهبية إلى المشتركات السياسية، وعليه - حسب هذه النظرة السياسية - يجب أن يُشارك كل سكان الدولة العثمانية في مختلف الولايات العثمانية في اختيار ممثلين عنهم في المجالس النيابية، على أن يُمثّل الجميع في مجلس رئيس واحد يكون في عاصمة الدولة بإسطنبول، وهذا على اعتبار أنّ السكان الذين يقطنون أراضي الدولة العثمانية كلّهم بدون استثناء مواطنون عثمانيون لا فرق بينهم، ويرى هؤلاء القوميون

(1) Yusuf Akçura :Üç Tarzı Siyaset ,Latin Harflerine Aktaran Mustafa Yeni, günümüz Türkçesine Uyarlayan Erol Kılınç ,Ötüken Neşriyat, Ankara, 2015, s75.

العثمانيون (*Milleti Osmanlı*) أنّ المثال الأسمى في نظريتهم السياسية هو الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ وبالرغم مِن الاختلافات العرقية والمذهبية فقد استطاع الأمريكان بنظام فيدرالي محكم توحيد البلاد تحت الراية الأمريكية، وتُبنى نظرة القوميين العثمانيين على ضرورة حفاظ الدولة على حدودها الطبيعية والمدافعة عنها وعدم الاهتمام بها دون ذلك[١].

كان لهذه النظرة السياسية الأثر البارز في التركيبة السياسية للدولة العثمانية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٨٠٠-١٨٥٠م)، وبالأخص في فترة حكم السلطان محمود الثاني وبرزت منها أسماء ريادية مثل: زياد علي وفؤاد باشا لار (Zi-yadeAli Fuat-Paşalar)[٢]. وقد تبنّى السلطان محمود الثاني هذه النظرة السياسية لرجاحتها، ولخوفه مِن امتداد الأفكار القومية الفرنسية إلى عمق الدولة العثمانية وهو ما قد يُؤدِّي لا محالة إلى انهيارها.

إلاَّ أنّ الفلسفة السياسية لهذه المجموعة وطرحها للصيغة العثمانية ما لبث أن تراجعت مكانتُه في الهرم السياسي للدولة العثمانية، خاصة بعد الحرب الألمانية - الفرنسية سنة (١٨٧٠-١٨٧١م)؛ حيث اقتنع الكثير مِن أعضاء هذا الاتجاه السياسي أنَّ واقع القومية الذي أسَّس للثورة الفرنسية وأوجد الدولة الألمانية لا يمكن أن يُبنى إلاّ اعتماداً على عنصر العرق بوصفه فاعلاً أساساً ومحورياً لمعادلة الاتحاد السياسية، ومن ثم أخذ نجم هذا الطرح السياسي يبدأ في الأفول لصالح اتجاهات سياسية أخرى كما سيأتي[٣].

(1) Yusuf Akçura :Üç Tarzı Siyaset ,s7.6.
(2) Yusuf Akçura :Üç Tarzı Siyaset ,s7.7.
(3) Yusuf Akçura :Üç Tarzı Siyaset ,s7.7.

بعد أفول الطرح السياسي للقوميين العثمانيين ***(Milleti Osmanlı)*** أو الشباب العثمانيين ***(Osmanlıların Genç)*** ظهرت في الساحة السياسية أواخرَ القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ملامحُ فكر سياسي جديد منسوب إلى الاتجاه الإسلامي، وقد عُرفوا في أوروبا باسم ***(Panislamizm)***[1] كما يُعد قسم كبير منهم الجناحَ اليميني ضمن التشكيلة السياسية التي سبق الحديث عنها.

كان هذا الاتجاه اليميني في الحزب العثماني ***(Milleti Osmanlı)*** يرى عدم إمكانية تطبيق عناصر القوة التي تتمتع بها أفكار الثورة الفرنسية داخل المجتمع الشرقي؛ لما له من خصوصيات لا توجد في غيره. فالمحور الأساس الذي يربط المجتمع في الدولة العثمانية مترامية الأطراف هو الإسلام، فهو ما يُوحد جميع المواطنين داخل الدولة العثمانية، كما أنَّه يربط الدولة بالمسلمين خارج حدود الدولة العثمانية وهو ما يكسبها وزناً سياسياً أكبر، ولهذا - وحسب هذه الرؤية السياسية - يجب على من يرعى شؤون الدولة العثمانية ألاّ يتغاضى عن أحوال المسلمين خارج حدود الدولة[2].

ومن ثم فالهدف الأول الذي تسعى هذه المجوعة الفكرية السياسية إليه هو تحسينُ أحوال المسلمين في أراضي الدولة العثمانية في مرحلة أولى، ثمّ الانتقال فيما بعد إلى البحث في شؤون المسلمين خارج حدود الدولة العثمانية.

والملاحظ أنَّ أفكار هذه الفئة كثيراً ما تقاطعت مع أفكار الجامعة الإسلامية، بل إنَّ هذه الأفكار التي ظهرت بوادرها في أواخر عهد السُّلطان عبد العزيز[3] تجسدت فعلياً في التطبيقات السياسية في الفترة التي تلتها، إذ رافقت فكرةُ الجامعة الإسلامية الطرحَ السياسي

---

(1) Yusuf Akçura :Üç Tarzı Siyaset ,s7.7.
(2) Yusuf Akçura :Üç Tarzı Siyaset ,ss78,79.
(3) Yusuf Akçura :Üç Tarzı Siyaset ,s.79.

للسُّلطان عبد الحميد الثاني أي: من سبعينيات القرن التاسع عشر (٢١ أوت ١٨٧٦م) إلى الانقلاب التاريخي على السّلطان عبد الحميد الثاني في (٢٧ أبريل ١٩٠٩م)[١].

والواقع السياسي هو الذي ألزم عبد الحميد الثاني تبني هذا الاتجاه السياسي، إذ ورث سلطنة على وشك الانهيار تتداعى عليها الدول الغربية من كل مكان بهدف تحقيق ما يمكن تحقيقه: فالروس تحصلوا على حق حماية الأقليات الأرثوذكسية في منطقة البلقان، ثمّ أنشؤوا في المنطقة مجموعة من الدويلات شحنوها بعداء للدولة العثمانية، كما أنّ كلاً من فرنسا وبريطانيا قد تحصلتا على امتيازات عديدة في الوطن العربي وداخل الأراضي العثمانية تتيح لهما حق حماية الأقليات المسيحية، وهما تتربصان منتظرتين الفرصة المناسبة للانقضاض وتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية[٢]؛ لأجل كل ذلك بحث عبد الحميد الثاني عن عوامل القوة التي يمكن الاستفادة منها للنهوض من جديد بالدولة العثمانية، فوجد أن خير سبيل لذلك هو الاستفادة قدر الإمكان من الترابط الروحي الموجود بين المسلمين في العالم، إذ إن الواقع المحيط بالدولة العثمانية يقول إنّ المتربصين كُثر والحلفاء منعدمون خارج الرقعة الجغرافية الإسلامية[٣].

ولهذا فقد حاول عبد الحميد الثاني أن يتجاوز الأزمات التي كان يعيش فيها الفكر والواقع السياسي والاجتماعي في الدولة العثمانية، من خلال احتواء الوضع بالاعتماد على رؤية سياسية تجمع بين الواقع الداخلي والمعطيات الإقليمية والسياسية الخارجية، ويتضح ذلك بشكل جلي في السياسة التي اعتمدها عبد الحميد، فقد وزع جهوده كما يلي:

(1) Midhat Sertoğlu ,Mufassal Osmanlı Tarihi ,cilt ,5 s3448 ,3449 ,3280.

(2) Osman Doğan Selman Kılınç :uzakları görebilen hükümdar (***sultan ikinci Abdülhamid Han'ın İslam birliği*** çalışmaları ***ve*** Çin'de İslamiyet) Hamidiye kitaplığı ,İstanbul4,basık ,2015 ,s135.

(3) a.g.e :s.135.

أولاً: محاولة توحيد الجبهة الداخلية للدولة العثمانية من خلال العمل على القيام بإصلاحات للوضع داخلياً لتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة محافظاً على الكيان الإسلامي من المتربصين(١)، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية (خط سكة الحديد المدينة - إسطنبول ١٩٠١م)، والعسكرية (المدارس الحربية)، والتركيز على إصلاح المنظومة التعليمية، وإدخال العديد من التحديثات وربطها في الوقت نفسه بالتراث الشرعي الإسلامي(٢)، وهو ما من شأنه حسب رؤية عبد الحميد الثاني إعادة الروح للدولة العثمانية(٣)، كما سعى إلى توقيف الدعاوى القومية التي انتشرت في أرجاء الدولة العثمانية من خلال تقريب العديد من المستشارين من عناصر مختلفة، فجعل من مستشاريه بعض أعيان وعلماء العالم العربي مثل: أبي الوفاء وعزت باشا(٤).

غير أنّ النشاط الداخلي لعبد الحميد الثاني جلب له عداء الكثيرين(٥)، إذ كثيراً ما رماه القوميون السياسيون سواء في العالم العربي كجمال الدين الأفغاني والكواكبي(٦)، أو في مركز الدولة العثمانية كمحمد علي فاضل باشا (*FazılPaşa Ali*) وأحمد رضا (*Rıza.A*) وناظم باي (*bey Nazım*) وسيزاي باي (*bey Sezai*) من أعضاء الاتحاد والترقي(٧)؛ بالتسلط والطغيان والاستبداد، وقد اجتمع الجميع في باريس(٨)

(1) Zekeriya Kurşun ,Türk Arap ilişkiler ,s3334.
(2) Yusuf Akçura :Üç Tarzı Siyaset ,s80.
(3) Zekeriya Kurşun ,Türk Arap ilişkiler ,s34.
(4) Zekeriya Kurşun ,Türk Arap ilişkiler ,s36.
(5) Hasan Kayalı ,Jön Türkler ve Araplar ,s44.
(6) Derviş Kılıncaya ,Osmanlı yönetimindeki ,e.g.e ,s45.
(7) Midhat Sertoğlu, Mufassal Osmanlı Tarihi, cilt 5, s.3408, 3409, 3410.
(٨) انعقد المؤتمر في العاصمة الفرنسية باريس في الفترة الممتدة (٤-٩ شباط ١٩٠٢م) ضم المؤتمر جميع ممثلي القوميات والأحزاب السياسية داخل الدولة العثمانية، فحضره الأرمن والعرب والأتراك والمسيحيون واليهود والشركس، كما حشد الملتقى جل المناهضين لسياسة عبد الحميد=

لمعارضة سياسة عبد الحميد الثاني متهمين إياه بالإسراف في الطغيان والاستبداد والتسلط والتضييق الممنهج بمختلف الأشكال على الحريات السياسية والصحفية للأفراد[1] - وهم أنصار الاتجاه السياسي الثالث الذي سيأتي الكلام عليه لاحقاً -.

إن سياسية عبد الحميد الثاني داخلياً وخارجياً دفعت الدول الأوروبية للبحث عن سبيل للحد من نشاطه، وهو ما دفعهم لتشكيل حلف سياسي في الأراضي الأوروبية خاصة في فرنسا لمجابهة سياسية عبد الحميد الثاني[2]. ضم هذا الحلف القوميين بمختلف تشكيلاتهم داخل الدولة العثمانية رغم الاختلاف في وجهات النظر المستقبلية، ونجح الفريقان - خاصة في فترة خليل غانم وأحمد رضا - في تنظيم رؤيتهم داخل الجمعية السورية التركية في باريس أواخر القرن التاسع عشر[3].

ثانياً: على مستوى الجبهة الخارجية حاول عبد الحميد الثاني بعث فكرة الجامعة الإسلامية في الفكر الإسلامي العالمي، وهذا من خلال سعيه لاستحداث مجلس نيابي يضمُّ ممثلين عن كامل المسلمين في أرجاء العالم على أن يكون مقره في عاصمة الدولة العثمانية إسطنبول، وبهذا يُرجع للخليفة ما كان له من أهمية روحية ودينية تجمع بين مختلف العناصر الإسلامية في العالم[4]، وهو ما افتقده العالم الإسلامي في القرن الأخير

=الثاني، وقد طالب الحضور بضرورة العودة إلى نظام المشروطية الذي يحد من سلطات السلطان لصالح البرلمان المنتخب، والذي قام السلطان عبد الحميد بعد حرب ٩٣ ضد روسيا بتعليق عمله. كما طالبوا بحرية اختيار الممثلين السياسيين وحرية الصحافة وغيرها. للاطلاع أكثر على هذا الموضوع يراجع:

Midhat Sertoğlu ،Mufassal Osmanlı Tarihi ،cilt ،5 s3410 ،3409 ،3408.

Hasan Kayalı ،Jön Türkler ve Araplar ،s47 ،46.

(1) Midhat Sertoğlu:a.g.e :s34083410 ,3409.

(2) Hasan Kayalı ,Jön Türkler ve Araplar ,s47 ,46.

(3) Hasan Kayalı ,Jön Türkler ve Araplar ,s47.

(4) Zekeriya Kurşun ,Türk Arap ilişkiler ,s35.

(١٨٠٠-١٩٠٠م)، وهكذا يتمكن عبد الحميد - حسب رؤيته - في المزاوجة بين طرح العثمانيين القديم ونظرته لفكرة الجامعة الإسلامية[١].

غير أنّ الكثير مِن المشاكل واجهت تطبيق هذه الرؤية، فالخلاف كان حول مركزية القرار في نظام كهذا هل ستكون ملزمة أو غير ملزمة من جهة، ومن جهة ثانية مدى إمكانية تطبيق هذه الرؤية على الواقع المعيش[٢]، خاصة أنّ الدولة العثمانية كانت قد اعترفت بحقوق الأقليات، وهم لن يسمحوا بطبيعة الحال بالعودة إلى الزعامة الروحية والنزعة الإسلامية للدولة العثمانية خاصة منهم الصرب والبلقان[٣]، وهذا ما أوجد خلافاً واضحاً بين العثمانيين أنفسهم، وهو الأمر الذي أدى في الأخير إلى تميز هذه الفئة من أنصار الجامعة الإسلامية كجناح إسلامي[٤] أو كما يسميه الأوروبيون (***Panisla-mizm***)[٥].

والملاحظ أيضاً أنّ سياسية عبد الحميد الثاني تقريباً كانت تمثّل الشعور نفسه الذي كان سائداً في الوطن العربي خلال تلك الفترة، إذ إنّ المصريين كانوا قد ضاقوا ذرعاً بتدخل الإنجليز في الشّأن الداخلي المصري، وظهر بعض رجال الفكر ممن يؤمن بأفكار الجامعة الإسلامية كمحمد عبده ورشيد رضا وفُسِح المجال لمجابهة نشاط القوميين العرب إلى حد ما، إضافة إلى ذلك فإنّ بيان الاستقلال - سبق الإشارة إليه - والذي صدر عن بطرس البستاني وصحبه[٦] لم يكن له كبير أثر بين العامة، كما أنّ عدداً كبيراً

(1) Hasan Kayalı ,Jön Türkler ve Araplar ,s78.
(2) Hasan Kayalı ,Jön Türkler ve Araplar ,s78.79.
(3) Yusuf Akçura :Üç Tarzı Siyaset ,s81.
(4) Yusuf Akçura :Üç Tarzı Siyaset ,s7.8.
(5) Yusuf Akçura :Üç Tarzı Siyaset ,s7.7.
(6) Derviş Kılıncaya ,Osmanlı yönetimindeki ,a.g.e ,s55.

مِن المُثقفين والعلماء العرب كانوا ينظرون إلى فكرة الجامعة الإسلامية التي برزت بقوّة في فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني كحلٍّ جيّدٍ ومُميَّزٍ من شأنه وضع تصور للوضع المتأزّم الذي يعيشه العالم الإسلامي. لكن بمجرد أن حدث الانقلاب على عبد الحميد الثاني في (٢٧ أبريل ١٩٠٩م) تغيّرت الكثير من المعطيات ومالت الكفة بعد هذه الفترة لصالح القوميين الأتراك وهم الطرف الثالث داخل التيارات الفكرية السياسية للدولة العثمانية كما سيأتي.

خلال الفترة نفسها التي كانت أفكار الجامعة الإسلامية تنتشر في الدولة العثمانية على مستوى الهرم السياسي - على الأقل - كانت فكرة أخرى تنتشر على مستوى الطبقة الثقافية، إذ إنّ وجود وحدة سياسية بين مختلف المسلمين في العالم حرك نوعاً مِن الشعور القومي لدى بعض الأدباء والمفكرين الأتراك المتأثرين بالوحدة الألمانية والقومية الأوروبية مفادها إمكانية تحقيق وحدة بين الاتحاد التركي (*birleştir- Türkleri mek*) أي: فكرة وجود وحدة قومية تضم جميع أتراك المنطقة، ونحن إذا قلنا أتراك المنطقة فإننا نقصد أتراك الدولة العثمانية إضافة إلى أقرانهم في المنطقة الممتدة جنوب روسيا وشمال القوقاز وإلى الشمال الغربي مِن إيران على هذا الامتداد، إضافة إلى الكثير من المناطق في تركستان وأذربيجان[١].

وقد حاول القوميون في بداية نشاطهم عدم التواجه مع القوميات الأخرى في الدولة العثمانية، كما لم يكن لهم كبير عداء للعناصر غير التركية، بل إننا نجدهم في أكثر من مؤتمر يجتمعون جنباً إلى جنب مع القوميين العرب والأرمن وغيرهم[٢]، فقد كانوا يسعون

(1) Yusuf Akçura :Üç Tarzı Siyaset ,s82.

(٢) من الأمثلة على ذلك مؤتمر باريس الأول سنة ١٩٠٢ والثاني سنة ١٩٠٧م وحتى دعوة القوميات المختلفة لحضور المجلس البرلماني الأول بعد الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني.

أولاً إلى المحافظة على الحدود العثمانية ثمّ العمل على توسيع الاهتمام بالأتراك الموجودين خارج هذه الحدود، وبالأخص أولئك الموجودين في الأراضي الروسية[١].

والملاحظ أنّ أفكار القومية التركية كانت منحصرة في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر في ثُلَّة صغيرة من الشعراء والأدباء والمفكرين أمثال: شمس الدين سامي (*Şemseddin Sami*) نجيب عاصم (*NecibAsım*) والد جلبي (*çelebi Veled*) حسن تحسين (*Tahsin Hasan*) وغيرهم[٢]، ولم يكن لهم كبير تأثير في العامة، كما أنّه لا يزال الحديث عن امتداد هذه الأفكار القومية التركية من إسطنبول إلى غيرها أو من الأناضول باتجاه إسطنبول؛ غيرَ جلي، إذ لا زلنا في جدلية تأثير المركز في المحيط أو العكس. خاصة أنه إذا تتبعنا نشاط هذا الاتجاه السياسي غالباً ما نجد أن نشاط عناصره كان بعيداً عن إسطنبول، بل يكاد يكون معظم النشاط نابعاً من الولايات العربية الكبرى وأوروبا[٣].

ونشاط هذا الاتجاه السياسي لم يكن داخل مركز الدولة العثمانية كما كان من المفروض أن نجده، وإنما نقف عليه في أبعد النقاط عن مركز الخلافة، فهو إما أن يكون في الأراضي العربية بالقاهرة والشام أو في أوروبا وتحديداً في فرنسا؛ لأننا نجد مثلاً خلال الفترة الممتدة (١٨٩٥-١٩٠٥م) على الأقل ثلاث جمعيات ثقافية ذات خلفيات سياسية تتحرك وفق إيديولوجية الشباب الأتراك (*Jön Türk*) أو ما سيعرف لاحقاً بأعضاء الاتحاد والترقي بين سوريا ومصر[٤]، وهذا ما يضعنا أمام فرضيتين أولهما الابتعاد عن مركز الدولة العثمانية إما لوجود مضايقات أو لنشاط العناصر الاستخباراتية في تلك

(1) Yusuf Akçura: Üç Tarzı Siyaset, s.82.
(2) Yusuf Akçura :Üç Tarzı Siyaset ,s82.
(3) Hasan Kayalı ,Jön Türkler ve Araplar ,s54.
(4) Hasan Kayalı ,Jön Türkler ve Araplar ,s54.

الفترة، والفرضية الثانية أن هذه المجموعات القومية كان من الأفضل لها ولمن يدعمها أن تتأسَّس وتتنظم وتدير لعبتها السياسية وهي محمية من الدول الأوروبية سواء بطريقة مباشرة في فرنسا وغيرها، أو في بعض الأراضي العربية كمصر والعراق والشام تحت مسمى حماية الأقليات الذي كانت تشرف عليه القنصليات الغربية بحكم الامتيازات المتحصل عليها من الدولة العثمانية سابقاً.

بالإضافة إلى ذلك نجد أنّه منذ ١٨٩٥ تقريباً وإلى غاية ١٩٠٩م توافقت وتوطدت العلاقات بين أنصار هذا الاتجاه من جهة والقوميين العرب في باريس من جهة أخرى، ويتجلّى هذا فعلاً في تلك النشاطات الصحفية والثقافية والسياسية المشتركة بين الفريقين، كما أنّ الفريقين تشاركا في الدعم السياسي والمادي الذي كانت توفره جهات في فرنسا سواء من مناصري أفكارهم مِن الفرنسيين أو من المهاجرين العثمانيين المقيمين بفرنسا، وقد نجحت في ذلك الجمعية التركية السورية (***komitesi Suriye Türk***) وبعض الصحف الصادرة في فرنسا مثل: صحيفة تركيا الفتاة (***fettat El Türkiye***) وأختها مشاورت (***Meşveret***)[1].

غير أنّ السلطة العثمانية حاولت تدارك الأمر من خلال المراسلات التي ترسلها قنصلياتها للمعتمدين وأصحاب الشأن في الدول الأوروبية من أجل التعبير لهم عن تذمر السلطة العثمانية من سماحهم بنشر المجلات ذات التوجهات المشبوهة كجريدة مشاورت (***Meşveret***) التي ظهرت سنة ١٨٩٦م في برلين، مثلما نقف على الكثير من المراسلات للسلطات العثمانية ممثلة في قنصلياتها في أوروبا من أجل الحد من انتشار أفكار هذه الصحف بين المهاجرين خاصة منهم من الطلبة الأتراك في فرنسا، وهو الأمر الذي حمل السفارة العثمانية في برلين على تنبيه نظيرتها في باريس وألمانيا في رسالة رسمية بتاريخ

(1) Derviş Kılıncaya ,Osmanlı yönetimindeki ,a.g.e ,s57.

الثامن من أغسطس ١٨٩٦م بخطورة ما يسمحان به على العلاقات بين الدولة العثمانية وهذه البلدان[1].

وهذا ما يجعلنا نناقش في هذا المقام فرضيتين، أولها: أن التقارب الحاصل الذي كان بين القوميين بمختلف أطيافهم كان عبارة عن مناورة سياسية اتخذتها كل الأطراف تلقائياً لمواجهة سياسة عبد الحميد الثاني الساعية إلى إفشال المخططات القومية داخل الدولة العثمانية، أو حسب الفرضية الثانية أن القوميين العرب والترك كانت تحركهم السياسة الأوروبية وفق مصالحها، وكان من مصالحها اجتماع القوميين عرباً وأرمناً وأتراكاً ضد طموحات عبد الحميد الثاني لاستعادة قوة الدولة من جهة وضرب مصالح روسيا من جهة ثانية، فنشاط القوميين الأتراك مثلاً كان غرضه الخفي خلق البلبلة داخل المناطق الروسية التي يقطنها الأتراك، وهو ما كانت تقوم به القومية العربية في أراضي الدولة العثمانية بغرض إفشال مشروع الجامعة الإسلامية، فلما فرغت الدول الأوروبية من ضرب الدولة العثمانية من داخلها بالقوميين العرب والأرمن والأتراك وضرب روسيا من الخارج بنشاط القومين الأتراك في الأراضي الخاضعة لسيطرتها؛ عادت لتضرب القوميتين العربية والتركية إحداهما بالأخرى في الحرب العالمية الأولى كما سيأتي تفصيله.

بقي أن نقول إن ظهور القومية في الدولة العثمانية وفي المنطقة العربية كان بشكل متدرج وطويل المدى امتد إلى أكثر من ثمانين سنة، فوجود الفكر القومي لم يأت بين عشية وضحاها وإنما جاء نتيجة تطورات في الأحداث التي عرفتها المنطقة، ويمكننا القول إن ظهور الفكر القومي وإن لم يكن مباشراً في كل من المراكز الأساسية في العالم العربي ومركز الخلافة في الدولة العثمانية؛ إلا أنه تزامن في فترة ما.

---

(1) BOA :hariciye Nezaret :Siyasi .Dos N37°. Göm N°27. belge N°1 tarih (08.08.1896).

كما أنّ الفضل في نمو الأفكار القومية في كلّ من الدولة العثمانية والمنطقة العربية يرجع إلى تلك الإرساليات الطلابية التي أرسلها كل من محمد علي باشا من مصر ومحمود الثاني من الآستانة باتجاه فرنسا بداية من ثلاثينيات القرن التاسع عشر (١٨٣٠م)، إلاّ أن تأثيرات عودة البعثات الطلابية لم تكن مباشرة وآنية وإنما كانت على المدى المتوسط والبعيد، وسلبياتها كانت أكبر من إيجابياتها، خاصة بعدما انتبهت لها فرنسا وفتحت ذراعيها لاحتضان هؤلاء الشباب وتوجيههم وفق ما يخدم رؤيتها الفكرية ثم السياسية وهو ما يبرر إصرار فرنسا على احتضان ملتقيات وندوات القوميين العرب والأتراك والأرمن.

٣) العوامل الفكرية والسياسية المساهمة في تجسيد اتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦م:

أدى الانقلاب الذي حصل على سلطة عبد الحميد الثاني في ٢٧ أبريل ١٩٠٩م من طرف الاتحاديين وما سبقه من أحداث سياسية عرفتها إسطنبول بعودة نظام المشروطية[1]؛ إلى تسارع الكثير من الأحداث، والتي حددت إلى حد ما العلاقة الفعلية بين مختلف التشكيلات السياسية والفكرية داخل المنظومة العثمانية. فأوجدت في الساحة

(١) يعرف أيضاً بالقانون الأساسي (Anayasa Ya da Kanuni Esasi) وهو عبارة عن قانون عرضه مدحت باشا على مراد الخامس مفاده تأسيس برلمان منتخب يساعد السلطان في أداء مهامه، كما يقوم هذا البرلمان أو المجلس بمراقبة عمل الحكومات. بقيت فكرة القانون الأساسي في رأس الصدر الأعظم للدولة العثمانية إلى غاية حكم عبد الحميد الثاني الذي اضطر تحت ضغط مدحت باشا (الصدر الأعظم) إلى اعتماد هذا القانون بما فيه من تقليص لصلاحيات السلطان وجعله مجرد مطالب بالموافقة على ما يقرّره البرلمان، أقرَّ هذا القانون في (٢٣ ديسمبر ١٨٧٦)، ثم قام السلطان عبد الحميد الثاني بتعطيله بسبب خياراته الفاشلة خاصة بإعلانه الحرب ضد روسيا وخسارة الدولة العثمانية في هذه الحرب، طالب أعضاء جمعية الاتحاد والترقي عند تحرك الجيش من صالونيك إلى إسطنبول قبيل الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني بالعودة إلى العمل وفق النظام البرلماني (المشروطية) وقد أقر عبد الحميد الثاني العودة للعمل بهذا النظام من جديد في ٢٢ أوت ١٩٠٨.

العربية مجموعة من الجمعيات والنشاطات السياسية اختلفت توجهاتها وأطروحتها حيال الأزمة التي كانت تعيشها الدولة العثمانية، كما أدت دوراً أساساً من حيث لا تدري في تجسيد اتفاقية سايكس - بيكو لتقسيم المنطقة إلى مواطن نفوذ بين فرنسا وبريطانيا.

إذاً مباشرة بعد سقوط نظام عبد الحميد الثاني سنة ١٩٠٩م سارعت العديد من الشخصيات المعروفة والتي كانت مقربة من نظام السلطان عبد الحميد الثاني إلى تأسيس عدد من الجمعيات السياسية والثقافية؛ بغرض الدفاع عن حقوق العرب عامة وأولئك الذين كانوا قريبين من السلطان، وأصبحوا يتهمون بالخيانة والاستبداد خاصة[1]، غير أننا سنتحدث أولاً عن أهم جمعية سرية نشطت خلال هذه الفترة لنعود إلى الحديث عن الجمعيات العلنية.

وُجِد قبل إعلان المشروطية الثانية عدد من الجمعيات أنشأها بعض القومين العرب، وقد كانت تنشط في إطار سري، إذ نجد سنة ١٩٠٤م العزوري - وهو أحد قيادات القوميين العرب - يقوم بتأسيس جمعية سرية تضم القوميين العرب في باريس، وسُمِّيت رابطة الحزب العربي في باريس (*ligue de la Partie Arabe in Paris*)[2]. كما أَسس سنة ١٩٠٩م طالبان عربيان أحدهما (أحمد قدري) والثاني (عبد الوهاب عوني) - كانا في إسطنبول قبل إعلان المشروطية وانتقلا إلى فرنسا بعد ذلك - أسسا جمعية الفتاة العربية (*Cemiyeti Fetat El*) التي تحول اسمها لاحقاً إلى جمعية الناطقين بالضاد (*Cemiyeti kulanlar harfini Dad*) والتي كانت تسعى بكل قوة لجمع من يؤمن بالقومية والوطنية العربية في هذه الجمعية ومحاولة التعريف بهذه الهوية

---

(1) Derviş Kılıncaya ,Osmanlı yönetimindeki ,a.g.e ,s60.

(2) Bassam Tibi :Arab Nationalism (the gensis of the arab nationalisim) P85.

الجديدة في الأوساط العربية في باريس[١]، ولما تمَّ إخراجها إلى النور أعلن أعضاؤها أنهم يعملون فقط من أجل نشر التعليم في الأوساط العربية وأنّهم سيأخذون بيد الشباب ويحتملون من أجل التعليم الصعاب، كما أنهم يرون أنه لا بد من الأخذ من العلوم التي لدى الأوروبيين بهدف التطور والرقي دون حرج[٢]، وما يقال عن جمعية الفتاة أو جمعية الناطقين بالضاد هو أنها كانت تعمل على محورين أساسين: أولهما وهو القريب: ويُعنى بتكوين رجال دولة جدد من أجل البلاد العربية، وثانيهما وهو البعيد: تحقيق الاستقلال التام عن الدولة العثمانية في إطار الوحدة العربية[٣].

وحاصل القول أنّ جمعية الفتاة رأت أن تحسن الأوضاع يقترن بحل واحد وهو الاستقلال في إطار عربي وهو الأمر نفسه الذي كانت تشير به الدول الكبرى لبعض القوميين العرب، ولهذا استدرجت جمعية الفتاة فقامت بالقفز من هدفها الأوّل الممثل في إنشاء رجال الدولة لقيادة العالم العربي إلى الهدف الثاني مباشرة وهو تحقيق الاستقلال، وهو ما كانت تعمل عليه القوى الكبرى منذ بادئ الأمر، وهذا ما يوضح المراهقة السياسية وسهولة التأثير في النخبة العربية المثقفة خلال تلك الفترة.

ثمّ بعد إعلان المشروطية الثانية سنة ١٩٠٨م وكما مرّ بنا ودفاعاً عن حقوق العرب خاصة أولئك الذين اتُّهموا بالتعاون مع السلطان عبد الحميد الثاني في الاستبداد والاضطهاد - المزعوم - قامت مجموعة من الشخصيات المعروفة بتأسيس أولاً جمعية رسمية أطلق عليها اسم **(جمعية الإخاء العربي العثماني)** ***(Osmanlı Arap Kardeşlik Cemiyeti)***[٤]، كان الغرض من تأسيس هذه

(1) Ali Bilgenoğlu :Osmanlı Devleti‘nde Arap milliyetçi cemiyetleri ,s105.
(2) Ali Bilgenoğlu :Osmanlı Devleti‘nde Arap milliyetçi cemiyetleri ,s105.
(3) Ali Bilgenoğlu :Osmanlı Devleti‘nde Arap milliyetçi cemiyetleri ,s115.
(4) Ali Bilgenoğlu :Osmanlı Devleti‘nde Arap milliyetçi cemiyetleri ,s116.

الجمعية التقليل من أثر الاستهداف الحاصل من بعض السياسيين الأتراك ضد قدماء العرب المقربين من السلطان عبد الحميد الثاني[١]، بل حتى أننا نجد في أوساط العامة في إسطنبول العداءَ بدأ ينتشر ضد العرب من أمثال عزت باشا وأبي الهدى أفندي وغيرهم؛ على أساس أنّهم كانوا من المقربين من السلطان عبد الحميد الثاني، وهم بذلك كانوا خونةً ومتواطئين مع المستبد[٢].

والملاحظ أنّ عناصر جمعية الإخاء العثماني العربي (*Osmanlı Arap Kardeşlik Cemiyeti*) بقيت موضع شك دائم مِن طرف السياسيين الجدد على رأس الدولة العثمانية، وظلت لفترة طويلة وجل قادتها موضوع مراقبة من طرف الأجهزة الأمنية للسلطات السياسية الجديدة، بالرغم من إعلانها في مادتها الأولى من قانونها الأساسي عن تبعيتها وارتباطها وولائها للسلطان العثماني الجديد[٣].

كما أنَّ اجتماع أعضاء الجمعية خاصة الفاعلين منهم كـ: عبد الكريم الخليل وجميل الحسيني وبعض الروابط السورية الأخرى في إسطنبول في مسرح باي أغلو وحضور أعضاء من حزب الاتحاد والترقي للإعلان الرسمي عن إنشاء الجمعية؛ لم يشفع لأعضائها من التشكيك الذي كان يلاحقهم، وقد تحدث - في حضور أعضاء من مختلف التشكيلات السياسية التركية - كلٌّ من نادر المطران وشفيق المؤيد ووضحا أنّ الهدف من تأسيس هذه الجمعية هو الدفاع عن حقوق العرب في الدولة العثمانية وترقية التعليم، وأنه قد اختير للجمعية كما مرّ معنا اسم (جمعية الإخاء العربي العثماني)[٤] وقد توزع نشاط

(1) Derviş Kılıncaya ,Osmanlı yönetimindeki ,a.g.e ,s60.
(2) Ali Bilgenoğlu :Osmanlı Devleti'nde Arap milliyetçi cemiyetleri, yeniden Anadolu ve Rumeli müdafaa hukuk yayınları ,Antalya ,Şubat 2007 ,s105.
(3) Derviş Kılıncaya ,Osmanlı yönetimindeki ,a.g.e ,s60.
(4) Derviş Kılıncaya ,Osmanlı yönetimindeki ,a.g.e ,s61.

هذه الجمعية بين المدن الكبرى في الدولة العثمانية: إسطنبول والقاهرة ودمشق. كما كانت لها نشاطات أخرى في أماكن مختلفة.

والملاحظ أن الرقابة الكبيرة التي لازمت أعضاء هذه الجمعية من طرف سلطات الاتحاد والترقي في كل من مصر والشام للتوجس من نشاطها؛ دفعت ببعض أعضائها إلى تبني الطرح القومي المتعصب وهو ما برز في نشاط عدد كبير من أعضاء هذه الجمعية في تنظيم المؤتمر العربي في باريس سنة ١٩١٣م.

كما ظهرت في الفترة نفسها تقريباً الجمعية الإصلاحية (***Society Reform The***) في بيروت في ١٩١٣م[1]، غير أنّ محاولات تأسيسها ترجع إلى ١٩١٢م عندما قام أحمد مختار وسليم سلوم وأيوب ثابت بتقديم طلب إلى والي بيروت أدهم باي؛ من أجل الموافقة على تأسيس الجمعية اللامركزية أي التي تسعى إلى إيجاد نظام لا مركزي في التسيير ضمن الدولة العثمانية[2]، وقد تمثّلت أهداف الجمعية في الوصول إلى تحقيق استقلال ذاتي في تسيير الجوانب الاقتصادية والتعليم والزراعة والصناعة في المنطقة العربية، مقابل بقاء هذا النظام مرتبطاً بالدولة المركزية العثمانية في الشؤون العسكرية والخارجية والحقوق[3].

حاولت هذه الجمعية أن تجمع بين دفتيها العرب بدياناتهم المختلفة سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين، كما كان لشبلي شمائيل المسيحي ذي الميول والرؤية الليبيرالية نشاط كبير من أجل حصول الجمعية على الاعتماد للعمل السياسي[4].

طالبت الجمعية بعدد من المطالب كانت ترى أنها ضرورية، وعلى رأس هذه المطالب:

---

(1) Bassam Tibi :Arab Nationalism (the gensis of the arab nationalisim) P84.
(2) Derviş Kılıncaya ,Osmanlı yönetimindeki ,a.g.e ,s68.
(3) Derviş Kılıncaya ,Osmanlı yönetimindeki ,a.g.e ,s68.
(4) Bassam Tibi :Arab Nationalism (the gensis of the arab nationalisim) P84.

- اعتماد ولاة المناطق العربية في مصر والشام ولبنان والعراق من العرب أنفسهم أو على الأقل ممن يحسن اللغة العربية من غير العرب.
- بقاء العساكر والمجندين العرب في المناطق العربية القريبة من بلدانهم لحمايتها دون التدخل في الشؤون الأخرى.
- ترسيم اللغة العربية رفقة اللغة التركية في المعاملات والإدارات الرسمية وبالأخص في المناطق العربية.

وهي المطالب التي لم ترد عليها حكومة الاتحاد والترقي لا بالسلب ولا بالإيجاب[1]، ويرى بعض الباحثين أنّ الجمعية اللامركزية أو الإصلاحية كانت بدورها مثل الكثير من الجمعيات تلقى دعماً متواصلاً من السلطات الفرنسية، وهو ما سيدفع هذه الجمعيات السياسية في الأخير إلى اختيار باريس سنة ١٩١٣م لعقد مؤتمرهم العام[2].

كما توجد فئة أخرى في المنطقة العربية كانت رؤيتها للوضع العام تختلف إلى حد ما مع الرؤية التي تريد تطبيقها الجمعية الإصلاحية أو جمعية اللامركزية (***Otto- The Party Decentralization man***) والجمعيات الأخرى، وتمثلت هذه الفئة في الاتجاه الإصلاحي الذي قاده محمد عبده وتلميذه رشيد رضا، ويرى بعض الباحثين أنّ هذه الحركة الإصلاحية والتي ظهرت في كل من مصر والشام، التي تزعمها محمد عبده ورشيد رضا ما هي إلاّ امتدادٌ للحركة الإصلاحية التي ظهرت على يد محمد بن عبد الوهاب في منطقة الحجاز[3]. ونشاط هذه الفئة لم يكن سياسياً بقدر ما كان إصلاحاً دينياً.

---

(1) Derviş Kılıncaya ,Osmanlı yönetimindeki ,a.g.e ,s69.
(2) Bassam Tibi :Arab Nationalism (the gensis of the arab nationalisim) P84.
(3) Bassam Tibi :Arab Nationalism (the gensis of the arab nationalisim) P84.

والملاحظ أن نشاط هذه الجمعية انطلق من شِقٍّ إصلاحي يؤمن بالترابط بين الوطن العربي والدولة العثمانية من حيث الجوانب السياسية والحضارية كغيرها من الجمعيات التي كانت تدعي ذلك، لكنه انتهى إلى ما يخدم مصالح الدولة الاستعمارية التي لم تكن حسب رأينا غافلة أو تقدم دعماً سخياً دون أن تحصد نتائج هذا الدعم لاحقاً، فدائماً ما دعمت الدول الاستعمارية الحركات القومية داخل الدولة العثمانية وقمعتها داخل الدول الأوروبية، وغالباً ما كان الدعم ينطلق بواجهة سياسية تقدمها فرنسا أو بريطانيا للجمعيات السياسية التي ينتهي بها المطاف كما سنرى أداةً في يد القوى الاستعمارية، وهذا الأمر سيبرز جلياً - سواء مع هذه الجمعية أو غيرها من الجمعيات التي نشأت في الوطن العربي خلال الفترة نفسها (١٩٠٩-١٩١٦م) - بعد مؤتمر باريس للقوميين العرب سنة ١٩١٣م.

٤) المؤتمر العربي في باريس (١٨-٢٤ جوان ١٩١٣م) وأثره في الفكر السياسي للقوميين العرب وعلاقتهم مع الطرف الآخر:

لعل من أبرز الأحداث التي ستُشكِّل الاتجاه النهائي نحو الانفصال العضوي بين القوميين العرب والحكومة المركزية العثمانية التي يقودها أعضاء الاتحاد والترقي؛ هو المطالب التي أتى بها هذا المؤتمر، ولهذا يمكننا القول إنَّ المؤتمر هو نقطة محورية بالنسبة لنشاط العرب القاطنين تحت الحكم العثماني وعلاقتهم بالدولة العثمانية بعد الإعلان الثاني للمشروطية[1]، وطريقة تعامل الحكومة الاتحادية مع هذه المطالب كان له أثر كبير في تحديد الشكل الجلي لاتجاه القوميين العرب فيما سيرد من مواجهات عسكرية في الحرب العالمية الأولى.

(1) Ali Bilgenoğlu :Osmanlı Devleti'nde Arap milliyetçi cemiyetleri ,s1.17.

إلاّ أنه من الأخطاء الفادحة مناقشة النتائج التي تمخضت عن هذا المؤتمر دون الإشارة إلى الطريقة التي نُظم بها، ونوعية المشاركين فيه، والمكان الذي احتضنه، ودلالته في رسم العلاقات السياسية بين الأطراف المعنية بنتائجه.

فبالنسبة لفكرة المؤتمر فيمكننا ببساطة أن نقول إنّها تعود إلى مشروع القوميين العرب ومحاولتهم تنظيم صفوفهم، بيد أنّ العديد مِن الوقائع تسير بنا عكس هذا الاتجاه، وتقودنا إلى اعتبار هذا الطرح ساذجاً لا يرقى إلى صف مناقشة الدلالات الحقيقية التي أدت لنجاح هذا المؤتمر، ففكرة جمع القوميين العرب ومحاولة تنظيمهم لمواجهة الدولة العثمانية تعود في الحقيقة إلى فلسفة الدول الأوروبية بضرب الأعداء بعضهم بالآخر؛ لأن واقع الحال يقول إنّ أكبر مستفيد من تنظيم القوميين العرب لأنفسهم من أجل مواجهة العدو - الذي يكبح طموح تحقيق استقلالهم ووحدتهم حالياً - هو الدول الأوروبية، فنشاط القوميين العرب -كما تعلم بريطانيا وفرنسا - سيكون لا محالة موجهاً ضد سياسة جمعية الاتحاد والترقي الحاكمة في الدولة العثمانية، إضافة إلى أنّ نشاط العملاء البريطانيين والقناصل الأوروبيين والذي كان خفياً غير أنّه موجود وفعال[١].

ضمّ المؤتمر العربي في باريس سنة ١٩١٣ العديد من أعضاء جمعية العهد والتي كانت تأتي من حيث التنظيم الهيكلي والقاعدي في المرتبة الثانية[٢] بعد جمعية الفتاة والتي كانت قد أسست في باريس في ١٤ نوفمبر ١٩٠٩م[٣]، واستطاعت الجمعيتان (اللامركزية) و(جمعية الفتاة) بعد التنسيق فيما بينهما إلى الوصول إلى تحقيق انسجام كبير هندسه كل من خير الله أفندي السوري والعزوري بنشاطهما في تنظيم هذا المؤتمر[٤].

(1) Hasan Kayalı ,Jön Türkler ve Araplar ,s138.
(2) Bassam Tibi :Arab Nationalism (the gensis of the arab nationalisim) P84.
(3) Ali Bilgenoğlu :Osmanlı Devleti‘nde Arap milliyetçi cemiyetleri ,s105.
(4) Ali Bilgenoğlu :Osmanlı Devleti‘nde Arap milliyetçi cemiyetleri ,s112.

وقد كان موضوع الهوية العربية هو المبحث الأساس في نشاطات هذا المؤتمر، كما ناقش مواضيع أخرى مثل: تصور مستقبل العلاقات العربية العثمانية في حالة الحرب، بيد أن المؤتمرين ركزوا بشكل كبير على جزئية إثبات الاختلاف العميق بين العنصر العربي والعناصر القومية في الدولة العثمانية، وهو ما لم يرد صريحاً في الدعوة العامة التي أطلقها المنظمون للمؤتمر، إذ صرّح المنظمون أنّ الهدف من وراء تنظيم هذا المؤتمر هو:

- تشكيل هيئة وطنية عربية لمقاومة الاستعمار.
- الدفاع عن حقوق العرب داخل الدولة العثمانية.
- ضرورة القيام بالإصلاحات وتطبيق النظام اللامركزي في تسيير شؤون الإيالات العربية.
- مناقشة مسألة المهاجرين من وإلى سوريا.

وقد ختم المُؤتمرون دعوتهم العامة بتذكير المهتمين العرب عموماً ورؤساء الجمعيات والأحزاب أن هذا النداء هو نداء الوطن العربي وهم ملزمون بإجابة دعوة هذا النداء لمصلحة هذا الوطن[١].

كما حاول المؤتمرون تجنب أي صراع مع الجانب الفرنسي من جهة ومحاولة استعطافه من جهة أخرى، وهذا من خلال التركيز فقط على العنصر القومي العربي الموجود داخل حدود الدولة العثمانية[٢]، وبهذا يتم إقصاء شطر مهم من العالم العربي ممثلاً في المغرب العربي؛ لأنه يخضع للاستعمار الفرنسي، والمشاركون لا يودون فتح الجبهة مع فرنسا، ولهذا نجد أن عبد الحميد الزهراوي يصرح لصحيفة الوقت الفرنسية (*Temps Le*)

(1) Ali Bilgenoğlu :Osmanlı Devleti'nde Arap milliyetçi cemiyetleri ,s180.
(2)Bassam Tibi :Arab Nationalism (the gensis of the arab nationalisim) P84.

أنّ الحركة الوطنية العربية المشاركة في المؤتمر تمثل حصراً العرب باختلاف ديانتهم الموجودين في المناطق التابعة للدولة العثمانية، وأنّ المؤتمرين غير معنيين بالعرب خارج هذا الإطار[1]، كما أنه وحسب الزهراوي دائماً العربي كل من يحسن لغة الضاد بعيداً عن كونه مسلماً أو مسيحياً[2].

ومن ثم فإننا نجد أنّ النخبة نفسها التي لا تعترف بالاختلاف الموجود بين المسلمين والمسيحيين في الوطن العربي؛ تُصرُّ على التركيز على الاختلاف بين العرب الموجودين تحت الدولة العثمانية، والعرب المستعمَرين من طرف الدول الأوروبية، كما أنّهم في الوقت نفسه الذي لا يشعرون بالخلاف بين العرب مسلمين ومسيحيين، يشعرون بالخلاف البيِّن مع القوميات الأخرى في الكيان العثماني. ولهذا يمكننا القول إنّ هذه النخبة لم تكن على بصيرة فعلاً بحقائق الأمور فهي ترى ما تحب، وتحجب رؤيتها عما لا تحب.

ناقش المؤتمرون مواضيع مختلفة تخص مفاهيم كـ: الجماعة، الأمة، الشعب، وحدة التاريخ والحضارة في المكون العربي، ومدى تطابق هذه الأمور مع ما هو موجود فعلاً على أرض الواقع في المنطقة العربية، وكيف أنّ هذه العوامل مُؤهلة لتكون فاعلاً أساساً في تشكيل الوحدة السياسية للدولة العربية، وخرج المؤتمرون بمجموعة من المطالب التي كانوا يرون ضرورة الإسراع في تطبيقها من طرف الحكومة العثمانية وضرورة التزام حكومة الاتحاد والترقي بذلك في القريب العاجل، ولعل أهم ما جاء في المؤتمر من مطالب هو:

- اعتماد النظام اللامركزي في تسيير شؤون الدولة العثمانية، ومنح بعض الحرية في تسيير الولايات العربية لأهلها.

(1) Bassam Tibi :Arab Nationalism (the gensis of the arab nationalisim) P84.
(2) Bassam Tibi :Arab Nationalism (the gensis of the arab nationalisim) P84.

- ترسيم اللغة العربية بجانب اللغة التركية كلغة رسمية في الدولة العثمانية.
- شكر خاص يقدمه المؤتمرون للدولة الفرنسية التي رعت هذا المؤتمر ووفّرت جواً من الحرية للمؤتمرين من أجل الرقي بالعمل العربي المشترك[1].

وجب أن نشير هنا إلى أنه في الفترة نفسها التي دعا فيها أنصار الجمعيات المشاركة في المؤتمر النخبة العربية للانضمام للمؤتمر وتبني مشاريعه؛ ظهرت مجموعة كبيرة من العرب المسلمين من ذوي النزعة الإصلاحية كأمير البيان شكيب أرسلان وعبد الرحمن اليوسف وأسد الشكيري وعدد من المثقفين العرب ذوي التوجه العثماني؛ عارضوا إقامة هذا المؤتمر في أساسه، واعتبروه نوعاً من أنواع الخيانة للدولة العثمانية والأمة الإسلامية، بل رفضوا ما جاء به؛ لأنه حسبهم ما جاء إلا ليؤسِّس للفرقة بين المسلمين[2]، كما أوردت صحف الاتحاد والترقي في إسطنبول بتاريخ ١٠ حزيران ١٩١٣ فتوى تقول إنها تلقتها من علماء المدينة وأشرافها يقولون فيها: «...أنهم يتبرؤون من المُنظمين لهذا المؤتمر ويعتبرونهم مجموعة من الشباب الطائش الذين يدَّعُون الدفاع عن مصالح العرب، بينما في الحقيقة أعمالهم تدلُّ على أنّهم يدافعون عن نفوذ الدولة الأجنبية في بلاد الشام وسوريا وهو ما يجعلهم مجموعة من الخونة والعملاء الملعونين الذين لا يجب اتباعهم ولا الركون إليهم...»[3].

بعدما عجزت حكومة الاتحاد والترقي عن كبح المؤتمرين حاولت في مرحلة ثانية التعامل مع المطالب التي خرج بها بطريقة سياسية، فهي من جهة حاولت أن تكسب الوقت للتفاوض مع القوميين العرب، ومن جهة ثانية عبرت عن امتعاضها الكبير

(1) Bassam Tibi :Arab Nationalism (the gensis of the arab nationalisim) P84.
(2) Hasan Kayalı ,Jön Türkler ve Araplar ,s156..
(3) Ali Bilgenoğlu :Osmanlı Devleti'nde Arap milliyetçi cemiyetleri ,s184.

للخارجية الفرنسية بسبب تدخلها في الشأن الداخلي الخاص بالدولة العثمانية، بيد أنّ غياب النضج السياسي لدى أعضاء الاتحاد والترقي من جهة وتحريض بريطانيا وفرنسا للقوميين العرب من جهة ثانية؛ دفع بالطرفين إلى عدم الوصول إلى رؤية مشتركة وقاعدة اتفاق ترضيهما[1]. وهو الأمر الذي كانت تسعى إليه القوى العالمية الكبرى منذ إذاعة الفكرة القومية في أراضي الدولة العثمانية.

٥) الحرب العالمية الأولى وتوقيع اتفاقية تقسيم أملاك الدولة العثمانية والمنطقة العربية ١٩١٦م:

يرى بعض الباحثين أن فقدان الدولة العثمانية الأمل في وعود بريطانيا وفرنسا باسترجاع ما أضاعته من أراض، إضافة إلى نيتهما الظاهرة في الحصول على أراضي الدولة العثمانية في أوروبا وإفريقيا وآسيا، وتدخلهما في الشأن العثماني في المسألة الأرمنية، في مقابل المساعدات العسكرية من ألمانيا ووعودها بتقديم سندها المالي والعسكري لاستعادة الدولة العثمانية السيطرة على مناطقها التاريخية، إضافة إلى الاتفاقية السرية التي أمضاها سعيد حليم باشا مع الطرف الألماني يوماً واحداً بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى في ٢ أغسطس ١٩١٤م[2]؛ كلها أمور ألزمت الدولة العثمانية بإعلان الحرب ضد فرنسا وبريطانيا وروسيا في ١١ نوفمبر إلى جانب دول المحور ألمانيا والنمسا[3].

---

(1) Bassam Tibi :Arab Nationalism (the gensis of the arab nationalisim) P84.

(٢) قيل إن سلطان الدولة العثمانية ومعظم رجال الدولة لم يكن لهم علم بفحوى هذه الاتفاقية واندهشوا كغيرهم من العامة عند علمهم بالبنود التي أقرتها هذه الاتفاقية السرية. وقد نصت أنه في حالة اندلاع حرب بين ألمانيا وروسيا على الدولة العثمانية إعلان الحرب بجانب ألمانيا ضد روسيا. كما نصت مادة أخرى أن تتبع القوات العثمانية إلى هيئة عسكرية ألمانية.

(3) Ekmeleddin İnsanoğlu, Osmanlı Devleti ve medeniyeti tarihi, s127.

ثمّ أُعلن بعد ذلك الجهاد الأكبر للمسلمين، غير أنّه لم يُحقّق ما كانت الحكومة الاتحادية تأمل فيه[1]، إذ إنّ بريطانيا كانت قد احتوت الجبهة العربية والإسلامية بخطة مدروسة[2] قبل هذه الفترة كما سبق الحديث عنه في المباحث السالفة، وهذا من خلال نجاح كل من بريطانيا وفرنسا في إيهام جزء كبير من القوميين العرب مسلمين ومسيحيين بإمكانية تأسيس دولة عربية موحدة بدعم من الدولتين بعد نهاية الحرب، وقد أُجّل البت في قيادتها إلى ما بعد الحرب العالمية، وكانت في الوقت نفسه تراسل الشريف حسين الهاشمي على أساس كونه الخليفة العربي المسلم للدولة المزعومة[3].

كما قامت الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى بالعديد من الأخطاء العسكرية لعل مِن أهمها - في المنطقة العربية - سحب جزء كبير من قواتها التي كانت مرابطة في شط العرب اعتقاداً منها بأنّ القوات البريطانية لن تحاول الوصول إليه، مع العلم بأنّ هذه المنطقة كانت المخرج الوحيد للنفط الإيراني، بالإضافة إلى أنها نقطة التماس الأساسية للعراق مع البحر[4]، ومن ثم فقد فسحت المجال لسيطرة القوات البريطانية عليها وهو ما يعني السيطرة المستقبلية على كامل العراق. كما أنّ بقاء الجيش الرابع تحت قيادة الفريق زكي باشا لوحده مدافعاً عن سواحل سوريا وفلسطين مع صعوبة وصول الإمدادات العسكرية له من طرف الجيش الثامن بقيادة الأميرال جمال باي[5]. وقد حاولت الدولة

(1) Ekmeleddin İnsanoğlu ,Osmanlı Devleti ve medeniyeti tarihi.127.
(2) Azmi Özcan: Osmanlı Mülkünü paylaşım planları üzerine düşünceleri, İslam Araştırma dergisi ,cilt ,12 sayı ,1999 ,3-4 ,ss.298,299.
(3) Mehmet Akif Kireçci ,Başlamadan günümüze Arap Milliyetçiliği ,s, 74.
(4) Ziya Nur Aksun :Osmanlı tarihi Osmanlı Devleti'nin tahlili ,tenkidli siyasi tarihi ,Ötuken, 6 cilt ,İstanbul ,1994,s340.
(5) Ziya Nur Aksun :Osmanlı tarihi Osmanlı ,a.g.e ,ss344,345.

العثمانية تأمين الإمدادات التي تحافظ بها على المنطقة غير أنها لاقت صعوبات عديدة جعلت سقوط سوريا وفلسطين مسألة وقت فقط[١].

إضافة إلى أنَّ وقوف أمراء الحجاز والعرب إلى جانب الإنجليز - لاعتقادهم أنها الطرف الأقوى والأقل خطورة على العالم العربي[٢] - أسهم بشكل مباشر في خسارة الدولة العثمانية لمنطقة الحجاز ما عدا المدينة المنورة التي رابط بها فخر الدين باشا إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى[٣]، وقد برر الشريف حسين وقوفه بجانب الإنجليز في البيان الذي أذاعه وقام بنشره تبريراً لقيامه بالثورة ضد الدولة العثمانية، معتبراً أن الثورة التي قام بها الحجازيون إنما هي ثورة ضد التهور والظلم الذي يعتمده الاتحاديون ضد العرب وغيرهم سواء كانوا مسلمين أو ذميين[٤]؛ بل إن الشريف حسين في كل مرة يؤكد أن قيامهم ليس على الدولة العثمانية التي يكن لها الاحترام بل ضد أنور وجمال وطلعت باشا[٥].

وقبل ذلك؛ ولشعور الأتراك بالخطر الذي قد يظهر من ناحية سوريا وفلسطين من القوميين العرب حاولت الجيوش أن تتعامل مع المناطق العربية التي تحت أيديها بنوع من

(1) Ziya Nur Aksun :Osmanlı tarihi Osmanlı ,a.g.e ,s345.

(٢) وهو ما نقف عليه فعلًا في البيان الثاني الذي أذاعه الشريف حسين بعد بداية الثورة العربية ووضح فيه سبب ترجيح الكفة البريطانية الفرنسية على نظيرتها الألمانية انظر:
BOA :hariciye Nezaret :Siyasi .Dos N .2316°Göm N°12. belge N°6 tarih (09.09.1916)

(3) Ekmeleddin İnsanoğlu, Osmanlı Devleti ve medeniyeti tarihi, s129.

(4) BOA :hariciye Nezaret :Siyasi .Dos N.2316°Göm N.12°belge N 6°tarih (09.09.1916)

(5) BOA :hariciye Nezaret :Siyasi .Dos N .2316°Göm N°12. belge N°6 tarih (09.09.1916)

التسامح والعطف والقيام بجملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية[١] في محاولة متأخرة لاستمالتهم في الحرب[٢]، وتدارك الإعدامات التي كان يقوم بها جمال باشا في حقّ الصف الأول من قيادات القوميين العرب[٣]. إلاّ أنّ هذه المحاولات لم تأت أكلها في أثناء الحرب، كما أنّ الدعاية البريطانية والفرنسية كانت قد حضّرت المنطقة لمثل هذا الأسلوب ببث التخوف من كل عمل خيري يقوم به الأتراك والتشكيك فيه وتذكير القوميين بملاحقة القوات التركية للمناضلين منهم.

بنهاية الحرب العالمية وسقوط الدولة العثمانية وصعوبة وقوفها على قدميها من جديد، أُجبرت مثل ألمانيا على إمضاء معاهدة سلم توافق بموجبها على كل ما تقرِّره القوتان البريطانية والفرنسية، بما في ذلك التقسيمات التي أتت بها اتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦م[٤]، كما قامت القوتان بتسريح الجيش العثماني وإحكام السيطرة على المواطن المحورية لا في المنطقة العربية فقط وإنما في كامل منطقة الشرق الأوسط.

والملاحظ أنّه في الوقت نفسه الذي كانت فيه القوات العربية والعثمانية تتواجه على جبهات القتال في العراق وسوريا والحجاز ضد بعض بما يخدم المصالح الإنجليزية

(١) للتعمق أكثر حول هذا الموضوع ينظر وثائق الأرشيف العثماني الخاصة بولاية سوريا وبالأخص الوثائق التالية:

BOA :yıldız esesi evrikleri :Dos N .76°Göm N°67. belge N°1.

BOA: yıldız esesi evrikleri: Dos N°76. Göm N°67. belge N°3.

BOA: yıldız esesi evrikleri: Dos N°76. Göm N°84. belge N°1.

(2) Ziya Nur Aksun :Osmanlı tarihi Osmanlı ,a.g.e ,s348.

(3) Ali Bilgenoğlu :Osmanlı Devleti'nde Arap milliyetçi cemiyetleri ,s207.

(4) İsmail ŞAHİN Cemile ŞAHİNve İsmail ŞÜKÜR: (Ortadoğu'da Emperyalist Güçlerin Gizli Oyunu: Sykes-Pıcot Antlaşması), The Journal of Academic Social Science Studies, Number: 38, 2015, s243.

على الجبهات الأخرى[١]، كانت كلّ من فرنسا وبريطانيا وروسيا تناقش سُبل تقسيم المنطقة العربية[٢] وفق مصالحهم، فاتفقت الأطراف على تقسيم المنطقة بالشكل الذي يتيح لكل طرف الاستفادة من مقدراتها الجغرافية والباطنية دون الإضرار بمصالح الدول المحالفة، فاتُّفق في المرحلة الأولى على منح حقّ السيطرة على مضيق الدردنيل ومضيق البسفور للإمبراطورية الروسية، بينما تتمركز بريطانيا بشكل مباشر في المناطق الواقعة جنوب العراق، وتكون المناطق الشمالية خاضعة للنفوذ البريطاني كما تسيطر القوات الفرنسية بشكل مباشر على المناطق الواقعة على الساحل الشامي فتلحق بها لبنان وجزء من سوريا[٣] وتبقى المناطق الواقعة في الجنوب الغربي تحت النفوذ الفرنسي، أمّا فلسطين فقد اتُّفق على جعلها منطقة دولية[٤]، وما كان لهذه الاتفاقية أن تظهر للعلن لولا الأحداث التي شهدتها روسيا والتي أتت بالنظام البلشفي الشيوعي خلفاً للنظام القيصري في روسيا ١٩١٧م[٥]، وما إعلانها إلا نوع من أنواع الانتقام الذي قامت به روسيا الشيوعية على حليفتيها بريطانيا وفرنسا اللتين قررتا بقاء المواقع ذات الدلالات الإسلامية الروحية كمناطق دولية لا تخضع لأي طرف، ومن ثم التراجع عن رفع أيديهم لروسيا في إسطنبول ما اعتبرته الأخيرة نكثاً للعهد[٦].

---

(١) وهو ما نص عليه أكثر من تقرير واحد كان يرد من جبهات الحرب إلى مركز الدولة العثمانية.
(2) Mehmet Akif Kireçci، Başlamadan günümüze Arap Milliyetçiliği، s, 74.
(3) İsmail ŞAHİN Cemile ŞAHİNve İsmail ŞÜKÜR: s243
(4) Mehmet Akif Kireçci ,Başlamadan günümüze Arap Milliyetçiliği ,s74 ,.
(5) Mehmet Akif Kireçci ,Başlamadan günümüze Arap Milliyetçiliği ,s74 ,.
(6) Azmi Özcan: Osmanlı Mülkünü paylaşım planları üzerine düşünceleri, İslam Araştırma dergisi, cilt 12, sayı, 3-4 ,1999 ,ss.298,299 ,

نتائج الدراسة:

١) إنّ الدولتين: الفرنسية والإنجليزية اختلفتا في الأساليب لاحتواء المنطقة العربية والنشاط السياسي بها لكنهما اتفقتا على الهدف، فاختارت فرنسا احتضان القوميين العرب والاعتماد على النخبة المثقفة من مسلمين ومسيحيين ومطارنة بلبنان وسوريا وغيرهم من بلاد الساحل الشامي من أجل خلق الشقاق والعداء للدولة العثمانية، وهو ما مر بنا عند الحديث عن المؤتمر العربي في باريس سنة ١٩١٣ وكيف أنَّ المؤتمرين كانوا لا يفوتون الفرصة ليعترفوا بفضل فرنسا في نجاح المؤتمر وتوصياتهم بتوطيد العلاقة مستقبلاً مع فرنسا كحليف قوي، بينما اعتمدت إنجلترا على تقوية علاقاتها في الأساس مع الأشراف العرب الهاشميين ممثلين في الشريف حسين ثم ابنيه بالإضافة إلى شيوخ العشائر والقبائل الكبرى في العراق(١)، واستعمال الدين وشعارات الخلافة وأحقية العرب بها دون غيرهم(٢)؛ لإضفاء لمسة شرعية على التحريض الذي تقوم به ومتابعة استخباراتها لتحركات الحركة الإصلاحية، كل ذلك من أجل خلق العداء للدولة العثمانية(٣).

٢) لم تقم كل من بريطانيا وفرنسا بإعلان احتلالها للمناطق العربية خلال الحرب العالمية الأولى بطريقة مباشرة ببساطة مع غياب القوة التي قد تردعها؛ لأنّ الدولتين كانتا تعلمان جيداً من خلال التقارير الدورية التي يقوم بإرسالها

(1) Bassam Tibi: Arab Nationalism (the gensis of the arab nationalisim) P84.

(2) Mehmet Akif Kireçci ,Başlamadan günümüze Arap Milliyetçiliği ,s, 75.

(3) Hasan Kayalı ,Jön Türkler ve Araplar ,s138.

العملاء ورجال المخابرات السياسية أنّ معظم العشائر العربية في العراق وفي سوريا على أتم الاستعداد لمساندة القوات العثمانية من أجل تحرير أي منطقة قد تسيطر عليها القوات الإنجليزية أو الفرنسية، وقد أرسل في هذا الشأن القنصل البريطاني في حلب تقريراً يقول فيه: «حسب ما ينقله لنا رجالنا الموجودون بين القبائل، فإنّ رجال تلك العشائر خاصة تلك المناطق الواقعة أعالي بلاد ما بين النهرين مستعدون للتحرك من أجل تحرير أي منطقة قد يقدم الإنجليز على احتلالها»[1].

٣) عدم النضج السياسي والطموح الكبير لكل من الاتحاديين والقومين العرب استغلته الدول الكبرى بطريقة ذكية بحيث قامت أولاً بتوحيد الطرفين لضرب الطرف الأقوى ممثلاً في السلطان عبد الحميد الثاني وإسقاطه من الحكم سنة ١٩٠٩، وبعد أن تأكدت من تحكم الاتحاديين في زمام الأمور، بدأت بتأليب القوميين العرب ضدهم، كما شككت الاتحاديين في ولاء القوميين العرب وهو ما أحدث نوعاً من التوجس بين الطرفين استدعته الدول الكبرى كلما اقتضته الضرورة واستعملته بطريقة ذكية.

٤) دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا بعد يأسها من تقديم بريطانيا وفرنسا لعروض قد تدعها تراجع موقفها، وترحيب الدولتين الفرنسية والبريطانية بدخول الدولة العثمانية الحرب كان مدروساً بطريقة جيدة لإيقان الحلفاء أن الجانب العربي سيكون إلى جانبهم في منطقة الحجاز والشام.

(1) PRO.FR 195/2433 .Lowther' Dan Beirut .Şam, Kudüs, Halep konsoloslarına (gizli) fol.19 (Pera. 26 Haziran 1912) Hasan Kayalı ,Jön Türkler ve Araplar ,s138..

٥) لم تدع كل من فرنسا وبريطانيا أي مجال للصدفة فركزت كل دولة على حلفاء داخل المنطقة العربية واستخدمتهم لصالح رؤيتها السياسية، بحيث استثمرت فرنسا في النخبة المثقفة أو القوميين العرب سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين، بينما ركزت بريطانيا على الشق الروحي عند العرب فتقربت من الأشراف وشيوخ العشائر، وبهذا ضمنت الدولتان احتواء معظم الاتجاهات السياسية في المنطقة العربية.

٦) فسحت اتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦ وغياب رؤية سياسية واضحة لدى القوميين العرب وسعيهم لتحقيق آمال بعيدة عن واقعهم متأثرين بالدعاية الأنجلو - فرنسية إلى التأسيس لما هو أخطر وأدعى للتحسر، وهو زرع كيان جديد في المنطقة سيفشل لاحقاً أية جهود من أجل الوحدة العربية كما تخيلها القوميون، ونقصد به وعد بلفور المشؤوم سنة ١٩١٧ بإقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين.

ثبت المصادر والمراجع

الوثائق الأرشيفية:

1. Büyük Osmanlı Arşiv: hariciye Nezaret, Siyasi. Dos N°2316. Göm N°12. belge N°6.

2. Yıldız esesi evrikleri :Dos N .76°Göm N°67. belge N°1.

3. Yıldız esesi evrikleri: Dos N°76. Göm N°67. belge N°3.

4. Yıldız esesi evrikleri: Dos N°76. Göm N°84. belge N°1.

اللغة التركية (كتب):

1. Cemal Kutay, Türkiye istiklal ve hürriyet mücadeleleri tarihi, Alioğlu yayınevi, ikinci baskı, cilt 5, İstanbul.

2. Midhat Sertoğlu ,Mufassal Osmanlı Tarihi ,Ankara ,2011 cilt5.

3. Erdal Çetintaş **(Doğu Akdeniz Politikaları Çerçevesinde AvrupalıDevletlerin Yunan İsyanına Desteği; KamuoyuDesteği, Diplomatik Destek, Silahlı Destek)** dergisi

4. Ali Fuat Örenç, balkanlarda ilk dram unuttuğumuz Mora Türku leri ve eyaletten bağımsızlığa Yunanistan, Babıali kültür yayıncılığı, İstanbul 2009.

5. Derviş Kılıncaya, Osmanlı yönetimindeki topraklarda Arap milliyetçiliğinin Doğuşu ve Suriye, A.A.M, Ankara 2004,s38.

6. Mehmet Akif Kireçci, Başlamadan günümüze Arap Milliyetçiliği.

7. Ekmeleddin İnsanoğlu, Osmanlı Devleti ve medeniyeti tarihi, İslam tarihi sanat ve kültür Araştırma merkezi İstanbul, 1994,cilt 1.

8. Hasan Kayalı ،Jön Türkler ve Araplar ،çeviren Türkan Yöney، tarih vakfı yurt yayınları61 ،İstanbul 1998.

.9 Zekeriya Kurşun ،Türk Arap ilişkileri ،irfan yayınevi، İstanbul1992.

10. Yusuf Akçura :Üç Tarzı Siyaset ،Latin Harflerine Aktaran Mustafa Yeni ,günümüz Türkçesine Uyarlayan Erol Kılınç ,Ötüken Neşriyat, Ankara, 2015.

11. Osman Doğan Selman Kılınç: uzakları görebilen hükümdar (sultan ikinci Abdülhamid Han'ın İslam birliği çalışmaları ve Çin'de İslamiyet) Hamidiye kitaplığı ،İstanbul4,basık.2015.

12. Ziya Nur Aksun :Osmanlı tarihi Osmanlı Devleti'nin tahlili، tenkidli siyasi tarihi ،Ötuken, 6 cilt ،İstanbul1994.

13. Ali Bilgenoğlu :Osmanlı Devleti'nde Arap milliyetçi cemiyetleri ،yeniden Anadolu ve Rumeli müdafaa hukuk yayınları ،Antalya،

Şubat 2007.

14. İsmail ŞAHİN Cemile ŞAHİN ve İsmail ŞÜKÜR: (Ortadoğu'da Emperyalist Güçlerin Gizli Oyunu: Sykes-Pıcot Antlaşması), The Journal of Academic Social Science Studies, Number: 38, 2015.

اللغة الإنجليزية (كتب):

15. Caroline Finkel, The Story of Ottoman Empire (13001923-) Johan Murrary publishers London2005, P430.

16. Bassam Tibi: Arab Nationalism (the gensis of the arab nationalisim)

مقدمات سايكس - بيكو ١٩١٦م: تفكيك الفكرة الإسلامية بالفكرة القومية

دراسة في نشأة الفكر القومي العربي وصراعه مع الفكر القومي الطوراني.

» حسين بوبيدي جامعة قسنطينة.

» عبد الحميد مهري.

مقدمة

لم يكن توقيع اتفاقية سايكس - بيكو في ١٦ ماي ١٩١٦ مجرد مشروع بريطاني فرنسي تمت صياغته بعيداً عن المتغيرات الواقعية، أو مخططاً ظرفياً نسجته التحالفات القائمة أثناء الحرب العالمية الأولى مستشرفة نتائج الصراع قبل نهايته، بل كان يستند إلى مجموعة من المعطيات تجعله قابلاً للتحقيق، ليكون منطلقاً لتوجهات أوروبية جديدة تعوض عقوداً من السياسات المتأرجحة في التعاطي الحذر مع حضور «الرجل المريض» من خلال آليات القضم المتدرج والتضييق والاستغلال في تحقيق التوازنات، فقد كانت الاتفاقية تتويجاً لتحولات بطيئة كانت تتشكل داخل الأراضي العثمانية شرقاً وغرباً، ولم تتم المباشرة في تبني خطة التقسيم إلا بعد أن اكتملت شروط تطبيقها واقعياً.

ولا بد من التأكيد منذ البداية على أن الحديث عن فاعلية الفكر القومي في تقسيم أراضي الخلافة لا ينبع من تحميله للمسؤولية منفرداً، بل من اعتباره أحد عناصر العملية المتداخلة والمتفاعلة، فلا يمكن عزله عن ملابسات الجمود الحضاري الذي شهده العالم الإسلامي، وعن أشكال الاستبداد السلطاني، بالإضافة إلى أشكال العلمنة التي كانت تتغلغل تدريجياً في المنظومة القانونية، ومظاهر الوصاية الأجنبية التي أفقدت مؤسسة الخلافة سلطانها واستقلاليتها، وكل ما سبق يدفعنا إلى التعامل مع الفكرة القومية باعتبارها أحد عوامل التفكك الداخلي من جهة، وأحد تجليات فشل السياسات العثمانية من جهة أخرى، ودون نفي الدور الكبير للغرب في تشكل هذه الفكرة، سواء عبر التأثير الفكري الناتج عن انبهار النخب العربية بمنجزات العقل الأوروبي، أو جهود الإرساليات المختلفة كما سيأتي بيانه، لتكون الأهداف الاستراتيجية والأطماع التوسعية والحسابات الاقتصادية هي المنطلقات الكبرى التي يتقرر من خلالها ما ينبغي تغييره

وتحريكه على أرض الواقع، وهو ما سنلحظه من خلال مساهمة الدول الغربية في الدفع بالفكرة نحو الفاعلية الواقعية عندما حانت لحظة استغلالها واستثمارها.

وبعيداً عن نظرية المؤامرة التي كثيراً ما تختزل السياقات الطويلة للأحداث، من أجل إيقاف المنعطفات التاريخية عند لحظة واحدة مقرونة بإرادة الدول القوية والفاعلة، تعمل هذه الورقة على متابعة تشكل الفكرة القومية التي أنجحت مخطط سايكس - بيكو وجعلته قابلاً للتطبيق، من خلال الحفر في سياقات تبلورها كبديل لمشروع الخلافة الإسلامية، بالتركيز على المشرق العربي واستحضار الفكرة نفسها في صورتها الطورانية لدى الأتراك، مع رصد السياقات العالمية والإقليمية للتشكل والفعالية، ثم أشكال الاستغلال والتوظيف.

إن هذه المقاربة هي زاوية من زوايا عديدة يمكن مقاربة اتفاقية سايكس - بيكو من خلالها، ذلك أن الاتفاقية متعددة الأبعاد، فهي كما تعبر عن نهاية مأساوية لمؤسسة الخلافة، وتدشين أشكال جديدة من الاستعمار الأوروبي في الأراضي العربية، فهي من جهة أخرى صورة للصراع على النفوذ بين القوى الغربية، ومقدمة لانبلاج الخطر اليهودي الصهيوني في المنطقة بعد نجاحه في شحن الدعم لمشروعه القومي، ومنطلق لسياسات دولية في إدارة صراعها مع العلم العربي والإسلامي لا تزال تداعياتها مستمرة إلى اليوم بسبب فرض الحدود التقسيمية وزرع الدول والكيانات الجديدة.

١) القومية العربية وإشكالية النشأة:

يحتاج مفهوم لفظ القومية العربية إلى تحديد بسبب الاختلاف الواقع بين الباحثين في ضبطه، فبينما نجد بعضهم يتلمس وجود هذه الفكرة منذ تاريخ العرب قبل الإسلام وبعده على مدى أربعة عشر قرناً؛ نجد بعضهم الآخر يقطع بالنشأة الحديثة لهذا الفكر مع

قبوله بوجود ملامح وإشارات منه في التاريخ العربي[1]، لكن أصحاب الرأيين يشتركون في أن للعرب العديد من المقومات تسمح بتبلور الفكرة القومية، منطلقين من الجذور الأساسية التي تعد مرتكزات له.

إن هذه المرتكزات تتمثل في الشعب العربي الذي يقصد به الشعب الذي نشأ في شبه الجزيرة العربية وامتد في بلدان آسيا وإفريقيا، وألف مع الشعوب التي امتزجت به عن طريق التعريب شعباً واحداً متكاملاً تنظمه روح واحدة تشد أفراده بعضهم إلى الآخر، واللغة العربية الفصحى التي يتفاهم بها العرب مهما نأت بلادهم وتباعدت أقطارهم، والتاريخ العربي بمفهومه الواسع العريض الذي يضم في تضاعيفه كل ما أنتجته البشرية العربية في عمرها المديد من تراث حضاري، فهو بهذا المعنى ذاكرة العرب الحية وسجلهم الخالد الحافل بالأمجاد، والحيز الجغرافي باعتباره النطاق الذي يسكنه العرب، سواء كموطن أصلي لهم، أو عبر توسعاتهم حيث نشروا لغتهم وحضارتهم[2].

إن الاتفاق على الخصوصيات السابقة لا تكفي لتوضيح المقصود بالفكرة القومية

---

(١) أحمد صدقي الدجاني، «ملاحظات حول نشأة الفكر القومي العربي وتطوره»، القومية العربية في الفكر والممارسة، ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠، ص ٣١٠. وأشير هنا إلى أنني لم أدخل في متاهات الضبط المتعلق بدلالة القومية كمشروع سياسي أو كمفهوم عرقي أو ثقافي، لأن هذا الموضوع يحتاج حيزا واسعا لمناقشته، وإن كنت أطمئن إلى رأي إيرنستغيلنر أن «القومية ليست صحوة الأمم إلى الوعي الذاتي بل هي اختراع الأمم حيث لم تكن موجودة»، وذلك أنه من العسير توضيح حدود ثقافية للمجالات القومية، واستحالة ضبط حدود عرقية، وتداخل المكون اللغوي مع العرقي مع الديني في تحقيق الصهر القومي والتميز عن الآخر، ومع أن العديد من الدراسات قد أنجزت حول الموضوع من أجل تفكيكه ودراسة ظروف تشكله وآليات استغلاله، فأرى من المفيد الإحالة إلى هذا الكتاب الهام: توماس هايلاندإريكس، العرقية والقومية وجهات نظر أنثروبولوجية، تر: لاهاي عبد المحسن، الكويت، عالم المعرفة، ٢٠١٢.

(٢) فئة من الأساتذة الجامعيين، دراسات في المجتمع العربي، دمشق، مطبعة طربين، ١٩٦٩، ص ٢٣٨.

في العصور الحديثة، ذلك أن هذه الفكرة تتداخل مع فكرة الأمة، بل تكاد تمتزج بها، ولتوضيح هذه المشكلة لا بد من إزالة اللبس بين حقيقة الوجود القومي الذي يعود إلى قرون متطاولة بالنسبة للعرب؛ والتعبير عن هذه الحقيقة في فكر سياسي يقدم القومية رابطة بديلة لروابط أخرى كانت مرتكز مؤسسة الخلافة أو مختلف الدول التي تشكلت في السياقات الإسلامية.

إن أحسن طريقة لإزالة هذا اللبس تنطلق من متابعة نشأة الظاهرة القومية في أوروبا، حيث نلحظ أن ذلك قد اقترن باكتمال تكوين الأمم الأوروبية منذ القرن ١٧م، بينما يدل التاريخ العربي على أن الأمة العربية قد اكتمل تشكلها منذ القرن ١هـ/ ٧م، ولكن الظاهرة القومية لم تعبر عن نفسها في فكر سياسي عربي مستند أساساً إليها - باعتباره التصور الحديث للقومية - إلا في القرن ١٣هـ/ ١٩م[1]، وهو ما يدلل على أن النزوع القومي العربي وجد بداية ضمن مفهوم الأمة، ولكن بصيغ مخالفة لما تشكّل حديثاً، مثل: الحديث عن العصبية في مقابل الفكرة الشعوبية، فهو لم يتضمن أهم ميزة للفكرة القومية العربية المعاصرة، وهي تجاوز أغلب منظريها وروادها لأهمية عنصر الدين في تحقيق الترابط المنضود بين العرب، بل اعتباره أحياناً معيقاً لتحقيق الوحدة القومية المنشودة، ومع أن جيل الرواد لم يكن متفقاً حول هذا التصور، فإن فاعلية المقصين للدين كانت بارزة من خلال سعيهم لتقويض مؤسسة الخلافة، والانتصار للعلمنة، خاصة من خلال تنسيقهم مع الدول الاستعمارية كما سيأتي بيان أمثلته.

مما سبق أشير إلى أن هذه الورقة تتبع ظاهرة تشكل الفكر القومي العربي بمفهومه الحديث الذي ظهر في المشرق العربي خلال الحكم العثماني منذ القرن ١٩م، كتعبير عن تكتل العرب على أساس اللغة والجنس والتاريخ والمصير المشترك، والعمل على تحقيق

(١) أحمد صدقي الدجاني، «ملاحظات حول نشأة الفكر القومي العربي وتطوره»، ص ٣١٠.

نهضتهم من خلال العمل السري والعلني في مختلف المجالات، لننطلق من ذلك في فهم الأرضية التي صيغت اتفاقية سايكس - بيكو على أساسها.

ولأن هذا الفكر لم يكن واضح المعالم والأسس، موحد التصورات والرؤى منذ اللحظة الأولى، فلا بد من وضعه في سياقه التاريخي لإبراز مجمل الأحداث التي تفاعلت معه وأثرت في مساره وأسهمت في تبلوره، منبهاً منذ الآن إلى أنه من المستحيل تحديد نقطة بداية له، خلافاً لما فعلته بعض الدراسات عندما اقترحت محطات محددة في نوع من المقاربة والتجاوز؛ لأن التشكل الفكري - مهما كان نوعه - إنما يبرز تدريجياً، ويتفاعل مع المتغيرات والأحداث، وقد ينتهي إلى صور غير التي كان يؤسس لها، والعبرة دوماً بإدراك ملامح البدايات وصورة النهايات.

٢) الفكر القومي العربي من صورته الجنينية إلى تجلياته الواقعية:

أ- أثر الفكر القومي الأوروبي على العرب:

لم يكن العالم العربي في القرنين الـ ١٨-١٩م منغلقاً على نفسه رغم افتقاده إلى الاستقلالية في تسيير شؤونه، فإذا كانت القوى الاستعمارية التي احتلت مجالات واسعة من الشمال الإفريقي قد تبنت سياسات التجهيل والتغييب الحضاري؛ فإن تفاعل المشرق تحت الحكم العثماني مع المتغيرات الفكرية الأوروبية كان حاضراً من خلال تعرضه لمختلف التأثيرات عبر الرحلات والهجرات، والبعثات الطلابية والإرساليات التبشيرية والصحافة ونشاط القناصل، ثم جاءت الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٨٩م كمؤشر على انفتاح أشمل على منجزات الحضارة الغربية وإدراك للتغيرات الفكرية التي طرأت على العقل المنتج لها[١]، وهو ما خلف انبهاراً عربياً بالمدنية الأوروبية، وازداد هذا الانبهار بما خلفته الثورة الفرنسية من ترسيخ للتصورات القومية ورفعها لشعارات

(١) أحمد صدقي الدجاني، «ملاحظات حول نشأة الفكر القومي العربي وتطوره»، ص ٣١٢.

الحرية والعدالة والمساواة[١].

لقد لامس هذا الانفتاح لدى العرب شعوراً دفيناً بفضائل جنسهم وتميز عنصرهم، وهو ما جعلهم يتفاعلون مع هذه المبادئ ويقدسونها، خاصة بعدما رأوا حروب الثورة الفرنسية في مقاطعات إيطاليا وبروسيا قد أدت إلى إتمام وحدتيهما، وصارتا تزاحمان فرنسا نفسها، فاتسع المجال في أوروبا للمطالبة بتأسيس الدول بناء على الفكرة القومية، وصار ذلك من أهم مرتكزات الحراك السياسي والصراع العسكري[٢]، كما أن التواصل بين المثقفين العرب والأتراك كان من روافد انتقال الفكرة القومية من أوروبا إلى العالم العربي، ذلك أن الأتراك كانوا قد تأثروا بهذه الفكرة من أمثال: أحمد وفيق باشا، مصطفى رشيد باشا، مدحت باشا، ودعوا إلى الفكرة القومية التركية، فتلقف العرب منهم هذه التصورات ليدعوا بدورهم إلى الفكرة القومية العربية[٣].

إن إدراك المجتمعات العربية لكُنْه ما يحدث حولها من متغيرات وتطورات حضارية في القارة الأوروبية، جعلها تعمل على كسر العزلة والتقوقع المفروض عليها من قبل العثمانيين، في محاولة للاستفادة من هذه التطورات وتسخيرها لخدمة الأوطان العربية، وهو ما أحدث تحولات عميقة في فلسفة النخب العربية المثقفة الذين وجدوا أنفسهم أمام أسئلة عديدة تطرح نفسها بإلحاح، تمحورت أساساً حول طبيعة السبل والوسائل التي تمكن المجتمع العربي من الخروج من حالة التخلف والانحطاط، حيث رأوا في تبني الفكر القومي إحدى هذه الوسائل؛ انطلاقاً من آثارها الإيجابية على الكثير من الدول الأوروبية[٤].

(١) حميدة عميراوي، ملخصات وآراء في التاريخ الحديث والمعاصر، عين مليلة، دار الهدى، ٢٠٠٣، ص ٦٤.
(٢) المرجع نفسه، ص ٦٤.
(٣) أحمد صدقي الدجاني، «ملاحظات حول نشأة الفكر القومي العربي وتطوره»، ص ٣١٢.
(٤) الغالي غربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (١٢٨٨-١٩١٦)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٧، ص ٢١٣.

وتنبغي الإشارة إلى أن هذا التأثر المبكر بالأفكار القومية لم يكن يعني في أول أمره الانفصال عن الخلافة العثمانية أو التنكر للرابطة الإسلامية، ولكنه كان يمثل إلحاحاً على ضرورة تفعيل دور العروبة كرابط معنوي للسعي نحو استرجاع الأمجاد الغابرة، ذلك أن البعد الديني كعامل ربط بين المسلمين من خلال مؤسسة الخلافة سواء كوجود سياسي أو كرباط روحي كان يمثل البعد الأقوى تأثيراً والأقدر على الإقناع، ولذلك فإن انسياق أتباع الفكرة القومية نحو مطلب الاستقلال وفك الارتباط مع المقوم الديني كان مخصوصاً في البداية بالقوميين العرب المسيحيين.

ب- اللغة والأدب العربي في خدمة الأفكار القومية:

إن الملاحظ على الحركة القومية العربية سيرها على نفس مسار الحركات القومية الأخرى من خلال اهتمامها في بداية أمرها بالأدب والحركة الرومانتيكية الأدبية بصفة عامة، وذلك في شكل إحياء للّغة العربية وآدابها القديمة وبعث التراث العربي[1]، فكانت هذه الجهود محفزة للعرب للالتفات نحو أمجادهم، وإدراك المكانة التي تبوؤوها في التاريخ، ومن ثم العمل على العودة إلى مواقع الريادة، ورفض الوضع المحيط بهم، والذي يرون فيه أنفسهم تابعين غير مؤثرين في مسارات الأحداث وتطورها.

وقد كانت الإرساليات الأوروبية التبشيرية من أسبق العاملين بجد على خدمة اللغة العربية وإحيائها بعد أن كانت قد انحطت وفسدت، وظهر تباين كبير بين اللغة العربية التي كان يتحدث بها أهل البادية والقبائل؛ والعربية ذات المصطلحات والقواعد النحوية التي كان يستعملها المتعلمون في المدن، وزاد هذا الانقسام وضوحاً مع مرور الزمن، وأنتج عبارات وجملاً في لغة التخاطب مخالفة للأصول، حتى كادت لغة التخاطب

---

(١) حميدة عميراوي، ملخصات وآراء في التاريخ الحديث والمعاصر، ص ٦٨.

اليومي أن تطغى على الفصحى وتفسدها[1]، ولكن مشكلة هذه الإرساليات التبشيرية أنها عجزت عن أن تتجاوز في نشاطها إطارها الثقافي، فقد كانت جهودها منصبة على المسيحيين الذين لم تبخل عليهم بالتثقيف والتعليم عبر بناء المدارس والكليات، لكنها لم تتفاعل مع المسلمين الذين ظلوا ينظرون إليها باعتبارها تؤسس لحركة معادية لدينهم، بسبب هيمنة الأجانب والعرب المسيحيين عليها.

وكرد فعل على الإرساليات المسيحية اتجه المسلمون إلى إنشاء جمعيات أدبية مختصة بهم مناهضة منهم للتعليم الإرسالي، ومن أشهرها: **جمعية المقاصد الحسنة** التي تأسست عام ١٨٧٨م وأصدرت مجلتها الشهيرة «**ثمرات الفنون**» التي جاء في أحد أعدادها: «إن أوروبا لم تتجشم هذه المشاق وتصرف تلك المبالغ رحمة بالشرق ولا رأفة بأهل الشام، وإنما رغبة في أن تجعل لمشربها السياسي حزباً يتغذى بصحبتها صغيراً، فإذا كبر وانتشر في البلاد كان لها عوناً على مساعيها»[2]، وهو ما يبرز تحول التعليم والتثقيف إلى صراع فكري بين المسلمين والمسيحيين.

من أشهر الجمعيات الأدبية التي تأسست بالشام في القرن الـ١٩: **جمعية الآداب والعلوم** التي أنشأها كل من **بطرس البستاني** و**ناصيف اليازجي** عام ١٨٤٨م، و**الجمعية الشرقية** التي أسسها اليسوعيون سنة ١٨٥٠م، و**جمعية شمس البر** سنة ١٨٦٩م، و**جمعية زهرة الآداب** سنة ١٨٧٣م....، وكانت **الجمعية العلمية السورية** التي تأسست سنة ١٨٥٧م قد وحدت لأول مرة بين المثقفين العرب بصرف النظر عن انتمائهم العقدي،

(١) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ط٥، تر: ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٨م، ص ١٠١-١٠٢.

(٢) الغالي غربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (١٢٨٨-١٩١٦)، ص ٢٢٠-٢٢١.

وخرجت منها الصيحة الأولى للقومية العربية والمناداة بالاستقلال عن الدولة العثمانية[1]، والتي فجرها إبراهيم اليازجي ابن ناصيف اليازجي في قصيدته التي ورد فيها:

تنبهوا واستفيقوا أيها العرب
فقد طمى الخطب حتى غاصت الركب

الله أكبر ما هذا المقام فقد
شكاكم المهد واشتاقتكم الترب

أقداركم في عيون الترك نازلة
وحقكم بين أيدي الترك مغتصب

فيا لقومي وما قومي سوى عرب
ولن يضيع فيهم ذلك النسب

لنطلبن بحد السيف مأربنا
فلن يخيب لنا في جنبه الأدب

ونتركن علوج الترك تندب ما
قد قدمته أياديها وتنتحب

ومن يعش يرَ والأيام مقبلة
يلوح للمرء في أحداثها العجب

أما في مصر فقد بادر الفرنسيون المقيمون بها إلى تأسيس هذا النوع من الجمعيات، وكان أشهرها جمعية المعهد المصري سنة ١٨٥٩م، ولم تتح الفرصة للجانب المصري إلا سنة ١٨٦٨م حيث تأسست جمعية المعارف، لتكون أول جمعية مصرية تهدف إلى نشر

(١) المرجع نفسه، ص ٢٢١.

الثقافة من خلال التشجيع والتأليف والنشر، حيث أشرفت على طبع الكتب التراثية في اللغة والأدب والتاريخ، وهو ما شجع الطبقة المستنيرة على التأليف في اللغة العربية وآدابها، وفي النقد والبلاغة وغيرها[1].

ولا يمكن لورقة تتحدث عن تشكل الفكر القومي العربي أن تتجاوز الإشارة إلى شخصيتين كبيرتين كان لهما أكبر الأثر في إحياء التراث الأدبي العربي هما **ناصيف اليازجي** (١٨٠٠-١٨٧١م) و**بطرس البستاني** (١٨١٩-١٨٨٣م)، حيث تفرغ الأول لإحياء التراث العربي، وألف في مختلف فنون اللغة العربية كالنحو والبلاغة والعروض وغيرها، ومن أهم مميزاته أنه كان يخاطب العرب على اختلاف عقيدتهم، مهيباً بهم أن يتذكروا تراثهم المشترك وأن يشيدوا على أسسه مستقبلاً يجمعهم إخواناً متآلفين[2]، وارتبط نشاط الثاني الأدبي أول الأمر بالجمعيات التبشيرية البروتستانتية الأمريكية وهو ما فتح أمامه مجالاً واسعاً للعمل والإبداع، فألف العديد من الكتب تحولت إلى مراجع بالغة الأهمية في مختلف المدارس والمناهج التعليمية، ويعد معجمه: محيط المحيط، وموسوعته دائرة المعارف العربية أهم عملين له ومثلاً منطلقاً للكثير من المشاريع اشتغل عليها المبدعون من الأدباء بعده، كما اشتغل بالعمل الصحفي من خلال إصداره لصحيفته الأسبوعية: **نفير سورية** سنة ١٨٦٠م، ولصحيفة **الجنان** سنة ١٨٧٠، حيث كانتا تحملان نواة الفكر القومي العربي[3].

إن التراث الثقافي للغة العربية كان عاملاً فعالاً في دعم القومية العربية، فقد عبر العرب عن روح القومية في شعرهم وكتاباتهم، وخلد معارك العروبة وانتصاراتها على

---

(١) الغالي غربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (١٢٨٨-١٩١٦)، ص ٢٢٣.
(٢) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١١٠-١١١.
(٣) المرجع نفسه، ص ١١٢-١١٤.

أعدائها، وفي هذا مدد من الإلهام إلى نفس كل ناطق بالعربية، وبذلك استقام للشخصية العربية رصيد متصل الحلقات من الأدب القومي ينشر في الأحفاد مآثر الأجداد، وينفخ في نفوس العرب روحاً من الوحدة والمشاركة الوجدانية ويمد فلسفة القومية العربية بمعين من الفن الجميل[1].

لقد كان لإحياء اللغة والأدب من قبل هؤلاء الرواد أثر بالغ في بروز الفكرة القومية التي وجدت في اللغة القاسم المشترك بين العرب، بعد أن تصور بعضهم أن العامل الديني عاجز عن ترسيخ قيم المواطنة، ودافع نحو المنازعات والمشاحنات، فاستحقت اللغة مركزية التشكيل الجديد للمشاريع الإصلاحية، وتحولت من مجرد ركيزة من ركائز الوحدة إلى معيار محدد للانتماء لا يمكن أن يتم الاجتماع إلا من خلاله، وهو ما يمثل نقلة بعيدة في آليات تعاطي العقل العربي مع خصوصياته الثقافية باعتبارها مقدمة لمشاريعه السياسية.

ج- نشاط المسيحيين العرب في الدعاية للفكرة القومية:

يتضح لمن تتبع بدايات الفكرة القومية العربية في المشرق العربي أسبقية المسيحيين في تبني هذه النزعة، ومن أشهر هؤلاء **بطرس البستاني** و**إبراهيم اليازجي** و**يوسف كرم** و**فارس الشدياق** و**أديب إسحاق** و**النقاش** و**نجيب عازوري** وغيرهم، حيث عمل هؤلاء على ترسيخ فكرة القومية العلمانية، ودعوا إلى أن تتم الوحدة العربية على أساس علماني تلعب فيه الثقافة واللغة دوراً رائداً[2]، وهذا ما يعد البديل للفكرة الإسلامية، باعتبارها تنطلق من الخصوصية الدينية، ومع أن الفكرة الإسلامية في بعدها الأوسع

---

(١) حميدة عميراوي، ملخصات وآراء في التاريخ الحديث والمعاصر، ص ٧٠-٧١.

(٢) إبراهيم الداقوقي، صورة الأتراك لدى العرب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ٩٣.

جعلت الانتماء يتجاوز المنطق العقدي نحو الانتماء الحضاري، إلا أن ذلك لم يشفع لها عند غير المسلمين للعمل على تجاوزها.

تشير المصادر التاريخية إلى أن أول جمعيتين أطلقتا الصرخة الأولى للقومية العربية هما الجمعية العلمية السورية (١٨٥٧م) وجمعية بيروت السرية (١٨٧٥م) وكانتا قد تأسستا بجهود مسيحية، كما أن اللبناني الماروني يوسف كرم اقترح منذ سنة ١٨٧٠ إقامة دولة عربية مستقلة على أساس علماني (أي فصل الدين عن الدولة وإلغاء الخلافة) وذلك في الجزء الآسيوي من بلاد العرب على أساس كونفيديرالي تحت سلطة الأمير عبد القادر الجزائري، كما أن الجمعية السرية المسماة: **حفظ الملة العربية** دعت سنة ١٨٨١ العرب المسيحيين للاتحاد مع المسلمين والكفاح من أجل حرية العرب[١].

لقد ذهب ساطع الحصري في تفسير سبب أسبقية المسيحيين إلى تبني الفكرة القومية بأن الدولة العثمانية كانت دولة إسلامية بكل معنى الكلمة، ولذلك كانت تفرق في المعاملة بين المسلمين وغير المسلمين من العرب، فكان ارتباطهم بها يختلف باختلاف أديانهم اختلافاً بارزاً، فالمسلمون منهم كانوا يدعون للخدمة العسكرية ويشتركون في حروب الدولة، ويساهمون في انتصاراتها وانكساراتها، وكانوا يحترمون السلطان احتراماً دينياً بصفته خليفة للمسلمين، ولذلك كانوا يندمجون في هذه الدولة ولا يرونها أجنبية، أما المسيحيون من العرب فكانوا يعتبرون مثل سائر المسيحيين من رعايا الدولة، فلا يدعون للخدمة العسكرية ولا يشاركون في حروب الدولة، فلا يبالون بانتصاراتها أو انكساراتها[٢].

---

(١) وميض نظمي، ملامح من الفكر القومي العربي في عصر اليقظة وعلاقته بفكرة القومية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص ١٣١.

(٢) ساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥، ص ١٢٠-١٢١.

لقد كان العرب المسيحيون لا يشعرون بالارتباط بالدولة العثمانية ارتباطاً قلبياً، ولا يحملون لها ولاء حقيقياً، وإنما كانوا يخضعون لحكمها خضوع اضطرار، ولذلك كانوا يتلمسون السبل الكفيلة لتحررهم من سيطرتها، خاصة عندما اقتنع المتنورون منهم بالأفكار القومية الأوروبية، وأدركوا من خلال دراساتهم ومطالعاتهم في الكتب العربية أن الأمة العربية من أعظم الأمم في التاريخ، حيث كانت لها حضارة قبل الإسلام وحضارة أرقى من ذلك بكثير بعده، وأن المسيحيين قد ساهموا في بناء هذه الحضارة التي لم تكن دينية بحتة، فأصبحوا يرون أن على العرب المسيحيين أن يفخروا بالتاريخ العربي والحضارة العربية كالمسلمين تماماً، ويجب عليهم أن يتعاونوا مع هؤلاء من أجل إعادة الأمة العربية إلى ما كانت عليه من الرفعة والمجد[1].

إن العنصر المسيحي القومي بقدر ما كان يناضل فكرياً من أجل القومية العربية فإنه لم يكن مستعجلاً في إطلاق الصورة السياسية لها، فهو لم يستعجل المطالبة بالأمة العربية، ولعل ذلك راجع إلى تخوفه من أن يتكشف المشروع عن شكل جديد من أشكال التسلط الإسلامي، ولم يكن بإمكانهم تجاوز هذا التخوف إلا بمجاراة الأكثرية في تصوراتها من جهة، والعمل في الوقت نفسه على تقديم المشروع القومي المستقبلي في صورة علمانية تفصل بين الدين والدولة[2].

وإذا كان المسيحيون العرب سباقين في تبني الفكرة القومية وعاملين بجد على تبنيها وترسيخها في المشرق العربي، فإنهم لم يستطيعوا إمساك زمام قيادتها لطغيان النزعة العلمانية على خطابهم، وهو ما كان يرفضه أعلام الفكر من المسلمين يومها، ثم لما كان يبدو من الظل الأجنبي - وخاصة الفرنسي - وراء هذه الأنشطة السياسية، ولأجل ذلك

(١) المرجع نفسه، ص ١٢٤.

(٢) البرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، تر: كريم عزقول، بيروت، دار النهار، دت، ص ٣٣١.

كله سرعان ما انتقل الدور الريادي إلى المسلمين عندما انتقلت الفكرة من التنظير الثقافي إلى الحراك السياسي ثم الصراع العسكري.

د- امتزاج الفكر القومي بالبعد الديني لدى الرواد المسلمين:

لقد تبنى الرواد المسيحيون الفكرة القومية بصورتها العلمانية كما كانت عليه في أوروبا، لكن الرواد المسلمين عندما تلقفوها حاولوا إعطائها بعداً دينياً، فقدموها في صورة لا تعارض الدين، وبمفهوم يسمح بالمحافظة على مؤسسة الخلافة واستمرارها كوعاء للوحدة الإسلامية[١]، لكنهم يطرحون هذا وفق رؤية تجديدية لا تتطابق مع ما كان سائداً، باعتبارها لوناً من ألوان الإصلاح الداخلي، ومنطلقاً لصد المؤامرات الخارجية بأدوات جديدة مسايرة للتحولات العالمية، ومعتمدة على عوامل الوحدة التي تمتلكها مكونات الدولة العثمانية.

لقد كانت بداية الفكرة القومية في مصر مرتبطة بمواجهة التحديات الخارجية والأخطار المحيطة بالسلطنة، ذلك أن العلاقة بين مصر والسلطنة العثمانية كانت قوية، حيث كان لتيار الجامعة الإسلامية تأثير قوي في الأوساط المصرية، ومن هنا قبل الكثيرون في مصر آنذاك الفكرة القومية على أن لا تضر بالرابطة الإسلامية أو بوضع الحكومة الإسلامية، ولعل مما يدلل على هذا الفكر ما ردت به صحيفة المؤيد على عزت باشا الداعي إلى خلافة عربية، حيث كتبت: «كيف يخطر خاطر الخلافة العربية على رجل مثل عزت باشا؟ وهو يعلم أن لا مصلحة للمسلمين في دعوة كهذه؟ وهو يرى دول أوروبا تتخطف بلادهم كلما وهنت علائقها ببعضها، فهي محيطة بالبلاد العربية في آسيا وإفريقيا إحاطة الذئاب الكاسرة بقطيع من الغنم»[٢].

(١) سعد سعدي، معجم الشرق الأوسط، بيروت، دار الجيل، ١٩٩٨، ص ٥٨.

(٢) السيد يسين، تحليل مضمون الفكر القومي العربي، ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢، ص ٥٤.

ولكن تياراً آخر كان يرى.رأياً مناقضاً حول الموقف من خلافة آل عثمان، حيث أصبح يشكك في صحة خلافتهم انطلاقاً من كونهم غير قرشيين، وهو الشرط الذي تضعه الكتابات الفقهية لمن يلي هذه المنصب، ومنكرين في الوقت نفسه دعوى الأتراك بتنازل آخر الخلفاء العباسيين للسلطان سليم الأول عن الخلافة؛ لأن ذلك تم تحت الإكراه عقب السيطرة العثمانية على مصر، وكل هذا يعتبر مدخلاً لنقل الخلافة من جديد للعنصر العربي، وهو ما يعد صورة من صور امتزاج الفكرة القومية العربية بالبعد الديني[١]، مع أن السياقات التاريخية سرعان ما ستكشف أن ذلك كان مجرد شكل من أشكال الاستغلال الفكري للمنظومة المعرفية الفقهية في صراع سياسي، بدأت معالمه القومية تتجلى بتغليب الطرح القومي والنزعة الاستقلالية على المناداة بالإصلاح الداخلي.

بناء على ما سبق فقد انقسم القوميون المسلمون بين ساع لتحقيق الإصلاح مع بقاء رابطة الخلافة العثمانية؛ وساع لنقل الخلافة إلى العرب معادياً للعنصر التركي، ولكن سرعان ما انتقلت الطروحات العلمانية التي تبناها القوميون المسيحيون إلى الطرف الإسلامي، ذلك أن استناد الخلافة إلى فكرة الجامعة الإسلامية جعل من توظيف الطرح الديني عند القوميين عاجزاً عن المنافسة في المحاججة الفكرية والتعبئة الجماهيرية، فاتجه كل القوميين بصرف النظر عن دينهم إلى العمل المشترك في مراحل لاحقة من تاريخ الفكرة القومية، وهو ما كان مدعوماً من الدول الغربية المعادية للخلافة العثمانية والطامعة في الأراضي العربية، ومع ذلك فيمكننا القول إن كثيراً من أنصار الفكرة القومية من المسلمين قد دفعوا إلى معاداة مؤسسة الخلافة دفعاً بعد أن صارت رهينة بيد الاتحاديين، ولم تعد تمثل الرمزية الدينية التي تجعلهم يفضلونها على مشروع ينادي بحكمهم لأنفسهم بأنفسهم، وهذا قبل أن تنجح الحكومات القومية لاحقاً في إعادة ترتيب العقول لتصور لهم كل الوجود العثماني في المشرق باعتباره استعماراً أجنبياً.

---

(١) ساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، ص ١٢٢.

٣) الفكرة القومية العربية على عهد السلطان عبد الحميد الثاني:

أ- السياسة الإسلامية للسلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٨م):

شهدت الفكرة القومية العربية تراجعاً في بداية عهد السلطان عبد الحميد الثاني بسبب السياسة الإسلامية التي انتهجها، والتي تمثلت في تبني فكرة الجامعة الإسلامية لجمال الدين الأفغاني والدعاية لها، فقد عمل على استرضاء العرب بوسائل متعددة، حيث تلقت المؤسسات العلمية العربية مساعدات مالية معتبرة، ومنحت المناصب والألقاب للأمراء العرب وأعيانهم، وخصصت موارد مالية مهمة لإصلاح وزخرفة المساجد في مكة والمدينة والقدس، ولم يتوقف عبد الحميد عند هذا الحد، بل ألحق عدداً معتبراً من العرب ضمن فرقة عسكرية ضمها لحرسه الخاص، زيادة على الهالة التي أغدقها على رجال الطرق الدينية كالقادرية والرفاعية، لما لهذه الطرق من قوة تأثير على الرأي العام الإسلامي، بالإضافة إلى التقرب من العائلات الكبرى، ومن الأعيان الدمشقيين والحلبيين والحجازيين وزعماء العشائر والقبائل العربية[١].

لقد صارت الشعوب العربية تنظر إلى السلطان عبد الحميد نظرة إجلال وإكبار خاصة عندما أضاف إلى ما تقدم من الأعمال مد خط السكة الحديدية من مدينة دمشق إلى الحرمين الشريفين والمعروف بخط الحجاز، حيث نظر إلى المشروع باعتباره مشروعاً جباراً لتيسير أداء شعيرة الحج على المسلمين، ولذلك فقد وصلت تبرعات المسلمين من كل مكان إلى إسطنبول للمشاركة في هذا العمل[٢].

(١) الغالي غربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (١٢٨٨-١٩١٦)، ص ٢٣٠-٢٣١. وللتوسع انظر جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١٢٦-١٤٣.
(٢) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١٤٢-١٤٣.

لقد أسهمت هذه السياسة في كسب ثقة الكثير من العناصر العربية النشطة سياسياً، خاصة عندما صاروا يحظون بمكانة رفيعة في القصر السلطاني، حتى قيل آنذاك: «إذا كان الباب العالي ومناصب الوزارة قد ظلا مجالاً يصول فيه الأتراك ويجولون، فقد سقط القصر جميعه في أيدي العرب»[1]، وصار هدف الشعوب العربية هو التكتل خلف هذا الخليفة وتأييده ونصرته، واقتنع الكثير منهم أن المشاريع التي ترمي لتقويض مشروع الجامعة الإسلامية إنما تصب في مصلحة أعداء الخليفة والإسلام، وتمهد الطريق للأطماع الأوروبية لتتحقق، وهو ما يجعلها من أعمال الخيانة والعمالة.

لكن ما تقدم يبرز بجلاء أن المكانة التي احتلها السلطان عبد الحميد في قلوب العرب كانت قاصرة على المسلمين منهم، فالمسيحيون قد وصفوه بالمستبد المخادع، ولذلك استمرت الفكرة القومية عندهم فاعلة وغير متأثرة بتراجعها الظرفي عند المسلمين، كما أن أسلوب المركزية المتشددة في الحكم التي انتهجها السلطان خشية من النزعات الاستقلالية في الأقاليم العربية قد طغت في آخر عهده على إنجازاته، فأدت إلى التذمر والمطالبة بالإصلاح الإداري، وفتحت باباً جديداً لنمو الوعي القومي وتطوره، وهو ما يسمح لنا بالقول إن عبد الحميد الثاني أسهم في تأخير نمو الفكرة القومية عند العرب دون أن يقضي عليها، لاستمرار الدعاية لها وانتقاد وضعية الدولة والإصرار على ضرورة إصلاحها أو تغييرها[2].

ب- نشاط جمعية بيروت السرية (١٨٧٥-١٨٨٠م):

تأسست جمعية بيروت السرية من قبل طلبة من المسيحيين البروتستانتيين بالكلية الأمريكية ببيروت سنة ١٨٧٥م قبل أن ينجحوا في ضم عناصر مسلمة ودرزية إليها،

(١) المرجع نفسه، ص ١٤٠.
(٢) ساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، ص ١٢٣.

وكان نشاطها مقتصراً على الدعاية عبر المناشير لتحرير الوطن العربي من الحكم التركي، حيث جاء في أحد هذه المناشير ما يعد بياناً مدوياً عن برنامج سياسي للقوميين العرب ورد فيه: «بعد التشاور مع زملائنا في جميع أنحاء البلاد فقد تم وضع برنامج سننفذه ولو بحد السيف إذا اقتضى الأمر».

وكان من أهم النقاط الواردة:

١-منح سورية الاستقلال متحدة مع جبل لبنان.

٢-الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في البلاد.

٣- رفع الرقابة وغيرها من القيود التي تحد من حرية التعبير ونشر التعليم.

٤- استخدام القوات المجندة من أهل البلاد في المهام العسكرية الداخلية فيها فقط[١].

ومع أن هذه الجمعية لم تتمكن من كسر الالتفاف العربي الإسلامي حول السلطان عبد الحميد الثاني؛ فإنها تعتبر الحامية للفكرة القومية في فترة نشاطها[٢]، بل إن الكثير من المؤرخين يعتبرونها البداية الفعلية للحركة القومية العربية لوضوح البعد السياسي في مناشيرها، بعد أن كان الفكر القومي العربي لا يعبر عن نفسه إلا من خلال النشاطات الأدبية غالباً، والدعوة لتحقيق العدالة بين مختلف الأجناس والطوائف.

ولقد انتبهت جمعية بيروت السرية إلى أهمية العامل الديني في نشاطها فضمنت مناشيرها إشارة إلى عدم شرعية خلافة آل عثمان لأنهم اغتصبوا هذا الحق من العرب، بالإضافة إلى مخالفاتهم الصريحة لنصوص الإسلام في أسلوب حياتهم وطريقة إدارتهم

(١) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١٥٤-١٥٥.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٦١-١٦٢.

للدولة، وقد اتخذت هذه الجمعية من سياسة السلطان عبد الحميد المركزية ذريعة للهجوم عليه، معتبرة إنجازاته مجرد لون من ألوان شراء ذمم المسؤولين بالمناصب[١].

ومع أن الجمعية لم يكتشف أمرها من قبل السلطات الحاكمة في بيروت، فإنها حلت نفسها بنفسها عندما بدأت الشكوك تحوم حول اختراقها، فلم يبق لها أي نشاط منذ ١٨٨٠م، ولكن البذور التي بذرت لم تمت بل عبرت عن نفسها في مناسبات عديدة بعد هذا التاريخ[٢]، وقد كانت دعايتها بمنزلة المهد والمحضر لقبول الأفكار التي طرحها بعد ذلك عبد الرحمن الكواكبي الذي يعد أحد أبرز منظري الفكر القومي العربي في هذه المرحلة.

وينبغي في الأخير الإشارة إلى أن بعض الدارسين يشكك في مسؤولية هذه الجمعية عن تلك المناشير ذات النزعة الانفصالية، حيث يرى شيت طوفان بوزبنار أن القنصليات الأجنبية هي التي قامت بإعداد وتوزيع تلك النشرة على نطاق واسع في سوريا ولبنان من أجل إيقاع التفرقة بين العثمانيين والعرب، مستدلاً على ذلك بوجود الكثير من الأخطاء اللغوية والتناقضات الفكرية فيها[٣]، كما أن بعض الآراء ذهبت بعيداً في تحليلاتها بسبب الغموض الذي لف هذا النشاط، حيث اعتبرت الجمعية مجرد مؤامرة من قبل مدحت باشا حاكم دمشق آنذاك من أجل الحصول على حكم ذاتي لسوريا أسوة بمصر[٤].

ج- دور عبد الرحمن الكواكبي في دعم الفكرة القومية العربية:

أسهم عبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٩-١٩٠٣م) في دعم الفكرة القومية لدى العرب من خلال كتابيه الشهيرين «أم القرى» و«طبائع الاستبداد» اللذين صدرا في القاهرة

(١) المرجع نفسه، ص ١٥٦.
(٢) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١٥٦.
(٣) إبراهيم الداقوقي، صورة الأتراك لدى العرب، ص ٥٦.
(٤) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ص ٣٢٨.

مطلع القرن العشرين، حيث استطاع من خلالهما تحريك الشعور القومي العربي الذي تمكنت سياسة السلطان عبد الحميد من تغييبه وتأخير نموه مرحلياً خاصة لدى العرب المسلمين، وارتكز نشاطه على بعدين، حيث ركز من جهة على بيان فضائل الجنس العربي ومآثره، ومن جهة أخرى انتقد الأتراك بسبب سياستهم التي وصفها بالاستبدادية وما جرته على البلاد العربية وغيرها من المآسي، خاصة أنه كان من الذين دخلوا السجن بعد أن عارض طغيان مرؤوسيه وندد به[1].

يرى الكواكبي أن خلافة المسلمين حق من حقوق العرب لا ينبغي إسنادها إلى غيرهم، وكان ينصرف بخصوص المعنى العرقي إلى أخلاقيات العرب وعاداتهم، باعتبارها تمثل أساساً قوياً لوحدتهم وتجمعهم في هوية سياسية واحدة، وهو يقول في هذا المعنى: «عرب الجزيرة أقدم الأمم مدنية مهذبة بدليلي سعة لغتهم وسمو حكمتهم وأدبياتهم، عرب الجزيرة أقدر المسلمين على تحمل قشف المعيشة في سبيل مقاصدهم، وأنشطهم على التغرب والسياحات وذلك لبعدهم عن الترف المذل لأهله، عرب الجزيرة أحفظ الأقوام على جنسيتهم وعاداتهم، فهم يخالطون ولا يختلطون، عرب الجزيرة أحرص الأمم الإسلامية على الحرية والاستقلال وإباء الضيم، العرب عموماً، لغتهم أغنى لغات المسلمين في المعارف، ومصونة بالقرآن الكريم من أن تموت»[2].

وكما عمل الكواكبي على الرفع من قدر العرب فقد حطّ من شأن العنصر التركي وأظهر عداءه له بعبارات قاسية جداً، باعتباره مستبداً مغتصباً للحكم فاشلاً في حماية المسلمين الذين تحت سلطته، فقال عنه: «أليس الترك قد تركوا الأمة أربعة قرون ولا خليفة، وتركوا الدين تعبث به الأهواء ولا مرجع، وتركوا المسلمين صماً بكماً عمياً ولا مرشد؟ أليس الترك قد تركوا الأندلس مبادلة، وتركوا الهند مساهلة، وتركوا الممالك

(١) السيد يسين، تحليل مضمون الفكر القومي العربي، ص ٤٩.
(٢) الكواكبي، أم القرى، بيروت، دار الرائد العربي، ١٩٨٢م، ص ٢٢٠.

الجسيمة الآسيوية للروسيين، وتركوا قارة إفريقيا الإسلامية للطامعين، وتركوا المداخلة في الصين كأنهم الأبعدون؟ أليس الترك قد تركوا وفود الملتجئين يعودون خائبين، وَتركُوا المستنصرين بهم عرضة للمنتقمين، وتركوا ثُلثي ملكهم طعمة للمتغلبين؟ أفما آن لهم أن يستيقظوا ويصبحوا من النادمين على مَا فرطوا فِي الْقُرُون الخالية، فيتركون الْخلَافَة لأَهْلهَا وَالدّين لحماته»[1].

والبديل للحكم العثماني عند الكواكبي هو الخليفة العربي الذي يحكم المسلمين من مكة المكرمة، على أن يكون قرشياً شريفاً لكي يعترف به جميع المسلمين لأن العرب حسبه هم «أنسب الأقوام لأن يكونوا مرجعاً في الدين وقدوة للمسلمين، حيث كان بقية الأقوام قد اتبعوا هديهم ابتداء فلا يأنفون عن اتباعهم أخيراً»[2]، ولعل هذا الاشتراط مما ينفي عن الكواكبي تهمة العمل لصالح الخديوي في مصر[3]، ذلك أن اشتراط القرشية يسقط طموحات العائلة المصرية المالكة في الحلول محل آل عثمان.

---

(١) المرجع نفسه، ص ٢٣٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٢١-٢٢٢. وتنبغي الإشارة هنا إلى أن السلطان العثماني عبد الحميد الثاني يلمح إلى أن أول من أراد استغلال قضية الخلافة لمساومته هم الإنجليز، كما يلمح إلى دور لجمال الدين الأفغاني في ذلك، انظر: مذكرات السلطان عبد الحميد، تر: محمد حرب، ط٣، دمشق، دار القلم، ١٩٩١م، ص ١٤٨، ١٥٥-١٥٦. ويمكننا أن نشير إلى أن السياسة البريطانية قد فكرت في مشروع خلافة عربية تضم مصر وسوريا في حالة تفكك الدولة العثمانية سنة ١٩١٢م بعد الأحداث الخطيرة التي تعرضت لها السلطنة في أوروبا واحتلال إيطاليا لليبيا. انظر: وجيه كوثراني، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني قراءة في وثائق الديبلوماسية الفرنسية، ط٣، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣م، ص ١٨٤. وفي ص ١٩١-١٩٢ نقرأ مقترحاً شبيهاً لكن دون تحديد المجال بل فقط من أجل بناء سياسة إسلامية فرنسية قادرة على مواجهة بريطانيا والتحكم في الرأي العربي لدى نائب قنصل فرنسا في طرابلس في رسالة له لوزير خارجيته سنة ١٩١٢م أيضاً.

(٣) انظر تلميحات إلى هذا الارتباط في: ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ص ٣٢٤-٣٢٥.

ومع أن الفكرة القومية للكواكبي تحمل بعداً دينياً ظاهراً، فإنها لم تحمل صبغة طائفية عدائية تجاه غير المسلمين، لذلك نالت أفكاره ترحيباً عند المتأثرين بالنزعة القومية من مختلف الديانات، خاصة أنها جاءت في ظروف كانت طريقة الحكم المركزية للسلطان عبد الحميد قد أثرت على الالتفاف الذي كان حوله بسبب سياسته الإسلامية، وهو ما ركز عليه الكواكبي بالنقد في كتابه «**طبائع الاستبداد**».

ويمكننا أن نشير أخيراً إلى أن هذه الأفكار التي دعا إليها الكواكبي كانت مما أسهم في تحويل قيادة الحركة القومية العربية إلى أيدي المسلمين، ولم تكن حملته هذه وليدة التعصب، بل كانت تدعو إلى نبذ الخلافات الطائفية، ذلك أنه كتب الكثير من الفصول دعا فيها بإخلاص وحماس واضح إلى المساواة بين الأديان لتحقيق التماسك القومي، فكانت حملته كما ترمي إلى النهوض بالمسلمين جميعاً، فهي ترمي إلى النهوض بالأمة العربية، فهزت المسلمين هزاً عميقاً، واستثارتهم بهذا الحافز المزدوج[1]، ولذلك يرى بعض المؤرخين أن اللجنة القومية العربية التي تألفت من مجموعة من المثقفين السوريين سنة ١٨٩٥م، كانت مرجعيتها أفكار عبد الرحمن الكواكبي[2].

د- سبل تجسيد الفكرة القومية عند نجيب عازوري:

كان نجيب عازوري (١٨٧٠-١٩١٦) لبنانياً كاثوليكياً تبنى الفكرة القومية ودافع عنها منذ ١٩٠٤ عندما ترك المنصب الذي شغله بين سنتي ١٨٩٨-١٩٠٤ كنائب لحاكم مدينة القدس وانتقل للنشاط السياسي الفكري بفرنسا، حيث أسس هناك حزباً قومياً عربياً أسماه: **حزب جامعة الوطن العربي** يرجح أن الإعلان عنه كان سنة ١٩٠٤، بينما

(١) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١٧٢.
(٢) إبراهيم الداقوقي، صورة الأتراك لدى العرب، ص ٥٧.

كان الإعداد له في الفترة التي قضاها بفلسطين[1]، وكان هدف عازوري تحقيق استقلال المشرق العربي عن الدولة العثمانية، وتأسيس دولة عربية استثنى منها مصر لدواعي إثنية بزعمه، ولحاجة هذا البلد للبقاء تحت الانتداب البريطاني إلى أن يكتمل نضجه السياسي[2].

ومما يظهر النزعة القومية عند نجيب عازوري دعوته إلى كاثوليكية عربية من خلال تعريب هذا المذهب المسيحي، وتأسيس بطريركية خاصة بهذه الكنيسة، حيث كتب: «وأي ضير يتأتى من أن تصبح اللغة العربية - لغة القرآن والإسلام العالمي - لغة المذهب الكاثوليكي؟ وأن تؤسس بطريركية خاصة لهذه الكنيسة تحتوي كل المذاهب الأخرى في سنوات معدودة، وتنظم الكنائس الأرثوذوكسية تلقائياً أيضاً، لأنها ستكون مدعومة بحركة الأمة الشاملة، ويتعاطف المسلمون والمسيحيون أيضاً لأنهم يرونهم يقتربون منهم من أجل السلام والخير العميم للوطن المشترك، الوطن العربي»[3].

لقد عمل عازوري على نشر أفكاره من خلال نشاطات حزبه بفرنسا، ثم عبر مجلة الاستقلال العربي التي أصدرها بباريس في ١٩٠٧، وكان يكتب في جرائد متعددة مثل: **Liberté, Le Figaro, L'echo deparis La**، وبعد انتقاله إلى مصر أصبح مدير جريدة يومية اسمها: مصر فترة من الزمن، بالإضافة إلى جهوده في المحافل الماسونية التي أسس أحدها بالقاهرة[4]، وهو يمثل نموذجاً من نماذج امتزاج الفكرة

---

(١) نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، تر: أحمد بوملحم، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دت، ص ١٩ (من مقدمة المترجم).

(٢) وميض نظمي، ملامح من الفكر القومي العربي في عصر اليقظة وعلاقته بفكرة القومية العربية، ص ١٢٧.

(٣) نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، ص ٦ (من مقدمة المترجم).

(٤) نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، ص ٢٠ (من مقدمة المترجم).

القومية العربية بالثقافة الأجنبية، ذلك أن اللغة الفرنسية أصبحت عنده لغة الدعاية والتنظير.

إن نجيب عازوري اتخذ في دعايته القومية طريقاً أثر كثيراً على فاعلية أفكاره، وذلك أنه كان معتمداً في نجاح مشروع الانفصال عن تركيا على الدعم الأوروبي وخاصة الفرنسي، بل إنه تمادى في ثقته بفرنسا إلى درجة القول: «لا يملك أحد الحق في حكمنا غير فرنسا، ولن يهتف بحرارة لأية دولة غيرها في الأقطار العربية يوم يتقرر تجزئة الإمبراطورية التركية»[1]! وكان كثير الدفاع عن سياساتها، بل عن مشاريعها الاستعمارية مثل قوله: «تقدم فرنسا من بين كل الدول الأوروبية المساعدة الأسخى والأكبر عفوية للمظلومين والتعساء، فالأمة الفرنسية بجوهرها هي أمة الفروسية، وهي التي بادرت إلى الحملات الصليبية الخطيرة التي جاءت نتائجها بفوائد على العالم بأسره، لقد بذلت الغالي والنفيس من أجل استقلال اليونان وبعث إيطاليا، كما غزت الجزائر لا من أجل إقامة مستعمرة إنتاجية لها فيها فحسب، بل وفوق ذلك من أجل تحرير المتوسط من القرصنة البربرية التي كانت تشله وتهدد التجارة الدولية»![2].

كما لم يخف عازوري أهمية الفكرة القومية العربية في تفكيك السلطنة، بما يجعل منها إحدى وسائل الدول الأوروبية في صراعها مع العثمانيين، ويربطها بذلك بالمؤامرات الأجنبية باعتبار الاستقلال العربي مما تشترك فيه مصلحة العرب مع الغرب، فنجيب عازوري يرى أن انفصال العرب عن تركيا، سيؤدي إلى أن تستعيد سائر القوميات المضطهدة من أكراد وأرمن وألبان حريتها؛ لأنه بالعرب يخضِع الأتراك الألبان، وبالألبان

(١) المرجع نفسه، ص ١٢٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ١١٥. ولعل من المفيد هنا الإشارة إلى أن الكثير من المسيحيين قد انخرط في الجيش الفرنسي في أتون الصراع بالمشرق العربي. انظر: ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ص٣٤٥.

يسحقون البلغار، كذلك يضغطون بالعرب على الأكراد وبالأكراد يقتلون الأرمن، فما إن ينفصل العرب عن السلطان حتى تعلن كل أمة استقلالها وينعتق العالم من جذوة الشقاق المسماة بالمسألة الشرقية[1].

ولعل مثل هذه الأفكار التي ضمنها كتابه: **يقظة الأمة العربية** الذي أصدره سنة ١٩٠٥م تفسر سبب ضعف تأثير عازوري على الجماهير العربية، وهو الضعف الذي رده جورج أنطونيوس إلى اعتماده على الجاليات العربية بالخارج وبلغة أجنبية أيضاً، وقد اعتبره مثالاً على «انحراف بعض الداعين إلى الثورة، ومدى ابتعادهم عن مصادرة وحيها وإلهامها بسبب التعليم الأجنبي»[2]، لكنه يدل أيضاً على وجود هذا النوع من الاستعداد للتحالف مع الدول الغربية ضد الخلافة العثمانية في نشاط عسكري محتمل في تفكير بعض النخب القومية منذ فترة سابقة لسياسات التتريك العنيفة وحكم جمال باشا العنيف.

٤) القومية العربية في مواجهة القومية الطورانية:

أ- الفكر القومي الطوراني: من التشكل إلى التموضع:

يمكن العودة بجذور تشكل الفكر القومي الطوراني إلى الدراسات التاريخية والألسنية والأثنولوجية التي قام بها العديد من المختصين الغربيين، فقد كتب المؤرخ الفرنسي ج.دغين سنة ١٧٥٦م التاريخ العام للهون والترك والمغول وبعض التتار الغربيين، كما وضع اليهودي الإنجليزي دافيد لوملي سنة ١٨٣٢م الأسس اللغوية للتركية وذلك من خلال كتابه: قواعد اللغة التركية، ثم تعززت الأبحاث اللغوية عن الطورانية بدراسات المؤرخ بونسن التي بدأها سنة ١٨٥٤م، وسرعان ما تحولت هذه الدراسات إلى تأسيس نظري بضرورة قيام اتحاد طوراني، وهو ما نادى به اليهودي

---

(١) نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، ص ٣٨.

(٢) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١٧٣.

المجري أرمنيوسفامبري وعملت بريطانيا على تبنيه من أجل مواجهة الروس والعثمانيين على السواء في المرحلة ما بين ١٨٦٨-١٨٧٤م[1].

في مرحلة لاحقة أنتج الاطلاع والتأثر بالدراسات الغربية نخباً تركية عملت على التأسيس للفكرة القومية الطورانية من أمثال شناسي من خلال الكتابة في الجرائد، ونامق كمال من خلال الشعر والرواية، وأحمد وفيق باشا الذي اشتغل على الجانب اللغوي من خلال كتابه «لهجة عثماني»، ولكن هذا الفكر في بدايته لم يكن مقدماً كبديل عن الفكرة الإسلامية بل كان متمماً لها، حيث تم استعمال البعد القومي من أجل التحريض على حماية الدولة والدفاع عنها، ولكنه سرعان ما تحول إلى بديل كامل للفكرة الإسلامية المؤسسة للخلافة العثمانية[2].

لقد عملت الأبحاث التي قدمها فامبري على إحلال الفكرة القومية الطورانية محل الإسلام، فقد دعا الطورانيين للتخلي عن هذا الدين الذي يقضي على شخصيتهم وتميزهم القومي ويقف حاجزاً أمام قيام وطن تركي، وقد أسهمت أعماله في تشكيل توجه نشط نجد صداه لدى ضياء كوك آلب ويوسف أقشور وأحمد غايف وخالدة خانم وغيرهم، الذين استفادوا أيضاً من الإنجاز التاريخي المهم للفرنسي اليهودي ليون كوهين، الذي كتب سنة ١٨٩٦م عن آسية الأتراك في منغولية منذ سنة ١٥٠٤م ليقدم تاريخاً حديثاً ينطلق من الخصوصية القومية لا الدينية، وهو الكتاب الذي قال عنه ضياء كوك آلب: «إن كتاب كوهين كان أول كتاب تأثرت به عند وصولي إلى إسطنبول قادماً من سالونيك»[3]، وقد كان هذا الكتاب يعمل على إرساء منطلقات جديدة في النظر إلى

(١) ينظر: قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط٢، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٣م، ص ١٢٧-١٣٠.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٣٥-١٣٨.
(٣) المرجع نفسه، ص ١٣٠-١٣١.

التاريخ، فعمل مثلاً على الإعلاء من شأن الشخصيات المنحدرة من الأصول الطورانية كتيمورلنك وجنكيز خان، وصار ينظر إلى التوسعات الهمجية للتتار باعتبارها جزءاً من انتصارات الأمة وبطولاتها القومية[1]، وهو ما شكل تياراً فاعلاً يعمل على إعادة بناء دولة بخلفية عرقية خالصة، بعد أن اكتملت لديه المبررات التاريخية والعرقية والألسنية لذلك.

إن موقف هذا التيار من الإسلام يمكن تلمسه أيضاً من خلال فكر يوسف أقشور الذي كان يرى في هذا الدين مجرد احتلال عربي بسط سلطانه على الترك، ودخل بيوتهم وجعل لنفسه سيادة على نفوسهم، ولذلك يجب الخلاص منه، ومن أجل إبراز عدم صلاحية الإسلام ليمثل ديناً للترك نظروا إلى أن أحكامه لا تستقيم سوى مع طبيعة الحياة العربية البدوية في الصحراء، حتى قالوا مثلاً إن الوضوء إنما يصلح للشعوب التي تسكن المناطق الحارة والمعتدلة، وليس للأمم التي تقطن المناطق الباردة كالترك[2]، وهو ما يكشف نظرته إلى الدين باعتباره معطى أنثروبولوجياً لا علاقة له بالوحي والقدسية.

وبعد نجاح الانقلاب الذي قامت به جمعية الاتحاد والترقي عام ١٩٠٨م، أصبح دعاة القومية التركية يتمتعون بنفوذ كبير، وقد عملوا على استثمار هذا النفوذ في مواصلة ترسيخ المشروع القومي، فقاموا في ٥ ديسمبر بتأسيس منتدى «ترك درنكي» ليكون أول نادي تركي يؤسس لغاية أدبية وعلمية لكي يخدم الحركة القومية ومشروع الرابطة الطورانية، وكان من مؤسسيه: يوسف أقشور وأحمد فريد بك وحسين جاهد وأحمد

---

(١) محمود ثابت الشاذلي، المسألة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية ١٢٩٩-١٩٢٣م، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٨٩م، ص ١٦٧.

(٢) مصطفى صبري، النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة، منشور ضمن: مصطفى حلمي، الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة الإسلامية، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤م، ص ١٣٠.

غايف والشاعر محمد أمين وأحمد مدحت وخالد ضياء، واشترك في إدارة بحوثه مشاهير من المستشرقين أمثال البروفيسور غور لاوسكي، والدكتور قرة جون والبروفيسور مارتن هارتمان، حيث تم التفرغ لكل ما يتعلق بالشعب التركي من تاريخ ولغة وخصائص عرقية وحضارة وأدب وحياة اجتماعية وجغرافية تركيا القديمة[١].

ب- جمعية الاتحاد والترقي وسياسة التتريك:

عندما نجحت جمعية الاتحاد والترقي سنة ١٩٠٨م في الاستحواذ على مقاليد الحكم، وإجبار السلطان عبد الحميد الثاني - الذي عزلته بعد ذلك - على تفعيل دستور ١٨٧٦ المجمد لأكثر من ٣٠ سنة؛ ظن بعض القوميين العرب أن ذلك سيثمر تحسناً في علاقتهم مع الدولة العثمانية، وسيخف عليهم ثقل الحكم المركزي الذي اعتمده الباب العالي، وكترجمة لهذه الآمال أنشئت جمعية الإخاء العربي العثماني، وهي جمعية ذات فكر قومي عروبي، لكنها تطرح التعاون بين العرب والأتراك لخدمة الدولة العثمانية[٢]، وكان خصوم المركزية أيضاً قد تفاءلوا بوصول الشباب الأتراك للسلطة حيث كتب رشيد رضا مثلاً: «إن هذا الانقلاب يمثل عيد الأمة العثمانية الذي يبشر بنعمة الدستور والحرية»[٣]، بل إن الكتاب والشعراء العرب مشرقيين أو مغاربيين انبروا يشيدون بحسنات هذا الانقلاب وأعمال القائمين عليه، وقد انتسب بعض القياديين المغاربيين إلى جمعية الاتحاد والترقي كالشيخ عبد العزيز جاويش وسليم بك الجزائري وصالح الشريف الذين أدّوا دوراً مهماً في الجبهات العسكرية العثمانية بالبلقان وبعض الدول العربية، كما كان النواب العرب

(١) قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ص ١٤٠.
(٢) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني، عمان، دار أسامة، ٢٠٠٢م، ص ٣٠٤.
(٣) إبراهيم الداقوقي، صورة الأتراك لدى العرب، ص ٥٩.

من أنصار الاتحاديين في مجلس المبعوثان[1]، بما يبين انتعاش آمال النخب العربية المثقفة، في حدوث تطورات إيجابية.

ويبدو أن الاتحاديين كانوا يميلون في بداية أمرهم إلى «العثمنة» من خلال العمل على تطوير الإمبراطورية العثمانية بواسطة إقامة نظام مؤسساتي ليبيرالي، وهو ما يمكن من ضمان كل الفئات الدينية والجنسية الخاضعة للدولة، لكن انتشار الأفكار القومية بين مختلف رعايا الدولة كان يقضي على آمال قيام اتحاد حر ومتكافئ وسلمي بين هذه العناصر في إطار الولاء المشترك للسلطان[2]، وسرعان ما تكشفت الأحداث عن فاعلية الفكرة القومية بأوروبا في تفكيك الدولة العثمانية، وذلك ما أظهرته الأحداث المتسارعة سنة ١٩١٢ التي كشفت عن طموح القوميات في استكمال الوحدة أو استرجاع لمجالات سابقة كانت تتبع لها، أو رغبة في تأسيس دول على هذا الأساس، حيث أعلنت النمسا عن ضم البوسنة والهرسك وأعلنت بلغاريا استقلالها عن الدولة العثمانية وكريت عن انضمامها إلى اليونان، ثم إعلان بقية دول البلقان عن هجوم جماعي على الدولة العثمانية، بالإضافة إلى احتلال طرابلس الغرب وبرقة من قبل إيطاليا[3]، وكل ذلك جعل من الانفتاح الموعود إيذاناً بتسليم باقي الأراضي العثمانية إلى القوميات المتربصة، كما أن الميول العلمانية للاتحاديين كانت تظهر تمسكهم بمؤسسة الخلافة باعتباره مجرد تحايل يمررون من خلاله مشاريعهم خارج المجالات التركية، وهو ما دفعهم إلى انتهاج سياسة جديدة كانوا يعتبرونها بمنزلة جدار الصد أمام تفكيك القوميات المنافسة للأراضي العثمانية.

---

(١) عبد الجليل التميمي، دراسات في التاريخ العربي العثماني ١٤٥٣-١٩١٨م، زغوان، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات (سيرمدي)، ١٩٩٤م، ص ٥٠، وانظر ص ٥٠-٥١ حالة الانفتاح التي طبعت بداية عهد الاتحاديين قبل أن يباشروا سياسة التتريك الإجباري.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط٣، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٣، ص ٢٧٥.

(٣) عبد الجليل التميمي، دراسات في التاريخ العربي العثماني ١٤٥٣-١٩١٨م، ص ٥١.

إن السياسة الجديدة التي اعتمدتها جمعية الاتحاد والترقي كانت معاكسة تماماً لتمنيات القوميين العرب الذين ناصروها في مواجهة ما اعتبروه استبداداً من السلطان عبد الحميد الثاني، ذلك أن الشبان الأتراك قد مارسوا مركزية إدارية شديدة، بفرض السيطرة التركية بالقوة في حل المشكلات العربية[1]، بالإضافة إلى انتهاج سياسة التتريك من خلال تفعيل قانون تعميم اللغة التركية في الإدارات والذي صدر منذ سنة ١٨٦٤م، واستخدموا كل الصلاحيات التي يمتلكونها في تقزيم الدور العربي في مجلس المبعوثان العثماني، وتغليب العنصر التركي فيه من أجل الاستحواذ على قراراته وتوجيهها نحو مشروعهم[2].

لقد كان النزوع إلى التتريك صادراً عن الخلفية القومية للاتحاديين، وترجمة لما نادى به منظروهم وروادهم، فقد أعلن يوسف أقشور صراحة: «يجب علينا ما دام في استطاعتنا الحياة أن نعمد إلى الجيش والأسطول والعلوم والآداب والشرائع والقوانين وكل شيء فنصبغه بالصبغة التركية المحضة»[3]، وخضعت السلطة العثمانية ممثلة في سلطان ضعيف محجور عليه تدريجياً للتوجهات القومية، خاصة بعد أن تمكن الحاكمون الفعليون من إحكام سيطرتهم على مؤسسات هذه السلطة ووضع يدهم على كل مراكز القرار فيها.

لقد كانت جمعية الاتحاد والترقي تشرف على جهاز الانتخابات، فتديره بطريقة تضمن معها نجاح الأغلبية العظمى من مرشحيها، وفضلاً عن ذلك كانت الدوائر الانتخابية في أول انتخابات تحت سلطتها قد حددت تحديداً يحقق مصلحة العنصر التركي على حساب الأجناس الأخرى، وهو ما أدى إلى فوز الترك بـ ١٥٠ مقعد في المجلس مقابل ٦٠ مقعداً

(١) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني، ص ٣٠٥.
(٢) ينظر حول سياسات الاتحاديين التتريكية: عبد الجليل التميمي، دراسات في التاريخ العربي العثماني ١٤٥٣-١٩١٨، ص ٥٢-٥٣.
(٣) قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ص ١٤١.

للعرب، مع أن الجنس العربي كان أكثر من التركي في السلطنة بنسبة: ٢/ ٣، وفي مجلس الأعيان - وكان عدد أعضائه ٤٠ عضواً يعينهم السلطان - لم يكن يضم سوى ٣ أعضاء من العرب[١]، ثم إن الاتحاديين الذين احتفلوا سابقاً بقيام جمعية الاتحاد العربي العثماني سرعان ما قاموا بحلها، متهمين أعضاءها بالتآمر والعمل على تفتيت وحدة الدولة التي أردوا تتريكها والحفاظ على عثمانيتها في نفس الوقت، من خلال الإبقاء على مؤسسة الخلافة جاعلين على رأسها سلطاناً صورياً دعي محمد الخامس[٢].

لقد عبر المؤرخ الأمريكي لوثروب عن هذه المرحلة بالقول: «اندفع رجال تركية الفتاة اندفاعاً كانوا فيه بعداء عن التروي والحكمة، يسوقهم سائق التعصب الجنسي الأعمى، محاولين تتريك المملكة قاطبة في فترة من الزمن يسيرة، فأهاج هذا الأمر أبناء العصبيات الأخرى هياجاً كبيراً حملهم على التنكر لثورة سنة ١٩٠٨م»[٣]، فكأن الأتراك لم يتصوروا حضور البعد القومي عند غيرهم من الشعوب، ولم ينتبهوا إلى أن الطورانية ليست أساساً جامعاً بين الأقوام التي ضمتها الدولة العثمانية إلى مجالها السياسي طيلة قرون عديدة، ولذلك كان لسياسة التتريك القائمة على الإرهاب الأثر الواضح في تحويل القضية العربية من مجرد دعوة إلى الإصلاح واللامركزية في إطار الدولة العثمانية الموحدة؛ إلى حركة سياسية جادة ترمي إلى استقلال البلاد، ثم إلى ثورة مسلحة ضد الأتراك[٤].

كل ما تقدم جعل الفكر القومي العربي يكتسب المناخ المناسب للانتشار، خاصة وقد تعززت مركزية الأتراك بالظلم والجبروت الذي ميز حكمهم للمشرق العربي، فأنتج كل

(١) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١٧٩.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٨٢.
(٣) قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ص ١٤٦.
(٤) محمد فاروق الخالدي، المؤامرة الكبرى على بلاد الشام دراسة تحليلية للنصف الأول من القرن العشرين، الدمام، دار الراوي، ٢٠٠٠م، ص ١٥١.

ذلك حالة من الصراع والمواجهة بين القوميتين العربية والطورانية على الصعيدين الثقافي والسياسي، لتتحول رويداً رويداً إلى حرب خسر فيها العرب والأتراك، وربح أعداؤهما من خلال تفكيك الدولة العثمانية واحتلال أراضيها.

ج- القوميون العرب في مواجهة الفكر الطوراني:

هددت سياسة التتريك والمركزية المفرطة التي انتهجها الاتحاديون الحقوق التاريخية المكتسبة للولايات العربية، وخلفت تذمراً في صفوف العرب الذين كانوا يمثلون نصف سكان الدولة العثمانية، وهو ما عبر عنه أحمد قدري أحد مؤسسي حركة العربية الفتاة في مذكراته بالقول: «إن موقف الأتراك في هذه الجمعية من العرب وتعصبهم الشديد للقومية التركية أوجد رد فعل لدى الشباب العربي كله، وكانت مظاهره تكوين جمعيات عربية مناوئة»[1]، ويمكننا أن نؤرخ لردود الفعل العربية على الاتحاديين ببداية مرحلة تجاوزت دعاوى الإصلاح من الداخل والعمل على حماية وحدة الدولة إلى التوجه نحو المطلب الاستقلالي من خلال البعد القومي، لكن هذا لا يحسم الموضوع، باعتبار التتريك ذاته جاء بحسب المدافعين عنه كوسيلة لحماية السلطنة من توسع الآراء القومية بما فيها القومية العربية، فهو يمثل بذلك حالة من الفعل ورد الفعل المتزامن بحسب مؤثرات هذا الفكر على الطرفين المتنازعين.

لقد كان العمل الصحفي من الوسائل التي اعتمدها القوميون العرب في مواجهة الاتحاديين الأتراك، إذ شنوا حرباً إعلامية تنديداً واستنكاراً لسياسة التتريك، وطالبوا بإلحاح باعتبار اللغة العربية لغة رسمية في البرلمان، لكن الأوضاع تفاقمت بسبب إصرار الاتحاديين على تطبيق المادة ٦٨ من الدستور العثماني التي تجبر المرشح لهيئة المبعوثان الإلمام

(١) إبراهيم الداقوقي، صورة الأتراك لدى العرب، ص ٦٢.

باللغة التركية، بل إنهم نقلوا سياسة فرض الأمر الواقع إلى ميدان القضاء بصدور الأوامر إلى رؤساء المحاكم بإجبارية أن تكون المرافعات باللغة التركية[1]، وهو ما اعتبره العرب عدواناً صارخاً على لغتهم وخصوصياتهم، كما اهتم العرب بالنشاط الجمعوي والحزبي، فمن أهم الجمعيات العربية العلنية: جمعية المنتدى الأدبي التي تأسست في الأستانة سنة ١٩٠٩م، وحزب اللامركزية الإدارية العثماني الذي أنشأ في القاهرة سنة ١٩١٢م، حيث ركزت الأولى على الدفاع عن اللغة العربية وحقوق العرب الثقافية كالتعليم مثلاً، بينما اتجه الثاني إلى تعبئة الرأي العام العربي لتأييد اللامركزية الإدارية، وبيان أن ذلك هو أسلوب الحكم الكفيل بتحقيق مصالح الشعوب العربية من جهة، والوحدة العربية التركية من جهة أخرى، مع الإشارة إلى أن كلا التنظيمين كان لهما فروع نشطة في مختلف المناطق بالمشرق العربي[2].

ومن التنظيمات السرية الجمعية القحطانية وجمعية العربية الفتاة، إذ تأسست الأولى أواخر سنة ١٩٠٩م، وكانت تمارس الدعاية السياسية لمشروع يقضي بتحويل الدولة العثمانية إلى مملكة ذات تاجين، وذلك بأن تؤلف الولايات العربية مملكة واحدة لها برلمانها وحكومتها المحلية، وتكون اللغة العربية لغة معاهدها ومؤسساتها، على أن تصبح هذه المملكة جزءاً من إمبراطورية تركية عربية، أما الثانية فقد تأسست بباريس سنة ١٩١١م وكانت أجرأ من سابقتها، ذلك أن أعضاء جمعية العربية الفتاة كانوا من المسلمين المنادين بضرورة تحديد هدف العرب الحقيقي في استقلال بلادهم وتحريرها من السيطرة التركية، وهذه نقلة نوعية مقارنة ببرامج سابقة كانت ترمي إلى الحكم الذاتي في نطاق

---

(١) الغالي غربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (١٢٨٨-١٩١٦)، ص ٢٥٠-٢٥١.

(٢) ينظر: جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١٨٤-١٨٦.

الدولة العثمانية، وهو ما يعد إحياء لمطالب جمعية بيروت السرية التي سبقت الإشارة إليها، وسيراً نحو تحقيق ما نادى به اليازجي من اتخاذ العمل المسلح طريقاً للتخلص من الأتراك[1].

د- المؤتمر العربي الأول بباريس ١٩١٣م:

بعد إقدام الاتحاديين على حل لجنة الإصلاح في أفريل سنة ١٩١٣م كتعبير عن رفض المبادئ التي طرحها بعض القوميين العرب في بيروت قبل ذلك بعام واحد، والتي تضمنت المطالبة بالحكم الذاتي للولايات العربية في ظل الخلافة العثمانية؛ اتجه الناشطون القوميون من العرب في مختلف الجمعيات العلنية والسرية التي سبقت الإشارة إلى بعضها، وخاصة من جمعيتي «العربية الفتاة» و«اللامركزية»؛ إلى عقد مؤتمر قومي في الخارج، حيث تم اختيار باريس لعقده بتاريخ ١٨ مارس ١٩١٣م، ليكون صورة من صور الفعل ورد الفعل بين القوميين العرب والأتراك، ومدخلاً لنقل الصراعات إلى العواصم الأوروبية الفاعلة التي عملت على استثمار هذه الخلافات في مخططاتها الجيوسياسية.

حضر مؤتمر باريس ٢٤ مشاركاً، وكانت العضوية تكاد تكون بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، وكانت الكثرة الغالبة من أهل الشام، ومثل العراق عضوان فقط، كما حضر ثلاثة أعضاء يمثلون الجالية العربية بالولايات المتحدة، ولوحظ قلة ممثلي البلاد العربية الأخرى، وحضر نحو مائتين من العرب كمستمعين[2]، ويلاحظ على سير أعمال المؤتمر بروز النزعة العلمانية بجلاء، والعمل على الانتصار للرابط الاثني على حساب الوحدة الدينية والروحية، وهو ما صرح به رئيس المؤتمر عبد الحميد الزهراوي، وهو

(١) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١٨٦-١٨٨.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٩٢.

أحد السوريين السياسيين البارزين وصاحب جريدة الحضارة في القسطنطينية، وذلك في حديث له مع إحدى الصحف الباريسية حيث صرح قائلاً: «إن هذا المؤتمر ليس له صفة دينية، وكل أعماله تنحصر في الدائرة المحددة له من البحث في شؤوننا الاجتماعية والسياسية، ولذلك ترى عدد أعضائه المسلمين والمسيحيين متساوياً»[١]، وهو ما يعكس القناعة التي كانت تجمع بين أعضاء المؤتمر أن العرب كجنس يمثلون جماعة متميزة عن غيرها من العناصر العرقية التي تنتمي إلى الإمبراطورية، ولذلك عليهم أن ينطلقوا في المطالبة بحقوقهم من هذا التميز الذي يرونه مبرراً لمطالبهم[٢].

ويمكن إيجاز المطالب التي انتهى إليها هذا المؤتمر فيما يلي:

١- ضمان التمتع بالحقوق السياسية للعرب، وذلك من خلال المشاركة في الإدارة المركزية للمملكة اشتراكاً فعلياً.

٢-يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لا مركزية تنظر في حاجاتها.

٣- لا بد أن تكون اللغة العربية لغة معترفاً بها في مجلس النواب العثماني، ويجب أن يقرر هذا المجلس أن اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية[٣].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا المؤتمر لم يتضمن نزعة انفصالية، بل بقي يؤكد على الانتماء العثماني، وهو ما يكشف عنه تصريح مندوب الحزب اللامركزي إسكندر بك عمون الذي قال: «إننا نريد حكومة عثمانية لا تركية ولا عربية، حكومة يتساوى فيها

---

(١) السيد يسين، تحليل مضمون الفكر القومي العربي، ص ٥٢.

(٢) وليد قزيها، «التحليل التاريخي للفكر القومي العربي: تطور الحركة القومية العربية في المشرق العربي»، القومية العربية في الفكر والسياسة، ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠، ص٢٢.

(٣) ساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، ص ١٣٩.

جميع العثمانيين في الحقوق والواجبات، فلا يستأثر فريق بحق من الحقوق، ولا يحرم فريق من حق من الحقوق لا بداعي الجنس ولا بداعي الدين، عربياً كان أو تركياً، أرمينياً أو كردياً، مسلماً أو مسيحياً، أو إسرائيلياً أو درزياً»[1].

ومع أن الاتحاديين رفضوا في بداية الأمر التعاطي مع المشاركين في مؤتمر باريس إلا أنهم بعد ذلك قرروا إفادة لجنة التفاوض معهم، وهو ما أسفر عن توقيع اتفاق جزئي تعهد الاتحاديون فيه بإدخال إصلاحات مهمة على أسلوب إدارة الولايات العربية، ومنح العرب مناصب مهمة في الإدارة العليا كتعيين خمسة ولاة من العرب في مناصب الدولة باستمرار، وثلاثة منهم على الأقل وزراء في الحكومة العثمانية، بالإضافة إلى استعمال اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية، واستعمالها لغة للتعليم في المدارس الابتدائية والثانوية[2].

لكن القوميين العرب سرعان ما خاب ظنهم في نوايا الاتحاديين بعد صدور مرسوم سلطاني في ٥ ماي ١٩١٣م اختزل بشكل كبير مطالب العرب، وعبر رجل الاتحاديين القوي طلعت باشا وزير الداخلية عن امتنانه لهذه الخطوة المتخذة لإرضاء الأشقاء العرب، شركاء الأتراك في الدولة وأبناء ذلك القوم النجيب، كما أعلن احترامه للغة العربية وسعيه للنهوض بالعرب وإعمار ديارهم، ولكن القوميين العرب نظروا إلى المرسوم على أنه تراجع عن الاتفاق السابق، ونكث للوعود التي أعطيت لهم سابقاً بباريس[3]، بينما قبل بعضهم بالمضي في التجاوب مع المقترح السلطاني/ الاتحادي، وهو ما عبر عن فشل المؤتمر في تحقيق حل لمشاكل الولايات العربية من قبل الحركة القومية، وصار ينظر إلى أعضاء المؤتمر الذين قبلوا تقلد مناصب في حكومة الاتحاديين بما فيهم عبد

(١) السيد يسين، تحليل مضمون الفكر القومي العربي، ص ٥٢.
(٢) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١٩٣.
(٣) إبراهيم الداقوقي، صورة الأتراك لدى العرب، ص ٦٢.

الحميد الزهراوي على أنهم خونة للقضية العربية[1].

هـ- الشام والحجاز عشية الحرب العالمية:

استطاع الفكر القومي العربي أن يتموضع تدريجياً داخل الخريطة الممثلة للتوجهات السياسية في البلاد العربية، فأصبح يمثل مرجعية للنخب التي تصدر عنه في بناء مواقفها، بينما استمرت تيارات أخرى في تبني مشاريع تستند إلى خلفيات مغايرة، وهو ما جعل المشرق العربي يعيش على وقع التجاذبات الإيديولوجية والسياسية في محاولته بناء تصور واحد في التعاطي مع سياسات الاتحاديين، إذ يمكننا تلخيص الاتجاهات العربية يومها بالتيارات التالية:

١- تيار يسعى لإقامة خلافة عربية تقوم مقام الخلافة العثمانية.

٢- تيار يطالب بإصلاحات خاصة بالبلاد العربية.

٣- التيار المنادي بالاشتراك مع الأحرار الأتراك للمطالبة بإصلاحات عامة تشمل جميع الولايات العثمانية.

٤- التيار الداعي لانفصال البلاد العربية عن السلطة العثمانية لتأسيس دولة عربية مستقلة.

٥- التيار المطالب بالحماية من دولة أوروبية[2].

ولم تكن التيارات الاستقلالية تمثل الأغلبية، بينما كان المطالبون بالحماية الأوروبية نخباً مسيحية ترفض مؤسسة الخلافة مثل نجيب عازوري، أما الرأي العربي عموماً فقد كان داعماً للخلافة العثمانية من منطلق ديني، لكنه داع للإصلاحات التي تمكن هذه

(١) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١٩٥.
(٢) ساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، ص ١٣١.

الخلافة من حماية بلاد المسلمين ووقف التغلغل الاستعماري فيها، لكن هذا التيار كان معارضاً في الوقت نفسه لسياسات الاتحاديين التتريكية التي تقدم الخلافة كمؤسسة رهينة لمجموعة من القوميين العلمانيين، وهو ما جعله ينظر إلى السلطان العثماني كرهينة بيدهم.

وقد وجد من العروبيين المسلمين من كان معادياً للعثمانيين خاصة بالبلاد الشامية، وأغلبهم من النخب المتأثرة بالفكرة القومية، بالإضافة إلى الشريف حسين حاكم الحجاز الذي منحه الاتحاديون هذا المنصب سنة ١٩٠٩م بعد أن قضى ست عشرة سنة في الأستانة بالقرب من السلطان عبد الحميد الثاني، فلم يكد يتولى شؤون الحجاز حتى أخذ يبذل أقصى جهده لإعادة ما كان لإمارة مكة من نفوذ وسلطان، مستخدماً ابنه عبد الله نائب رئيس مجلس النواب التركي وفيصل ممثل الإمارة فيه في ربط العلاقات وإجراء الاتصالات مع الأطراف التي يمكنها مساعدته في ذلك[١].

وتشير بعض الدراسات إلى أن الاتحاديين لم يكونوا يثقون في مطالب الطرف العربي الإصلاحية انطلاقاً من اكتشافهم سنة ١٩١١م مؤامرة عربية للاستقلال، حيث يذكر إبراهيم الداقوقي أن الاتحاديين اكتشفوا أن طالب النقيب نائب البصرة في مجلس المبعوثان العثماني قد جمع توقيعات ٣٥ نائباً عربياً في رسالة بعث بها إلى الحسين بن علي شريف مكة يؤكدون له فيها دعمهم له في حالة إقدامه على التمرد ضد الاتحاديين، ورغم ذلك لم يتمكن الاتحاديون من اتخاذ أي إجراءات ضد الشريف والنواب خوفاً من انقطاع خيط معاوية الذي يربطهم بالعرب[٢]، ولكنهم في الوقت نفسه تعاطوا بريبة مع المطالب

(١) توماس أرنولد لورانس، أعمدة الحكمة السبعة، ط٧، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠، ص ١٧. ومن أجل تلمس صورة من الصراع على النفوذ بين أشراف مكة والسلطات العثمانية بما يكشف عن أزمة ثقة بين الطرفين ينظر: عبد الله بن الحسين، مذكراتي، عماد، الأهلية للنشر/ مكتبة برهومة، ١٩٨٩م، ص ٨٢-٩٤.

(٢) إبراهيم الداقوقي، صورة الأتراك لدى العرب، ص ٦٢.

العربية، فتسبب ذلك في فشل المشاريع التي طرحت لحل المشكلة العربية من قبل لجنة الإصلاح والمؤتمر القومي، وصار الأتراك ينظرون إلى العرب باعتبارهم متواطئين مع القوى الأوروبية ضدهم.

في الوقت الذي يرى القوميون العرب أن سياسة التريك تعمل على تغيير الهوية اللغوية للمنطقة من أجل دمجها في الفضاء اللغوي التركي؛ كان الطورانيون ينظرون إلى القوميات الأخرى على أنها منطلق الغرب في تفكيك السلطنة وأن مجابهتها لا تتحقق إلا من خلال توحيد لغة التخاطب للشعوب العثمانية، وهو نوع من العجز عن إدراك طرق تسيير الخلافات داخل الدولة العثمانية، وغلبة خطاب الخيانة على خطاب المصلحة المشتركة لها.

٥) سايكس - بيكو بين تراكمات التاريخ ومعطيات السياسة:

أ- الفكرة القومية مفتاح التقسيم:

إن تحليل سياقات توقيع اتفاقية سايكس - بيكو في ١٦ ماي ١٩١٦م يظهرها تحالفاً يعزز موقف الحلفاء في الحرب العالمية الأولى من خلال التعاهد على اقتسام ثمرة النصر، ويمثل عزم الدول الكبرى يومها على اقتسام تركة الدولة العثمانية بعد طول تردد في ذلك بناء على حرب التوازنات الأوروبية[(١)]، وهو ما يحتم علينا طرح إشكالية العلاقة

---

(١) عن موقع اتفاقية سايكس - بيكو في سياق المعاهدات والتحالفات والنزاعات والتفاهمات والتنافس على النفوذ بين فرنسا وبريطانيا وروسيا انظر: جيرمي سولت، تفتيت الشرق الأوسط تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي، تر: نبيل صبحي الطويل، دمشق، دار النفائس، ٢٠١١م، ص ٩٢-٩٥. وفي تحليل ملابسات تحالف الدولة العثمانية مع ألمانيا ينظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص ٢٨٣-٢٨٩. ولملاحظة موقف مغاير يعتبر هذا التوجه خطأً فادحاً وعجزاً كبيراً عن فهم ميزان القوى الدولي يراجع: عبد الجليل التميمي، دراسات في التاريخ العربي العثماني ١٤٥٣-١٩١٨م، ص ٥٦-٥٧.

بين الفكرة القومية ومشروع التجزئة الذي انتهى بفرض الانتداب على البلدان العربية المشرقية، ذلك أن قراءة أخرى للموضوع ترى في الاتفاقية مجرد تعبير صارخ عن أطماع استعمارية استغلت المتغيرات السياسية، واستفادت من إعلان العثمانيين الحرب إلى جانب ألمانيا لتبريرها.

إن السياسة باعتبارها فن الممكن لا تتحرك في رسم المشاريع من فراغ، بل إنها تقوم بدراسة مجمل الممكنات القادرة على تحقيق المشاريع، وهو ما يدفعنا إلى التذكير بأن الفكر القومي كان إلى عشية الحرب العالمية الأولى لا يقدم من طرف النخب المسلمة خصوصاً بوصفه بديلاً للفكرة الإسلامية ولمؤسسة الخلافة، وإنما مكملاً لها، ودعوة لتحقيق المطالب العادلة للشعوب العربية في إطار هذا النظام السياسي برمزيته الإسلامية ومرجعيته الفقهية، وما كان الإصلاح المنادى به إلا من أجل حفظ هذه الوحدة، ولم تكن لدعوات المسيحيين بتجاوز الخلافة وقطع الصلة بالعثمانيين إلا صيحة خافتة بسبب حجمهم الديمغرافي، وعجزهم عن قيادة أي حراك على الأرض بمفردهم.

لقد كانت الفكرة القومية العربية إلى غاية الحرب العالمية الأولى عاجزة عن مواجهة الفكرة الإسلامية فكرياً، وهو ما يتضح من خطابات الشريف حسين قائد الثورة العربية التي حملت من الأدبيات الإسلامية أكثر مما حملته من الأدبيات القومية، كما يظهر ذلك في استغلال الطرفين المتحاربين - العثمانيون والشريف حسين - في رد أحدهما على الآخر للملفوظات الدينية، وإعلان حراكهما من خلال مدلول الجهاد، أي تصوير الحرب العربية العثمانية باعتبارها حرباً مقدسة، والاتهام المتبادل بالارتماء في أحضان أعداء الأمة، بل إن الخطاب القومي كان أحياناً مجرد مبرر لإعادة الخلافة للعنصر العربي كما سبقت الإشارة لذلك مع الكواكبي وكما تبينه طموحات الشريف حسين.

إن هذا لا يجعل من الفكرة القومية خارج سياق الأحداث، ذلك أنها كانت تمثل بالنسبة لموقعي الاتفاقية البديل الذي ستتأسس من خلاله الدول الجديدة، فمؤسسة الخلافة التي تمت مصادرتها عملياً من خلال القوميين الأتراك أصبحت مجرد واجهة يستعملها هؤلاء في استمرارية إخضاع البلدان العربية، في الوقت الذي أفرغت من محتواها من خلال تصاعد عملية علمنة القوانين وإقصاء فاعلية الدين اجتماعياً وسياسياً في مؤسسات السلطنة، وهو ما كان يدركه الغرب جيداً، وكان يدرك أيضاً خطر إقامة خلافة جديدة قد تعيد إحياء كل الآمال العربية والإسلامية في تأسيس إمبراطورية جديدة، فكانت القومية هي المشروع الذي من خلاله سيمكن إدارة الدول الجديدة الناتجة عن عملية تقسيم تركة الرجل المريض، وهذا انطلاقاً من مواقف القوميين العرب الداعمة للحلفاء، والتي تعززت بعد عمليات الإعدام التي أقدم عليها جمال باشا بالشام[1].

لقد أثبتت الوثائق الأرشيفية المتابعة الحثيثة التي كانت تقوم بها القنصليات الأجنبية لأنشطة النخبة العربية القومية، حيث كانت ترصد تحركاتهم وتعمل على توجيهها وفق مصالح الدول التي تمثلها كل قنصلية، وقد برز ذلك واضحاً سنة ١٩١٢م في برامج الجمعيات الإصلاحية كالمطالبة بمستشارين أجانب في الولايات العربية[2]، وفي هذا السياق ذكر السير هنري مكماهون المندوب السامي البريطاني بالقاهرة أن الحكومة الإنجليزية بالقاهرة تبنت مبدأ عدم تشجيع الحركات إلا تلك التي ترى جدوى

---

(١) انظر حول هذا الموضوع: جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ٢٧٧-٢٨١. عبد الجليل التميمي، دراسات في التاريخ العربي العثماني ١٤٥٣-١٩١٨م، ص ٥٣-٥٦. ويمكن العودة لمعرفة الخلفيات الفكرية للمحكوم عليهم بالإعدام إلى: محمد فاروق الخالدي، المؤامرة الكبرى على بلاد الشام، ص ١٣٠ وما بعدها.

(٢) محمد فاروق الخالدي، المؤامرة الكبرى على بلاد الشام، ص ١٣١.

ونجاعة تأييدها. وبانخراط تركيا في أتون الحرب إلى جانب الألمان عمدت إلى العمل على تشجيع كل العناصر التي تساعدهم على زعزعة موقف الاتحاديين، وبلور لديهم توجهاً لاستغلال القوميين[1]، وهو ما يؤكد وجهة النظر التي تحرص على بيان العمل الغربي في توجيه مسار النشاط القومي من أجل التحكم فيه عبر رواده ونخبه، خاصة وقد أصبحت الحركة تمثل متغيراً بارزاً في الفكر السياسي العربي.

لقد كانت اتفاقية سايكس - بيكو تنطلق من هذا المتغير بالغ الأهمية، والمتمثل في وجود نخبة عربية قومية يمكن أن تسند إليها إدارة البلاد تحت وصاية الحلفاء انطلاقاً من فكر لا يمكنه أن يلتقي مع الآمال العثمانية في استمرار مؤسسة الخلافة، وهي الآمال التي سيقضي عليها الفكر القومي التركي لاحقاً بعد أن فقدت فاعليتها في إخضاع العناصر غير التركية، ولعلنا نلحظ في مسار الأحداث ما يؤكد هذه الاستشرافات الغربية، ذلك أن النخب القومية في العراق والشام قد سارعت فعلاً لدعم ثورة شريف مكة، ثم قادت النضال ضد الانتداب وانتهت هذه الدول في الأخير إلى أنظمة بخلفية قومية.

إن الفشل الذي انتهت إليه الخلافة العثمانية، وعجزها عن دمج الشعوب التي تتبع لها في منظومة حكم متوازنة تراعي الخصوصيات، وتتقاسم السلطة وإدارة الحكم، ثم ما أعقب ذلك من سياسة التتريك التي اعتبرت محاولة للقضاء على الخصوصية الثقافية للعرب؛ قد أنتج قناعة راسخة لدى القوميين العرب بفقدان الخلافة لهيبتها الرمزية في المشرق، وضرورة تأسيس منظومة حكم تتجاوز السلطان العثماني الذي أصبح بالنسبة إليها ماضياً وليس حاضراً أو مستقبلاً.

---

(١) ينظر: عبد الجليل التميمي، دراسات في التاريخ العربي العثماني ١٤٥٣-١٩١٨م، ص ٥٦-٥٧.

ب- تفكيك الفكرة القومية العربية عبر اتفاقية سايكس - بيكو:

إن الفكرة القومية العربية التي اعتبرناها سابقاً مدخلاً للقضاء على الفكرة الإسلامية الجامعة في سياق رسم خرائط جديدة للمنطقة العربية، والحسم بتقسيم تركة الرجل المريض[1]، كانت من ناحية أخرى مقدمة لميلاد وطن عربي كبير يمكنه أن يشكل قوة ضاربة بما يمتلكه من موقع استراتيجي وإمكانيات بشرية وتنوع طبيعي[2]، وهو ما لا يخفى على الدول الغربية، ولذلك فإن اتفاقية سايكس - بيكو يمكن قراءتها أيضاً باعتبارها منعاً للفكرة القومية من تحقيق طموحاتها النظرية ببناء وطن عربي موحد، خاصة أن الكثير من أراضيه كانت قد خضعت للاستعمار والحماية والانتداب من قبل، ومن ثم يمكن القول إن هذه الاتفاقية كانت بمنزلة التفاف على الآمال العربية التي بدأ

---

(١) تشير بعض تصريحات المسؤولين الإنجليز والروس إلى عزمهم إنهاء وجود الخلافة منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى، فقد صرح وزير الخارجية البريطاني السير إدوارد غراي: «إذا انضمت تركيا إلى جانب ألمانيا حينئذاك يجب إنهاء وجودها»، وهو مطابق لما كتبه وزير الخارجية الروسي إلى سفير بلاده بإسطنبول س. د سازاتوف في ١٤ آب ١٩١٤م: «في حالة وقوف تركيا إلى جانب ألمانيا، نستطيع أن نتخلى عن كامل وجودها». انظر: كمال مظهر أحمد، «حقائق جديدة عن معاهدة سايكس - بيكو في ضوء الوثائق الروسية»، آفاق عربية، السنة الخامسة، ٢ (١٩٨٠م) ص ٣٧.

(٢) أشير هنا إلى منطلق التحالف الذي جمع القوميين الشاميين والشريف حسين من أجل التفاوض مع بريطانيا كان يرسم حدود الدولة العربية كما يلي:

أ- شمالاً: خط مرسين أضنة إلى حدود إيران.

ب- جنوباً: المحيط الهندي باستثناء مدينة عدن.

ج- شرقاً: حدود إيران إلى خليج العرب.

د- غرباً: امتداد البحر الأحمر ثم البحر المتوسط إلى مرسين.

وهذه الحدود مثلت منطلقات الشريف حسين في مراسلاته مع مكماهون قبل أن يبدأ في سلسلة تنازلات، ويقع تحت طائلة الخداع البريطاني الذي منعه من اكتشافه ضعفه الديبلوماسي واستفراده بإدارة المفاوضات. انظر: محمد فاروق الخالدي، المؤامرة الكبرى على بلاد الشام، ص ١٩٦-١٩٨. وفي المقارنة بين أساليب الديبلوماسية البريطانية وطريقة إدارة الشريف حسين لهذه المفاوضات ينظر: عبد الجليل التميمي، دراسات في التاريخ العربي العثماني ١٤٥٣-١٩١٨م، ص ٦١-٦٢.

يعبر عنها الشريف حسين وأولاده والكثير من داعميهم، خصوصاً إذا تذكرنا ما كانت تحمله هذه الفكرة من بعد ديني لا يزال مرتبطاً برمزية الخلافة آملاً في إعادة بعثها من خلال سلطان عربي.

إن الفكرة القومية العربية لم تكن بالنسبة للحلفاء مجرد أداة من أجل ضرب الفكرة الإسلامية، بل إن مسار تشكلها وتطورها، قد جعلها خصماً جديداً يمكنه أن يؤثر كثيراً في الوضع السياسي بعد الحرب العالمية إذا لم يتم العمل على تقزيم طموحاته، والتحكم في رغباته، حيث كان التقسيم منطلقاً من أجل تحقيق عملية تفكيك داخلية للفكرة من خلال ربطها بالبعد القطري، ومحاولة الاشتغال على كشف الخصوصيات المميزة للمناطق العربية بعضها عن بعضها الآخر، ولعل هذا ما رأيناه سابقاً عند نجيب عازوري الذي كان لا يرى في دول المغرب العربي امتداداً للعنصر العربي.

لقد اعتبر جورج أنطونيوس اتفاقية سايكس - بيكو اتفاقية مروعة، باعتبارها صورة مرعبة للخديعة والمكر، وقد نظر إلى طريقة تقسيم المجال بين سوريا والعراق بأنه عمل حريص على منع انبعاث وحدة قومية، بل ربما كان ذلك هو الغاية الأساسية من وضع الاتفاقية، وهو ما فسر به طريقة توزيع المجال المؤهل للاستقلال والمجال الموضوع تحت الانتداب، حيث يبدو بجلاء الحرص على مراقبة الحواضر الفاعلة ثقافياً، والتي يمكنها أن تشكل منطلقاً لقيام مشاريع سياسية معادية للاستراتيجيات الغربية[1].

إن النهاية التي انتهى إليها الشريف حسين دلالة على الرغبة الملحة التي كانت تتمسك بها بريطانيا وفرنسا في تصفية الفكرة القومية الوحدوية لصالح دول قطرية جديدة متناقضة في الخلفية الفكرية بين وحدة العرق ووحدة المجال والاتحاد القبلي والمرجعية الدينية، وهو ما يجعل مشروع التقسيم قابلاً للتطبيق واقعياً، ولا نبعد النُّجْعَة

(١) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ٣٥٣.

إذا اعتبرنا مسار الأحداث قد كان متشابهاً في تبلور الفكرة القومية التركية وتراجع الفكرة الطورانية، وهو ما يفسر تنازل النخب عن أفكارها الطموحة عند الجزم بعدم إمكانية تحقيقها على الأرض، فخفض سقف الآمال القومية العربية والطورانية كان بسبب الاصطدام بالموقف الحاسم للدول الغربية الرافض لتشكل دول قوية وممتدة جغرافياً ومسيطرة اقتصادياً عبر تجميع قوميات ذات امتداد واسع.

لقد كانت اتفاقية سايكس - بيكو هي النهاية المأساوية لتفاعلات طويلة من الجمود الحضاري والفشل السياسي، واختلال ميزان القوة العالمية لصالح القوى الكبرى الغربية، بما جعلها قادرة على تمرير مشاريعها من خلال استغلال مختلف الأخطاء والصراعات التي كانت تحصل داخل الدولة العثمانية، فعبرت بذلك عن مرحلة من مراحل التحكم الغربي في مصير الأمة عبر رسم حدودها وتقسيم مجالاتها واقتسام ثرواتها والسيطرة على منافذها الاستراتيجية، منطلقة من قاعدة واحدة متمثلة في أن الحق هو ما يراه الأقوياء وليس ما يتصوره الضعفاء، وما لم تعمل الأمة العربية والإسلامية على تحقيق نهضتها وبناء قوتها القادرة على حمايتها فستبقى دائماً عرضة للإملاء والتسيير والتسخير من القوى الكبرى.

قائمة المراجع

١. إبراهيم الداقوقي، **صورة الأتراك لدى العرب**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م.

٢. أحمد صدقي الدجاني، **«ملاحظات حول نشأة الفكر القومي العربي وتطوره»**، القومية العربية في الفكر والممارسة، ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠م.

٣. أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ط٣، القاهرة، دار الشروق.

٤. ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة**، تر: كريم عزقول، بيروت، دار النهار، دت.

٥. توماس أرنولد لورانس، **أعمدة الحكمة السبعة**، ط٧، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠م.

٦. توماس هايلاندإريكس، **العرقية والقومية وجهات نظر أنثروبولوجية**، تر: لاهاي عبد المحسن، الكويت، عالم المعرفة، ٢٠١٢م.

٧. جورج أنطونيوس، **يقظة العرب**، ط٥، تر: ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٨م.

٨. جيرمي سولت، **تفتيت الشرق الأوسط تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي**، تر: نبيل صبحي الطويل، دمشق، دار النفائس، ٢٠١١م.

٩. حميدة عميراوي، **ملخصات وآراء في التاريخ الحديث والمعاصر**، عين مليلة، دار الهدى، ٢٠٠٣م.

١٠. ساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥م.

١١. سعد سعدي، معجم الشرق الأوسط، بيروت، دار الجيل، ١٩٩٨م.

١٢. السلطان عبد الحميد، مذكرات السلطان عبد الحميد، تر: محمد حرب، ط٣، دمشق، دار القلم، ١٩٩١م.

١٣. السيد يسين، تحليل مضمون الفكر القومي العربي، ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢م.

١٤. عبد الجليل التميمي، دراسات في التاريخ العربي العثماني ١٤٥٣-١٩١٨م، زغوان، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات (سيرمدي)، ١٩٩٤.

٥١. عبد الله بن الحسين، مذكراتي، عماد، الأهلية للنشر/ مكتبة برهومة، ١٩٨٩م.

١٦. الغالي غربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (١٢٨٨-١٩١٦م)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٧م.

١٧. فئة من الأساتذة الجامعيين، دراسات في المجتمع العربي، دمشق، مطبعة طربين، ١٩٦٩م.

١٨. قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط٢، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٣م.

١٩. كمال مظهر أحمد، «حقائق جديدة عن معاهدة سايكس - بيكو في ضوء الوثائق الروسية»، آفاق عربية، السنة الخامسة، ٢ (١٩٨٠م).

٢٠. الكواكبي، أم القرى، بيروت، دار الرائد العربي، ١٩٨٢م.

٢١. محمد فاروق الخالدي، المؤامرة الكبرى على بلاد الشام دراسة تحليلية للنصف الأول من القرن العشرين، الدمام، دار الراوي، ٢٠٠٠م.

٢٢. محمود ثابت الشاذلي، المسألة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية ١٢٩٩-١٩٢٣م، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٨٩م.

٢٣. مصطفى صبري، النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة، منشور ضمن: مصطفى حلمي، الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة الإسلامية، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤م.

٢٤. مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني، عمان، دار أسامة، ٢٠٠٢م.

٢٥. نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، تر: أحمد بوملحم، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دت.

٢٦. وجيه كوثراني، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني قراءة في وثائق الديبلوماسية الفرنسية، ط٣، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣م.

٢٧. وليد قزيها، «التحليل التاريخي للفكر القومي العربي: تطور الحركة القومية العربية في المشرق العربي»، القومية العربية في الفكر والسياسة، ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠م.

٢٨. وميض نظمي، ملامح من الفكر القومي العربي في عصر اليقظة وعلاقته بفكرة القومية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩م.

مائة عام على سايكس - بيكو: مراجعة نقدية في الكتابات العربية

» تيسير محيسن

باحث فلسطيني، متخصص في العلاقات السياسية الإقليمية. له اهتمامات في الفلسفة السياسية، والقضايا التنموية من منظور نقدي. له العديد من الإسهامات البحثية. يعمل في معهد دراسات التنمية - غزة.

» عياد البطنيجي

باحث فلسطيني، مهتم بمناهج السيطرة الحديثة وعلاقات القوة واستراتيجيات المقاومة في السياق الاستعماري. مهتم بالرؤى النقدية للحداثة القانونية والسياسية والمعرفية مع التركيز على فلسطين والعالم العربي. باحث زميل لمبادرة الإصلاح العربي ٢٠١٥م.

بعد مائة عام على اتفاقية سايكس - بيكو يبدو أن المنطقة العربية تخرج من جدلية المراوحة بين الوحدة والانقسام طوال قرن نحو تكريس التجزئة بأشكالها كافة وتعميم حالة اللجوء والنفي داخل الإقليم وخارجه. يرى البعض في ذلك مؤشراً على بلوغ مرحلة زوال السيادة وانحلال المجتمع وسقوط الدولة. وفي محاولة تفسير ما يحدث، وإلى أين يمكن أن تنتهي الأمور؛ كثرت الآراء والقراءات المرتبطة باتفاقية سايكس - بيكو بوصفها حدثاً تأسيسياً أو بوصفها «بنيةً استعماريةً» لا زالت تشتغل ومفاعيلها المحلية حاضرة بقوة.

في هذا الصدد انقسمت الآراء إلى فريقين: الأول يرى فيما يحدث بداية لسايكس - بيكو جديدة (اختفاء كيانات وانبثاق كيانات أخرى، ترسيم حدود جديدة على أسس مغايرة)، يتفق الفريق الثاني على أن المنطقة مقبلة على مرحلة مختلفة، لكنها لا تقطع مع سايكس - بيكو القديمة ولا تتجاوز حدودها المرسومة وجل ما في الأمر هو تغيير السلطة بإضعافها أو إعادة توزيعها.

في الواقع، تبقى المقاربتان قاصرتين عن تفسير الحدث واستشراف آفاقه والأهم تقديم استخلاصات مفيدة للتعامل مع هذا الحدث وتوجيهه إلى ما يخدم مصالح شعوب المنطقة. ولعل مقاربة الحدث من زاوية العامل المحلي/ الذاتي ودوره تكون أكثر جدوى في هذا المجال.

تعكس الكتابات المختلفة حول اتفاقية سايكس - بيكو وما نجم عنها من منظومة شاملة حكمت المنطقة طوال مائة عام؛ تبايناً كبيراً يمكن صوغه في ثلاثة اتجاهات: **الاتجاه الأول** يرى في الاتفاقية «آلية استعمارية» اشتغلت على هندسة المنطقة بما يتفق ومصالح اللاعبين الأساسيين آنذاك. هذا الاتجاه ينتقص كثيراً من أهمية العامل المحلي ودوره، ويضعه في إطار المفعول به الذي لا حول له ولا قوة. **الاتجاه الثاني** يعكس رغبة في التحرر

من عقدة سايكس - بيكو، بالانزياح عن السردية التي لطالما هيمنت على الذهنية العربية، والتي تعتبر أن سايكس - بيكو مؤامرة مدبرة حاكتها الإمبريالية العالمية. يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه من غير الواقعي القول إن اتفاقية بين قوى استعمارية طامحة تروم خلق واقع جديد في المنطقة يمكن أن تقوم من العدم. لا يمكن تجاهل أن العوامل المحلية ودورها في مقاومة الاستعمار قد فرضت وقائع لم تكن ضمن «مؤامرة مدبرة أو مخططة» من قبل القوى الاستعمارية. **الاتجاه الثالث** يميل إلى تحميل شعوب المنطقة وقادتها مسؤولية تردي أوضاعهم وفشلهم في تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم، ولكن دون تجاهل دور العامل الخارجي، والإرث الاستعماري، وتشابك المحلي وعمله سياسياً واقتصادياً ليس بمعزل عن دوائر الإمبريالية والصراع الكوني على السيطرة والنفوذ.

السياق التاريخي لاندلاع الحرب العالمية الأولى:

شهدت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين توسعاً وتنافساً استعماريين تعود جذورهما إلى التغيرات العميقة في طبيعة الرأسمالية آنذاك (تركيز الإنتاج ورأس المال وبروز الاحتكارات، أرستقراطية مالية على أساس رأس المال التمويلي). يقول لينين: «إن الحرب كانت صراعاً إمبريالياً حيث تتنازع جميع الأطراف للاستيلاء على مزيد من الأراضي وتوسيع نطاق سلطاتها ونفوذها أو على الأقل التمسك بمستعمراتها التي لم يكن لديها الحق في المقام الأول للاستيلاء عليها».

من أبرز مظاهر التوسع والتنافس التدافع إلى إفريقيا منذ ١٨٨٠م، والتوترات والأزمات بين القوى الكبرى وهو ما أدى في النهاية إلى اندلاع الحرب. مع تطور الرأسمالية وبلوغها مرحلة الإمبريالية ظهر ميل واضح للتجارة والإنتاج والاستثمار للخروج من الحدود الوطنية لتصبح على نطاق عالمي. هذا الميل أدى إلى بروز شكل من

أشكال المنافسة الجيو - سياسية، أي إن المنافسة الاقتصادية سرعان ما تجسدت في شكل تنافس سياسي وعسكري بين الدول للسيطرة وتوسيع مناطق النفوذ.

تعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م أحد أعنف صراعات التاريخ، وتسببت في التمهيد لتغييرات سياسية كبيرة تضمنت ثورات في العديد من الدول (بروز تقرير المصير). انتهت الحرب بفوز الحلفاء على دول المركز؛ وإبرام مجموعة من المعاهدات (فرساي، سيفر، لوزان)، وانتهاء عصر الإمبراطوريات، وإعادة رسم خريطة أوروبا وتشكل عصبة الأمم. غير أن تجدد الشعور القومي ساهم في صعود الفاشية والنازية ومن ثم وقوع حرب كونية ثانية. عربياً، تعتبر الحرب ونتائجها حدثاً كبيراً ترك بصماته وآثاره السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

شكلت المنطقة العربية ساحة رئيسة من ساحات الحرب، من حيث أهميتها الجيو - سياسية، وحقول النفط فيها، وسكك الحديد، عبر التجاذب بين القطب العثماني من ناحية والقطب الأوروبي من ناحية أخرى، أو عبر التجاذب بين مكونات القطب الأوروبي ذاته. ولذلك، أبرمت اتفاقية سايكس - بيكو في منتصف الحرب لتقاسم هذه المنطقة بين دول الحلفاء الثلاث (بريطانيا، فرنسا، روسيا القيصرية). ولئن كانت مثلت حادثة اغتيال ولي عهد الإمبراطورية النمساوية - المجرية في سراييفو انعطافاً نحو حرب شاملة؛ فإن جذورها بدأت في العالم العربي مع الاجتياح الإيطالي لليبيا، والصراع الألماني - الفرنسي على المغرب الأقصى، وهي المنافسة التي انتهت بفرض الحماية الفرنسية على المغرب في ١٩١٢م؛ وهو ما أسهم في تسخين أجواء الحرب.

انبثقت كيانات وهياكل إقليمية بالتواطؤ بين قوى الاستعمار والنخب المحلية. تميزت هذه الكيانات ببروز سلطة منفصلة عن مجتمعها، ساهمت القوى الخارجية في

بقائها وإعادة إنتاجها على نحو يضمن الهشاشة التي تمنع النهوض، والتماسك الذي يحول دون السقوط. مع بداية الألفية الثالثة بدا واضحاً أن شعوب المنطقة ومجتمعاتها لم تعد قادرة على التحمل أكثر بسبب فساد السلطة واستبدادها وعجزها وارتهان إرادتها للخارج. وصل التوتر بين مجتمعات غاضبة وسلطات عاجزة إلى لحظة حرجة استدعت دخول العامل الخارجي (الإقليمي والدولي) على خط الصراع الذي راح يحتدم ويأخذ أشكالاً عنيفة. وفي الوقت الذي ساعد العامل الخارجي على زوال أنظمة واستبدالها أو حافظ على بقاء أنظمة أخرى، دفع نحو تغيير اتجاه الصراع ومضامينه، من صراع المجتمعات والشعوب ضد الفساد والاستبداد والتبعية إلى صراع المجتمعات ضد ذاتها، على أسس طائفية ومذهبية وعرقية.

من الصعب إنكار حقيقة تاريخية تمثلت في أن ما يمكن تسميته منطق سايكس - بيكو قد ساد طوال قرن من الزمان بغض النظر عن العوامل التي ساعدت على سيادة هذا المنطق، سواء كانت داخلية أو خارجية.

يتمثل هذا المنطق ببساطة في أن المنطقة تشكل أهمية استراتيجية بالغة، أمنية وعسكرية واقتصادية وروحية، لكثير من الدول الإقليمية والعالمية، وبخاصة بعد اكتشاف الثروة النفطية الذي كان وراء السعي البريطاني والفرنسي الملحق به فيما بعد، ضمن إطار السياسة الاستعمارية القديمة للسيطرة على هذه المنطقة سيطرة مجزأة وليس سيطرة موحدة، كما حدث أيام السلطنة العثمانية، وهو الأمر الذي يتطلب إشغال العامل الذاتي دوماً بالتبعية والإضعاف والتفكيك والتفريق، وهو ما يمكّن هذه القوى من النفاذ والتحكم والسيطرة، عبر ابتداع أشكال مختلفة من الكيانات والهياكل وتفعيل ديناميات الفرز والاصطفاف على أسس دينية وعرقية.

اليوم، واضح أن هذا المنطق لا زال يعمل وبفعالية كبيرة جداً. ولذلك هناك حاجة لتحدي هذا المنطق على المستوى النظري، بتفكيك السردية الكبرى المرتبطة باتفاقية سايكس - بيكو، وعلى المستوى العملي بوضع تصور مختلف للجغرافيا السياسية التي تلائم مصالح شعوب المنطقة وتطلعاتها نحو الحرية والكرامة والتنمية.

في أعقاب اتفاقية سايكس - بيكو رسمت حدوداً تعسفية ضمت في داخلها مجموعات عرقية متناحرة وأديان متنافسة في إطار هوية هشة. كانت المنطقة تدار لفترات طويلة على يد سلطات محلية من العائلات والقبائل والطوائف تتبع سلطة الخلافة العثمانية. وطوال قرن جرى الحفاظ على المنظومة المتشكلة بفضل أنظمة صارمة عملت من أجل نفسها. كانت الدولة القُطرية مجرد أداة وليست وسيلة لبناء أمة. ويكمن التحدي اليوم حقاً في إدارة السلطة والثروة على نحو يبني أمة ولا يمزقها شيعاً وطوائف وأقواماً.

في نقد نظرية المؤامرة:

يرى أصحاب نظرية المؤامرة أن سايكس - بيكو مخطط استعماري، ومن ثم فإن ما ظهر لاحقاً من عمليات وأحوال عربية جديدة، بداية من تشكيل تصورات المنطقة عن نفسها، وليس انتهاءً بتشييد الجغرافيا السياسية للمنطقة، يجد تفسيره وفهمه فقط من خلال المعنى الذي أعطاه إياه القائمون على الاتفاقية الاستعمارية تلك. افترضت هذه النظرية وجود إرادة استعمارية فرضت نفسها على إرادة محلية متعارضة معها، انطلاقاً من أن ثمة واقعاً قومياً عربياً مشتركاً، جاءت من أجل تقويضه.

مقابل هذه المقاربة بدأت تتشكل خطابات مضادة تعمل على هدمها من الداخل. وأن هذا الخطاب المهيمن غير دقيق من ناحية واقعية فمن غير الممكن أن تقوم اتفاقية بين فرنسا وبريطانيا تهدف إلى خلق واقع عربي جديد من العدم هكذا ببساطة. هذه السردية تتجاهل العوامل المحلية ودورها في مقاومة الاستعمار وما نجم عن ذلك من وقائع.

يرى البعض أن المنطقة العربية لم تصبح مشوهة عما كانت عليه في السابق بسبب الاستعمار وإنما بسبب أداء شعوبها وقادتها، والفشل في إنتاج واقع أفضل يعود إليهما في الأساس. «فلا يمكننا اعتبار (سايكس) و(بيكو) مسؤولين عن افتقار المنطقة إلى التسامح والحرية السياسية، أو التعليم الهزيل، أو المعاملة الظالمة للفتيات والنساء. وأن شعوب المنطقة وقادتها هما من يتحملان المسؤولية عن سوء أحوالهم»[1]. وعليه، فالانقسام لم ينجم عن استراتيجية التفرقة التي اعتمدتها القوى الاستعمارية فحسب، بل ارتبط بعوامل ذاتية قابلة للتجزئة، توفرت في دول المنطقة وشعوبها. ذلك أن «المجتمعات العربية لم تستطع الخروج عن المسار التاريخي الذي استوطن في بنية وعيها وتحكّم في ممارساتها، فظل راهنها امتداداً لماضٍ غابرٍ، ولم تستطع الانتقال إلى واقع جديد يتطلع إلى المستقبل على قاعدة الأخذ بالمبادئ والمصالح، بعيداً عن منطق العشيرة الذي تحكمه العصبية والغريزة»[2].

بات هذا الخطاب يلقى قبولاً عند بعض العرب الذين بدأوا يتكيفون مع واقع التجزئة كأنها تبدو طبيعية، تعكس استمرارية تاريخية لا شأن للاستعمار بها. وأن افتراض الوحدة «مردّه حقيقة إلى تصوّر تاريخي واهم، فلم يكن مبرراً اعتبار العالم العربي واحداً موحداً، والتجزئة عارضاً تاريخياً بغيضاً فرضه الاستعمار وسايكس - بيكو سيئ الذكر. فالواقع، أن العالم العربي تنازعته على الدوام عوامل جغرافية باعدت بين مناطقه وأصقاعه، وأخرى سوسيولوجية تكمن في تعددية كياناته القبلية والعشائر والإثنية والطائفية التي شكلت عائقاً أمام الوحدة العربية، وقد باتت تهدد الآن وحدة الدولة القطرية بالذات»[3]. ويذهب محمد جابر الأنصاري إلى أن العرب لم يعرفوا

(١) ريتشاردن. هاس، التصالح مع سايكس - بيكو، الجزيرة نت، ٣١/ ٥/ ٢٠١٦م، متاح على الرابط: http://cutt.us/E9O0C.

(٢) راجع المصدر.

(٣) كرم الحلو، هل سايكس - بيكو هو حقاً أصل الإشكال؟، الحياة، ١/ ٥/ ٢٠١٦، متاح على الرابط: http://www.alhayat.com/m/opinion/15364451.

الوحدة إلا بعد تشكيل الدولة القطرية، ومن دون وحدتها تبقى الوحدة العربية حلماً بعيد المنال[1]، من دون أية إشارة إلى حقيقة أن من أهم السمات المتأصلة في بنية الدولة القطرية أنها تقف بشدة ضد محاولات التغيير، وأن الجامعة العربية تفتقد إلى السيادة المادية والرمزية.

كما أن المسألة ليست تقسيم الدول العربية التي لم تكن موجودة أصلاً «بل هي اتفاقية لتقسيم الممتلكات العثمانية، بما في ذلك ولايات الأغلبية العربية»[2]، فكان تقسيم المشرق مشروعاً إمبريالياً، والتي أعقبها اتفاقيات أخرى كاتفاقية سان ريمو في أبريل ١٩٢٠م، ومعاهدة سيفر، في أغسطس ١٩٢٠م، واتفاق لوزان في يوليو ١٩٢٣م، ومعاهدة بريست - ليتوفسك في مارس ١٩١٨م، وكلها تفاهمات أفضت إلى تفكيك الدولة العثمانية وتشكيل صورة جديدة للنظام الإقليمي للمشرق.

إذن ما تم تشييده عقب سايكس - بيكو «ليس إرادة حتمية إذ كان يمكن أن تأخذ العملية مسارات أخرى فلو توفر للعرب قيادة حازمة مثل قيادة حرب الاستقلال العثمانية؛ لاستطاعوا كسب استقلالهم ووحدتهم من البداية، ولكن القيادة الهاشمية للحركة العربية لم تكن على مستوى طموحات العرب وآمالهم»[3]. وهكذا، يتم تأطير المسألة بحيث تبدو كأنها مسألة إرادة وليست عملية متداخلة ومفتوحة ومتقاطعة بين إرادة محلية وأخرى استعمارية، وتنطوي على ممكنات مادية ومعنوية، وأن الحاصل أو الواقع المستجد كان نتاج هذا التقاطع بين العاملين.

---

(١) محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤؛ العرب والسياسة أين الخلل، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٠.

(٢) بشير موسى نافع، مائة عام على سايكس - بيكو، القدس العربي، ١٩/ ٥/ ٢٠١٦، متاح على الرابط: http://www.alquds.co.uk/?p=536018.

(٣) المرجع نفسه.

يبقى أعلاه مجرد كتابة أقرب إلى الآراء الشخصية منها إلى الحفر التاريخي لإثبات مدى صدقها من عدمه. بيد أن هذا الطرح بدأ يجد طريقه إلى البحث العلمي. وعلى سبيل المثال في مؤتمر علمي سينعقد خلال الفترة ٢١ - ٢٣ أبريل ٢٠١٧م في بيروت يبحث في تحولات بنى السلطة والمجتمع[1]، ومن خلال الورقة المرجعية للمؤتمر يتبين أن هناك قصداً مبيتاً في تدارك قصور التأريخ للمنطقة العربية من خلال الكشف عن الأفكار السطحية والإيديولوجية الفاقعة التي أشاعتها كتب تاريخية مدرسية أو دعوية، وتوسل أسلوب المراجعة التاريخية النقدية لما ساد من أفكار مغلوطة وسطحية، من أجل تعرية ما تسميه الورقة «الأسباب المحجوبة أو المطموسة» والبحث عن «عقلانية كامنة» وراء تحولات بنى السلطة والمجتمع. والمعنى البحث عن العوامل المحلية المسؤولة عن الانتقال من البنى التقليدية إلى البنى الحديثة بعيداً عما تسميه الورقة «معيارية المؤامرة أو الخيانة» ودور الاستعمار، والتخلص من «فزاعة سايكس - بيكو»، ومن ثم استعادة دور «الوعي العربي التحديثي» من داخل شرطه التاريخي المحلي بحثاً عن جذوره في التربة العربية وليس في اتفاق سايكس - بيكو، والمشروع الاستعماري الغربي عموماً، وهو ما يفتح أفقاً جديداً أمام العرب للانفتاح على واقعهم الحديث بدون عقدة ذنب تجاه التراث أو الأصالة.

سايكس - بيكو بوصفها بنية استعمارية:

تشكل المحطة التاريخية التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى لحظة تاريخية

---

(١) انظر: الورقة المرجعية للمؤتمر، العرب: من مرج دابق إلى سايكس - بيكو (١٥١٦ - ١٩١٦م): تحوّلات بنى السلطة والمجتمع: من الكيانات والإمارات السلطانية إلى الكيانات الوطنية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ١٦/ ٦/ ٢٠١٦م، متاح على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/content/b66bc5ab-9ac5-4bf0-85ec-3edd21a7ffb1.

مؤسِّسة في تاريخ المنطقة. إن هزيمة السلطنة العثمانية، وتقاسم الولايات العثمانية في المشرق العربي بين الدولتين الاستعماريتين المنتصرتين في الحرب، بريطانيا وفرنسا، فيما عُرف باتفاق سايكس - بيكو؛ تشكلت بوضوح فكرة الدولة العربية الواحدة وهي المرحلة التي تحولت فيها القضية الفلسطينية إلى قضية قومية ذات خصوصية، ولاحقاً أسست لولادة دولة ما بعد الاستقلال، وصاحبها ولادة المأساة الفلسطينية، إنها الإطار الذي يجب موضعة نكبة فلسطين فيه، من خلال إعادة إدراج العالم العربي الإسلامي في النظام الجديد الذي انبثق من الحرب الكونية الثانية، من خلال إعادة تكريس رسمية كيانات قطرية ذات سيادة لا يمكن وصفها إلا بالهشاشة البالغة، إن نكبة ١٩٤٨م كما نكسة ١٩٦٧م تتويج لهذه العملية التاريخية من تشكيل العالم العربي والإسلامي، والفصل البنيوي لفلسطين عن جسد الكيانية العربية الإسلامية، أي تفتت هذا الجسد إلى وطنيات دورها في صوغ الوطنية الفلسطينية[١].

تذهب هذه الورقة إلى أن تفاهمات سايكس - بيكو هي عملية تشييد معماري استعماري وتكثيف لمقدمات سبقتها. وهي بنية مفهومية مشتقة من المخيلة الاستعمارية، من أجل السيطرة والتحكم والضبط، ما كان لها أن تتم من دون متعاون محلي سهل العملية. وهي كأية عملية بناء لا تبنى من العدم، ولا تسعى إلى واقع بعيد المنال. إذ يستدعي أي بناء تشكيل بنية معرفية، تنطلق من بنية الواقع المعاش ومن حقيقة واقعية تستخدمها من أجل حقيقة مرغوبة وتطلعات الرغبة وإرادة القوة.

وعليه، تمثل سايكس - بيكو آلية استعمارية؛ لتقسيم المنطقة مادياً ومعنوياً، من أجل السيطرة عليها والتحكم في أفق حركتها، وإدخالها في منطق محسوب. وهذه الآلية

---

(١) إسماعيل ناشف، صور الموت الفلسطيني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥م، ص٢٩.

سايكس - بيكو ما كان لها أن تعمل بدون أن تنتج مخيالاً يناسبها (الدولة الوطنية، أمة المواطنين، حكم القانون، نمط تنمية ليبرالي غالباً، اقتصاد متحرر من الضوابط الاجتماعية). القصد هنا أنه من غير الممكن الفصل بين سايكس - بيكو السياسي عن المكونات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية ومجمل التصورات الثقافية اللاحقة للمنطقة المتشابكة معها.

وعليه تذهب هذه الورقة إلى تجاوز التصورات التالية: تجاوز حصر تفاهمات سايكس - بيكو في بعد سياسي أحادي، وتجاهل الإفرازات الأخرى الثقافية والاقتصادية والمعرفية. وأن هذه التفاهمات هي جزء من بنية استعمارية أعم تجاه المنطقة. وتنظر الورقة إلى سايكس - بيكو بوصفها بنية استعمارية وليست حدثاً. ومن ثم لا يتشكّل الوعي بسايكس - بيكو في صورته النهائية بالحدث بشكل مفصول عن مقدماتها الطويلة التي بدأت مع الامتيازات الأجنبية، والتغلغل في المنطقة، واستخدام الأنثروبولوجيا الاستعمارية لدراسة المنطقة من جميع نواحيها توطئة لاستعمارها المباشر، والمثال الأبرز ههنا «صندوق اكتشاف فلسطين» ١٨٦٥، والذي تضمّن أيضاً أبحاثاً عن سيناء، وسبقه رابطة فلسطين ١٨٠٤م إثر فشل الحملة النابليونية على مصر وفلسطين[1]. والإشراف البريطاني على الصندوق كان أحد أهداف السياسة الخارجية البريطانية. وأن معظم من قاموا بالبعثات والاستكشافات من عمليات حفر وتنقيب ومسح ووضع الخرائط، كانوا من وزارة الحربية البريطانية. القصد أن «صندوق اكتشاف فلسطين» درس تطبيقي مهم يبين تواطؤ المعرفة مع الكولونيالية. فضلاً عن المقدمات الأخرى المباشرة قبيل الحرب العالمية الأولى عندما تم زرع الجواسيس الفرنسيين والإنكليز في المنطقة والذين أدّوا دوراً في بلورة أحلام القيادة العربية، على سبيل المثال: دور لورانس العرب في تشكيل

(١) خيرية قاسمية، صندوق اكتشاف فلسطين، شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث في مركز منظمة التحرير الفلسطينية، العدد ١٠٤، تموز، ١٩٨٠م.

طموحات قياداتها، التي انطلقت من الحجاز والشام للتحرُّر من الحكم العثماني التركي، والتي قرنت بالحسين بن علي إذ قادها في ١٠ حزيران سنة ١٩١٦م من أجل مملكة خاصة به يحكمها وتصبح ملكية وراثية[١]. وعليه فهي لم تكن ثورة من أجل إقامة الدولة العربية، تتحرك من داخل أفق سردية وطنية كبرى، وإنما كل ما أرادته قيادتها ليس أبعد من طموح شخصي ومن ثم لم تكن دوافعها رغبة بالنهوض القومي العربي وتأسيس مؤسسة وطنية عربية في مواجهة أسلوب العثمانيين في إدارة الأمور، وإنما مصالح خاصة دون الاهتمام بالشعوب العربية التي يحكمونها، وخاصة أن السمات المشتركة لقادتها هو امتلاك الثروة فهم جميعاً من ملاك الأراضي الذين استغلوا التغيرات الكبرى التي طرأت على نظام إدارة الأراضي المعمول به في الدولة العثمانية، واستطاعوا أن يجمعوا مساحات شاسعة من الأراضي التي ظلت ملكاً لهم طوال حياتهم، وفي بعض الحالات ورثها أبناؤهم، كما أنهم لم يودعوا الأموال العائدة من أراضيهم خزانة الدولة كما كان متبعاً، وإنما استغلوها للوفاء باحتياجاتهم. وشيدوا قصوراً مترفة، وبنوا جيوشاً خاصة بهم تعزيزاً لسلطتهم. كل ذلك أتاح لهم فرصة سياسية تعززت مع ضعف الدولة العثمانية في أواخر حكمها[٢]. ولهذا السبب قامت القيادات القومية العربية لتشويه الإدارة العثمانية لحكم الأقاليم العربية. فصورة الدولة العثمانية التي حكمت العرب قروناً تختلف عن الصورة التي صورها القوميون، وصورة الحرب، وشيطنة الدولة العثمانية جزء من الأساطير المؤسسة للقومية العربية والمبررة للاحتلال الأجنبي[٣]. وهناك عشرات الكتابات عثمانية وغيرها

(١) يوجين روجان، العرب: من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر، ٢٠١١م، ١٩٤-١٩٥.

(٢) في مقابلة مع الباحث في التاريخ الفلسطيني بلال شلش، يرى: أنه لهذا السبب طبعاً الآن لا يوجد أية دولة أو حزب أو فئة تحتفل بما يسمى بالثورة العربية، سوى الأردن لأنها تشكل إحدى الأساطير المؤسسة للمملكة الأردنية.

(٣) مقابلة مع بلال شلش، ١٠/ ٦/ ٢٠١٦م.

وعشرات الوثائق المحلية التي تثبت العكس، أي أن صورة الدولة العثمانية في البلاد التي تحكمها مباشرة كتونس وشمال إفريقيا عموماً كانت مميزة لدورها في مساندة هذه المناطق تاريخياً ضد التدخل الأجنبي[1].

وعليه، إن ما أنتجته تفاهمات سايكس - بيكو لم يكن بفعل إرادة استعمارية فقط، وإنما ثمة تداخل بين العوامل الخارجية والمحلية ساهمت فيما وصلت إليه المنطقة سياسياً واقتصادياً. وأن الواقع الراهن، ما بعد الاستعماري، متحرك ومتغير وديناميكي. ومن هنا يجدر بالأحكام القيمية تجاه القوى الساعية إلى التغيير والتخلص من تركة سايكس - بيكو؛ أن تكون مفتوحة، فمن الخطأ أن نصدر أحكاماً نهائيةً تجاهها كالقول: إنها تعثرت أو نجحت أو فشلت. ومن ثم من غير الجائز منهجياً ومعرفياً التبصر في ظاهرة التغيير والصراع في المنطقة العربية من خلال مقاربة إستاتيكية باعتبارها ظاهرةً ثابتةً ذات خصائص لا تتبدل ولا تتحول. بل إن الموقف المعرفي الصائب هو النظر إليها كونها ظاهرةً متحركةً قد تنجح وتتعثر، قد تتقدم وتتراجع، وذلك داخل أفق زماني ومكاني متحرك بدوره انطلاقاً من إمكانية التغيير وضروراته إذ إن السنن الكونية تتسم بالتقلّب والتحوّل إذ تظل في حالة من الصيرورة المستمرة.

وحتى تتجاوز الفصل الميكانيكي بين الداخل والخارج. وعلى سبيل المثال فإن الخلفية الاقتصادية المتمثلة بالحرمان الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية لأبناء المنطقة يمكن ردها ليس فقط إلى الأسباب المباشرة وإنما تعود إلى لحظة اندماج المنطقة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ القرن التاسع عشر، والميراث الكولونيالي والإفقار، وهو ما رتب آثاراً سلبيةً على اقتصاديات المنطقة كانت السبب وراء الحركات الاجتماعية وثورات «الربيع العربي»، فلا يمكن فصلها عن بُعدها الكوني المتمثل في اندماج المنطقة

(١) المرجع نفسه.

في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. هكذا يتبين بوضوح أن كلا العاملين الداخلي والخارجي متداخلان. فحركات التغيير ليست فعلاً محلياً أو داخلياً نقياً خالصاً، بل يوجد غطاء بجملة علاقات محلية وخارجية متمفصلة ليس من السهل تنقيتها. وعليه ففي الوقت الذي أصبح العالم تشابُكياً أكثر باتت مساحات التأثير محليةً أكثر. أي العالمي إذ غدا محلياً. وهو ما يفتح أفقاً جديداً أمام قوى التغيير في العالم العربي.

ومن هنا بات من الضروري تناول حركات التغيير المحلية لجهة العمل ضد أفق سايكس - بيكو بوصفها بنية استعمارية وليست حدثاً. ومقاومة كل إفرازاتها، وفهم مضمون محتوى حركات التغيير؛ حركات المقاومة، والحركات الاجتماعية والتحركات الشعبية المتمثلة بالحراكات شبابية الطابع؛ للوقوف على أجندتها التنموية وتصورتها، والآفاق التي تفتحها هذه الحراكات لرسم معالم رؤية بديلة لسايكس - بيكو بوصفها بنية استعمارية ما تزال مفاعليها المحلية حاضرة، تقوم على التحرر والكرامة والعدالة الاجتماعية. وما إذا كانت بالفعل تعمل على الخروج من أفق سايكس - بيكو بوصفها بنية استعمارية أم أنها تعيد إنتاجها، ومدى قدرتها على تفكيك إفرازاتها ومنطق عملها، وكيف تعرف البديل المنشود.

محاولة لفهم مغاير:

أسست اتفاقية سايكس - بيكو وما تبعها من معاهدات واتفاقيات لمنظومة سياسية إقليمية حفلت بتناقضات عدة؛ تأخذ في هذه الأثناء شكلاً تصعيدياً وعنيفاً يعبر عن ذاته بحرب الكل ضد الكل. المفارقة أن العرب باتوا اليوم يكافحون من أجل المحافظة على «المنطق الاستعماري» بينما ثمة أطراف غير عربية غالباً هي التي تسعى إلى فرض التغيير، بالقوة المباشرة أو بالقوة الناعمة ولأهداف متعارضة ومتناقضة. يبدو مبنى المنظومة

السياسية في المنطقة مهتزاً وسريع التغير، ولا يستطيع أحد أن يتكهن كيف يمكن أن ينتهي الأمر وعلى أي وجه.

اهتزاز المنظومة جاء نتاجاً لتفاعل مجموعة من العوامل؛ الانتفاضات الشعبية «الربيع العربي»، صرامة الأنظمة الحاكمة وردة فعلها، التدخلات الخارجية (إقليمية ودولية)، علاوة على تناقضات المنظومة الموروثة من سايكس - بيكو. على سبيل المثال: لفترة طويلة فصلت دول سايكس - بيكو بين الكيان الصهيوني وجيوش أكثر قدرة على تشكيل خطر عليها. اليوم الكيان الصهيوني يواجه تحدياً يتمثل في زعزعة الاستقرار في جواره، مع ما يراه البعض من ضعف الهيمنة الأمريكية أو تغير الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وهو ما يتيح فرصة لإيران وتركيا للتسلل المباشر وغير المباشر. التحدي الذي واجه العرب وخصوصاً أنظمتهم الحاكمة تمثل في اهتزاز كيان الدولة القُطرية واحتمالية بروز كيانات انفصالية (مع ما يراه البعض كذلك من رفع الغطاء الأمريكي عن معظم هذه الأنظمة التي ما عادت قادرة على أداء دور فاعل في إطار الاستراتيجية الأمريكية المتغيرة). لأمريكا وروسيا وإيران وتركيا مصالح حقيقية في تفكيك المنظومة الحالية وإعادة بنائها على نحو يخدم هذه المصالح.

يفترض البعض أن تحول الاستراتيجية الأمريكية باتجاه جنوب شرق آسيا، اقتضى ترتيباً لمنطقة الشرق الأوسط يحفظ المصالح الاستراتيجية الأمريكية. هذه الأخيرة تواجه عدة عقبات أبرزها ضعف الأنظمة الحاكمة التي تعتبر ركائز سايكس - بيكو، وهو ما سوف يستدعي بالضرورة تحركات شعبية يمكن أن تفضي إلى قلب رأس المجن للمصالح الأمريكية وتشكل خطراً خلفياً. تبلورت الرؤية الأمريكية في خلق حالة فوضى تجهض أي إمكانية للنهوض عبر إفشال التوافق بين قوى المجتمع الخارجة على الأنظمة، وإفساح المجال أمام دخول لاعبين آخرين على خط الصراع.

راهنت أمريكا على التيارات الإسلامية، ومن ثم على إيران وأخيراً على روسيا (مع تحييد الدور الإسرائيلي حالياً، الحليف الأبرز للاستراتيجية الأمريكية). هذا الاستدعاء لحرب الكل ضد الكل (خلق مساحات خالية من السيطرة المركزية وجلب تحالفات جديدة، وإحياء الولاء للقبيلة والطائفة والعرق) من شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى إنهاك جميع الأطراف المحلية والإقليمية وربما توريط روسيا. هذه المقدمات «الفوضى الخلاقة» سوف تخضع المنطقة لتعديلات جديدة على موازين القوى السياسية والعسكرية. توهم الإسلاميون بأطيافهم أن هذا المناخ سيكون ملائما للشروع في المراحل التنفيذية لمشروع الخلافة الإسلامية. ووجدت قوى التغيير المجتمعي نفسها أمام واقع جعلها تعتقد أن أي محاولة للتغيير سوف تنتهي إلى مزيد من الاحتراب والفوضى والتقسيم وبروز قوى طائفية ودينية وعرقية.

يعتقد البعض أن الاتجاه العام في حركية الإقليم يتمثل في التحول اللافت من المسألة الشرقية إلى الدولة الفاشلة. فإذا كانت سايكس - بيكو القديمة نقلت المشرق من ولايات غير معترف بها إلى دول معترف بها دولياً؛ فإنه من المحتمل اليوم أن هذه الدول ستتحول إلى كانتونات (فدراليات أو كونفيدراليات) وهو ما يجعلها دولاً فاشلة. واللافت أن العامل الخارجي في هندسة التقسيم الأولى كان غالباً مقابل العامل المحلي. اليوم، تبدو إعادة الهندسة بمنزلة صناعة محلية بدعم خارجي.

ما تشهده المنطقة اليوم يمثل اندلاعاً لحروب إقليمية من خلال عناصر وأدوات محلية، خدمة لمصالح قوى خارجية أساساً، دون أن تنخرط هذه القوى فعلياً فيها. يتمثل دور العامل الذاتي في عدم قدرة العرب على الانتقال إلى السياسة، واستعادة استقلالها ليس من الاستعمار الخارجي بأشكاله فحسب، بل من الحالة التكفيرية والجهل والأنظمة المستبدة. فشل العرب في التوفيق بين الإسلام والديموقراطية، بين العروبة والتعددية،

بين الأقلية والأغلبية. هذا علاوة على مشاكل وأزمات الدولة الوطنية العربية، التي أفضت إلى خلخلة تلك الدول وسهلت عملية تفكيكها وربما لاحقاً تقسيمها. إذن لا يمكن الحديث عن تَشكُّل خرائط ووجه جديد للمنطقة بالاعتماد على نظرية المؤامرة فقط.

على سبيل الخاتمة:

عقب الثورة التونسية كتب «جوجيو اغامبين» أحد كبار الفلاسفة الإيطاليّين وصاحب المؤلفات المهمة في الفقه القانوني والسياسي؛ مقالة مهمة ينصح فيها الثوار في تونس بأن يجدوا في سنّتهم الثّقافيّة والدّينيّة المنابع حتّى يتصوّروا دستوراً لا يكون مجرّد استنساخ على المنوال الأوروبيّ. والأهم نصيحته للثوار أثناء كتابتهم للدستور وفي تحديد إشكالية العلاقة بين السّلطة التأسيسية والسّلطة المؤسسة: «أنّه ينبغي على التّونسيّين أن يعلموا أنّ ما يجري الآن في بلدهم يمكن أن يكون له تأثير حاسم في أوروبا الّتي يبدو أنها بعد أن استسلمت لسلطان الرّأسمالية المالية لم تعد حتّى تذكر ما هي الحياة السّياسيّة»[١]. وهي نصيحة عميقة في دلالتها تخرج من عقل فقيه يعرف الالتزام وحدود مسؤولية الفعل السياسي. والمعنى أن رهانات الفعل السياسي تتمثل في القدرة على بناء تصور للمنطقة تجاه العالم تعكس مطالب الشعوب العربية في التحرر بناءً على فهم مركب لبنى السيطرة، ونقد فكرة الدولة الحديثة وسرديات التحديث وإمبريالية الحداثة، والتصالح مع الهويات المحلية، والانحياز الطبقي للفقراء والمهمشين، وإعادة النظر في تاريخ حركات التحرر الوطني، والانخراط في النضال اليومي من أجل العدالة والحرية، وهو ما يمكن أن يكون أساساً لنهج جذري جديد متحرر من عنف الجماعات

(١) جوجيو أغامبين، رهانات الدستور التّونسيّ، الأوان، متاح على الرابط:
https://alawan.org/spip.php?page=article&id_article=11412.

المتطرفة، والإمبريالية، وهيمنة النظم العربية من أجل أن يكون قوة فاعلة في التحرر الاجتماعي والسياسي الجذري، فضلاً عن المساعي الضرورية لجهة إنتاج بدائل تنموية من خلال نقض الممارسات التنموية النيوليبرالية؛ لمعالجة العديد من القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، في إطار مرحلة تجمع بين التحرر الوطني والبناء الديمقراطي والمؤسساتي، وهو ما يستدعي معرفة عميقة عن إمكانيات تحقق تنمية شاملة في ظل وضع كولونيالي، وإنتاج معرفة تنموية تصب في أوليات الفئات المهمشة والوصول إلى معرفة خارج إطار المقاييس الغربية الاستعمارية، من خلال خلق مشروع تحرري من داخل المجتمع، انطلاقاً من فكرة ترى أن المعرفة المنتجة مرتبطة بمشروع تحرري، وبخلق وعي مستقل عن الوعي الاستعماري.

قائمة المراجع

الكتب:

١. إسماعيل ناشف، صور الموت الفلسطيني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥م.

٢. محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤م.

٣. محمد جابر الأنصاري، العرب والسياسة أين الخلل، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٠م.

٤. يوجين روجان، العرب: من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر، ٢٠١١م.

الدوريات:

١. جوجيو أغامبين، رهانات الدستور التّونسيّ، الأوان، متاح على الرابط:
http://cutt.us/yOV97.

٢. خيرية قاسمية، صندوق اكتشاف فلسطين، شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث في مركز منظمة التحرير الفلسطينية، العدد ١٠٤، تموز، ١٩٨٠م.

٣. الورقة المرجعية للمؤتمر، العرب: من مرج دابق إلى سايكس - بيكو (١٥١٦ - ١٩١٦م): تحوّلات بنى السلطة والمجتمع: من الكيانات والإمارات السلطانية إلى الكيانات الوطنية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ١٦/ ٦/ ٢٠١٦م، متاح على الرابط:

http://cutt.us/hBcjJ.

٤. كرم الحلو، هل سايكس - بيكو هو حقاً أصل الإشكال؟ الحياة، ١/ ٥/ ٢٠١٦، متاح على الرابط:

http://www.alhayat.com/m/opinion/15364451.

٥. بشير موسى نافع، مائة عام على سايكس - بيكو، القدس العربي، ١٩/ ٥/ ٢٠١٦، متاح على الرابط:

http://www.alquds.co.uk/?p=536018.

٦. ريتشاردن. هاس، التصالح مع سايكس - بيكو، الجزيرة نت، ٣١/ ٥/ ٢٠١٦، متاح على الرابط:

http://cutt.us/PHSh.

المقابلات:

١. مقابلة مع الباحث في التاريخ الفلسطيني، بلال شلش، ١٠/ ٦/ ٢٠١٦.

الفصل الثاني:
رؤى من داخل نظرية المؤامرة

إعادة ترتيب الشرق الأوسط وتمكين الدولة العبرية: الديمقراطية مدخلاً

» د. سفيان فوكة

أستاذ العلوم السياسية بالجزائر.

مقدمة

للاستعمار في البلاد العربية الدور الكبير في تعطيل حركة الانتقال نحو الديمقراطية وإرساء دعائم الحكم الرشيد؛ ومرد ذلك إلى الإرث التاريخي الثقيل وتعطيله للإمكانيات العربية في مختلف المجالات ومن بينها الحركة الإصلاحية الناشئة والمحفزة لنيل الاستقلال، والسير نحو نهج التطور في أساليب الحكم الجيد والديمقراطية، ولم يتأثر التحول الديمقراطي بالعائق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمجتمعات العربية فحسب بل تأثّر أكثر بالوضع السياسي ويقصد به عموماً الحالة السياسية للمجتمع العربي ليس فقط في بناه وعلاقاته الداخلية؛ وإنما كذلك وبشكل موسع من حيث بنيته وعلاقته بالدول الغربية الاستعمارية. والذي أعاق التحول الديمقراطي من هذا الباب هو كون العالم العربي اليوم لا يزال يعاني مختلف أشكال التدخل، حيث يشكل مسرحاً لبسط نفوذ قوى الاستعمار الجديد وما يرافقه من استنزاف للموارد، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على مراحل نموه بشكل صحي وسليم، ويعطل جهوده نحو الديمقراطية والحكم الرشيد.

لا شك أن نجاح الانتقال إلى الديمقراطية - والذي بات ضرورة وحاجة ملحة في كل البلاد العربية - يرتبط أولاً وقبل كل شيء بالشأن الداخلي للأمة ودولها القطرية؛ ومن ثم لا يتم التغيير ولا ينجح بفعل وصفات وضغوط خارجية؛ بيد أن الملاحظ اليوم هو استخدام الديمقراطية بوصفها مطلباً جماهيرياً لإعادة هندسة المنطقة بما يضمن إحكام السيطرة الغربية وضمان تام لمصالحها، وهو ما يظهر من خلال ثورات الربيع العربي التي تمت في إطار تداخل شديد الترابط والسببية بين المتغيرات الداخلية والخارجية والتي شكلت مشاريع الدمقرطة التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م رافداً أساساً لها، وبالنظر للوهن الديمقراطي الشديد الذي تعاني منه البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية العربية مقابل شعبية المطلب الديمقراطي؛ فإنه يتوجب علينا التساؤل:

هل يتم هندسة الحراك الديمقراطي العربي اليوم لخدمة المصالح الغربية في المنطقة؟ وكيف يمكن أن تكون الديمقراطية وثوراتها مدخلاً لإعادة ترتيب الشرق الأوسط وبعث العلاقات شبه الاستعمارية وتمكين الدولة العبرية من الاستمرار والتوسع والقيادة؟

توطئة: في مفهوم الشرق أوسطية:

تحتل الثنائيات مكانة بارزة في الفكر الإنساني، ولا يخرج الخطاب العربي المعاصر عن هذا المسار، حيث نجده يتضمن ثنائيات متعددة «كالأصالة والمعاصرة» أو «نحن والآخر» وغيرها، غير أن الكثير من هذه الثنائيات يعبر عن وضع معقد لا يكون دوماً وليد اللحظة؛ بل يجد له غالباً أصولاً تاريخية وفكرية تدفع به للواجهة بشدة وهو الحال مع ثنائية «الشرق - الغرب» في ظل احتدام التنافس الحضاري «Civilizations Competition» بين طرفي هذه الثنائية.

إن المقصود بالشرق غالباً هو «الشرق الأصلي التقليدي القديم، الذي كان الجار المنافس لأوروبا اليونانية والرومانية، ثم لأوروبا المسيحية»[1]، بيد أن اتساع الرقعة الجغرافية، وتنوع الحضارات والثقافات والمصالح السياسية والاقتصادية بين الأمم؛ قسم هذا الشرق إلى مشارق ثلاثة: «الشرق الأدنى»، «الشرق الأوسط»، «الشرق الأقصى».

ومهما يكن فإن المصطلحات غير محايدة، فجغرافية الكلام لها دلالاتها كما يرى الفقيه الجغرافي العربي «جمال حمدان»، ولا يخرج مفهوم «الشرق الأوسط» «The Middle East» عن هذا السياق، لقد ارتبط ظهوره بالمرحلة الاستعمارية التي عرفتها البلاد العربية، ولم يكن المفهوم يشير في الواقع إلى حيز جغرافي معين ولا إلى تاريخ محدد مشترك

(١) محمد راتب الحلاق، نحن والآخر؛ دراسة في بعض الثنائيات المتداولة في الفكر العربي الحديث والمعاصر، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧م، ص ١١.

لشعوب المنطقة، بل استند بالأساس إلى نظرة السياسات الاستعمارية الأوربية إلى أوروبا كمركز للعالم، في هذا الإطار شاعت فكرة «الشرق الأوسط» في السياسة البريطانية، وفكرة «المشرق» في أدبيات السياسة الفرنسية، وهنا «تداخلت الجغرافيا والتاريخ والأيدولوجيا في المشروع الاستعماري، ليحمل المفهوم تصوراً لعلاقة العالم العربي بالعالم الغربي»[1].

تجدر الإشارة هنا إلى كون المسألة الشرقية المعروفة منذ القرن السابع عشر، والمتعلقة بالنزاع «العربي - التركي» في المشرق قد انتقلت تدريجياً إلى قلب استراتيجيات أوروبا الاستعمارية المهتمة بهذا النزاع، ومن ثم دخولها فيه أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين مداً لأطماعها الاستعمارية التي ترتب عنها التقسيم الاستعماري للمشرق العربي عقب نهاية الحرب العالمية الأولى[2]، التي كرست التجزئة الجغرافية بين العالمين العربي والإسلامي مع سقوط الخلافة، ثم أحداث الحرب العالمية الثانية والإعلان عن قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين وهو ما يجعل «الشرق الأوسط» يتمحور دوماً حول قضايا نزاع وصراع إقليمي وعالمي[3].

حسب «المعهد الملكي للشؤون الدولية» الذي تأسس في لندن سنة ١٩١٩م برئاسة المؤرخ «أرنولد توينبي» فإن تسمية «الشرق الأوسط» شملت: «شرق البحر المتوسط وبصورة خاصة منطقة الهلال الخصيب ومصر وتركيا واليونان وقبرص وإيران»، وأثناء الحرب العالمية الثانية توسع استخدام المصطلح ليشمل: «جميع المشرق العربي ومصر

(١) أحمد ثابت، «الشرق الأوسط الكبير»، ٤/ ٣/ ٢٠٠٤م، موقع إسلام أون لاين: www.islamonline.net.

(٢) توفيق المديني، وجه الرأسمالية الجديد، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٤م، ص ١٩٧.

(٣) معين حداد، «مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا والجيوبوليتيكا»، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد ٣٣، سبتمبر ١٩٩٤م، ص ٤٨.

والسودان وتركيا وإيران وأفغانستان». وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وسع «معهد الشرق الأوسط» الذي تأسس في واشنطن سنة ١٩٤٦، استخدام المصطلح المذكور ليشمل فضلاً عن المنطقة أعلاه؛ كلاً من: «باكستان وآسيا الوسطى والبلدان العربية في شمال أفريقيا»، ومنذ ذلك التاريخ أُطْلق مصطلح «الشرق الأوسط» على تلك المنطقة من قبل وزارة الخارجية الأميركية.

هكذا صار معلوماً أن مصطلح «الشرق الأوسط» هو «أكثر من مصطلح جغرافي، فهو مصطلح سياسي واقتصادي، يضم بين جناحيه أقواماً من عروق عدّة؛ عربية وتركية وفارسية، ومن أديان مختلفة؛ إسلامية ومسيحية ويهودية، إنه يشكل المجال الذي تلتقي فيه قارات أوروبا وأفريقيا وآسيا، ويضم البحار: المتوسط والأحمر والأسود، إلى جانب بحر العرب وبحر قزوين والخليج العربي والمحيط الهندي، كما يتحكم بأهم المضايق في العالم: هرمز، باب المندب، قناة السويس، البوسفور، الدردنيل، وتروي أراضيه أنهارٌ مهمة كدجلة والفرات والنيل والأردن، وهو موطن الحضارات القديمة ومهد الأديان السماوية ويضم فوق ذلك كله أكبر ثروة نفطية في العالم»[1].

كما نفهم أن مفهوم المنطقة الشرق أوسطية خضع إلى التغير المستمر بإدخال وتعديل مساحتها وحيزها كل مرة بما يخدم المصالح الغربية، معنى ذلك أن «الشرق الأوسط» هو تعبير عن منطقة «ذات جغرافيا متغيرة».

الصهيونية وصفرية الصراع في الشرق الأوسط:

تعرف الصهيونية على أساس أنها حركة سياسية عالمية منظمة استندت إلى مفاهيم تَوَارُثِيةٍ وتاريخيةٍ مختلفة من أجل إقناع اليهود بالذهاب إلى فلسطين، وتكونت العناصر

---

(١) إبراهيم خليل العلاف، «الشرق الأوسط: رؤيـة تاريخية سياسية»، ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٦م، موقع سوريا للقضاء والمحاماة، www.alnazaha.net.

الأساسية للصهيونية في المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في مدينة بال السويسرية عام ١٨٩٧م بزعامة «تيودور هرتزل» (Theodor Herzel) (١٨٦٠-١٩٠٤م)[(١)]، واعتبرت القضية الفلسطينية القضية المركزية في العالم العربي منذ أن كانت معظم الأقطار العربية تحت الاستعمار الأوربي تخوض معركة استقلالها، وهو ما أشغل الشعوب العربية في الدفاع عن أرض فلسطين، إلا أن العرب ربطوا بين ما كان يحدث فيها وما يحدث في أقطارهم على أساس وحدة التحدي والمصير، وقد استغل اليهود المجازر المزعومة المرتكبة في حقهم للضغط على بريطانيا وتذكيرها بوعد بلفور لينفذوا مخططاتهم، ولقد احتل التحدي الصهيوني أهمية كبيرة في الفكر العربي حيث اعتُبر حل القضية الفلسطينية مسؤولية الأمة العربية قاطبة، ويمكن الجزم أنه مع إعلان تأسيس الدولة العبرية على الأرض العربية في فلسطين في ١٤ ماي ١٩٤٨م فإن «الشرق أوسطية» أسست إلى جانب مركزيتها الأوروبية الارتباط لعلاقة العرب بالكيان الصهيوني، في ذلك يقول المفكر المصري «محمد سيد أحمد»[(٢)]:

«الشرق أوسطية في أبعادها التاريخية، لا تقتصر على علاقة ثنائية بين العالم العربي - الإسلامي من جانب، والعالم الغربي - المسيحي - اليهودي بصفته كلاً لا يتجزأ من الجانب الآخر، وإنما هي علاقة «ثلاثية» تشمل ثلاثة أضلاع في آن واحد: العالم العربي - الإسلامي والعالم الغربي، والعالم اليهودي - الصهيوني. ونخطئ كثيراً لو ضممنا العالم

---

(١) أحمد سعيد نوفل، أحمد جمال الظاهر، الوطن العربي والتحديات المعاصرة، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ٢٠٠٧م، ص ٦٥.

(٢) محمد سيد أحمد، «الشرق أوسطية: الأبعاد السياسية والثقافية»، في: نادية مصطفى (محرر)، «مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة»، أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، القاهرة: ٧-٩ ديسمبر ١٩٩٦م، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧م، ص٢٠٥، ٢٠٨.

اليهودي - الصهيوني إلى العالم الغربي على وجه الإطلاق دون إدراك أن هناك أوجه تمايز وتباين في الرؤية والهدف والاستراتيجية بينهما، كثيراً ما يغفلها العرب وهم مخطئون ويسيئون إلى أنفسهم، ومما يجدر تسجيله أن لإسرائيل رؤيتها الخاصة في هذا الصدد».

تعتبر الدولة العبرية بمنزلة التحدي الرئيس للأمة العربية، ومؤشراً واضحاً على سياسة التجزئة التي فرضها الاستعمار على العرب، واعتُبر قيام دولة اليهود (١٤ ماي ١٩٤٨م) نجاحاً للحركة الصهيونية ومشروعها في فلسطين وإخفاقاً حاداً لدعاة الوحدة العربية، والفكر الصهيوني بطبيعته فكر مسيطر، يسعى إلى الهيمنة على الغير؛ لذا فإن الدولة العبرية ستعمل على ترسيخ هيمنتها مستغلة وجود التناقضات بين الأنظمة العربية، فنتائج الوجود الصهيوني في فلسطين لا يؤثر فقط عليها وشعبها بل على الأمة العربية كلياً، وهذا ما ظهر بعد إعلان قيام دولة اليهود والحروب التي تلتها مع العرب، وقيامها بحملات استيطانية في المنطقة العربية من خلال استعماره جزءاً من أراضي الأردن وسوريا ومصر ولبنان[1]، وقد مثلت الدولة العبرية منذ تكونها في قلب البلاد العربية حصناً للولايات المتحدة الأمريكية، تقوم بحماية مصالحها في المنطقة، فالمفهوم الصهيوني في تجزئة البلاد العربية يلتقي مع المفهوم الأمريكي والأوروبي، وإذا كان رئيس وزراء بريطانيا «بالمرستون» (Lord Palmerston) (١٧٨٤-١٨٦٥م) المعادي للعرب والحكم العثماني قد طالب في منتصف القرن التاسع عشر بخلق دولة دخيلة في المنطقة لتبقى الدول العربية مجزأة؛ فإن «برجنسكي» قد تحدث صراحة في كتابه «بين عصرين» (Between Two Ages: America's Role in the Technetronic Era) عن ضرورة استمرار البلاد العربية مجزأة ودعا إلى خلق عوامل جدية لبث الفتنة والخلافات بين الدول العربية حيث يرى أن «الشرق الأوسط مكونٌ من جماعاتٍ عرقيةٍ ودينيةٍ مختلفة

(١) عبد الوهاب المسيري، مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٣م، ص ١٠٥.

يجمعها إطارٌ إقليمي، فسكان مصر ومناطق شرق البحر المتوسط غير عرب؛ أما داخل سوريا فهم عرب، وعلى ذلك فسوف يكون هناك شرق أوسط مكوّن من جماعات عرقية ودينية مختلفة على أساس مبدأ الدولة - الأمة، تتحول إلى كانتونات طائفية وعرقية يجمعها إطار إقليمي كونفيدرالي؛ وهذا سيسمح للكانتون (الإسرائيلي) أن يعيش في المنطقة بعد أن تصفى فكرة القومية»[1].

بذلك صار من الضروري التحكم في الدول والمجتمعات العربية، والعمل على بقائها في دائرة التخلف والتشتت واستمرارية التقسيم، ويدعم هذا التصور الوقائي المخاوف التي يشير إليها «شمعون بيريس» من وصول العرب إلى نظم ديمقراطية حقيقية في قوله[2]:

«في المجتمعات التي تفتقر إلى بنى عصرية وتوزيع منطقي للثروة الوطنية ومستوى لائق للحياة قد لا تشكل الديمقراطية على النمط الغربي البديل الأنسب عن الحكم الفردي.. فالأرجح أن الناس في الأجواء الديمقراطية عادة ما تميل إلى التطرف الديني».

ويمكن تلخيص موقف الصهيونية من الوحدة والديمقراطية العربية في النقاط التالية:

- الترابط العضوي بين الاستعمار الأوروبي والصهيونية من حيث وحدة الموقف تجاه الوحدة والتكامل العربي.
- الشعور الديني بتفوق اليهود على العرب، وبحقهم التاريخي والتراثي بإقامة الكيان الصهيوني من دون النظر إلى انعكاسات ذلك على العرب وعلى رقيهم.

---

(١) انظر: حسن محمد، «الوطن العربي من التجزئة إلى التفتيت»، مجلة الباحث العربي، لندن: العدد ١٣، ١٩٩٩م، ص ٣٠.

(٢) شمعون بيريس، الشرق الأوسط الجديد، (ترجمة محمد حلمي عبد الحفيظ)، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤م، ص ٣٧-٣٨.

- تعارض الأهداف القومية العربية مع الأهداف القومية اليهودية، ونذكر ما جاء على لسان «نجيب عازوري» في كتابه «يقظة الأمة العربية» حيث يقول[١]:

«هناك حدثان هامان من طبيعة واحدة، ولكنهما يقعان على طرفي نقيض، هما يقظة الأمة العربية وسعي اليهود الخفي لاستعادة ملك إسرائيل القديم على نطاق أوسع، إن مصير هاتين الحركتين هو الصراع المستمر حتى تتغلب الواحدة منهما على الأخرى، ومصير العالم كله منوط بالنتيجة النهائية لهذا الصراع بين الشعبين اللذين يمثلان مبدأين متعارضين».

- اعتقاد الدولة العبرية أنّ توحُّد العرب وإقامتهم لحكم ديمقراطي يشكل خطراً على وجودها واستمرارها؛ ولهذا وقفت ضد جميع المشاريع الوحدوية العربية.
- استغلال الدولة العبرية للأقليات القومية والطائفية في العالم العربي من أجل خلق تناقضات بينها وبين الأمة العربية لاستدامة حالة عدم الاستقرار والصراعات؛ ومن هنا فقد أسهمت الممارسات الصهيونية ضد الشعوب العربية؛ في خلق وعي قومي لدى المواطن العربي بأن الخطر الصهيوني ليس موجهاً ضد الشعب الفلسطيني فقط بل هو موجه ضد الأمة بكاملها[٢].

من هنا فإن الوجود الإسرائيلي يتناقض حتمياً ونهائياً مع الوجود العربي وأن الصراع العربي - الإسرائيلي ليس صراعاً من أجل فلسطين فقط؛ بل من أجل بقاء الإنسان العربي، فهو ليس «بصراع حدود بل صراع وجود» ونهايته صفرية لا محالة، لكن التسوية السلمية التي بدأت منذ التوقيع على اتفاقات «كامب ديفيد» (١٧ سبتمبر ١٩٧٨م) بين مصر

(1) Nadjin Azoury, Le réveil de la nation arab , édition Paris , Paris: 1905, p.05.

(٢) أحمد سعيد نوفل، أحمد جمال الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

والدولة العبرية؛ مروراً بمؤتمر مدريد العام (نوفمبر ١٩٩١م)؛ فرضت وقائع جديدة على قضية التحديات التي تواجهها الأمة العربية[١].

الملاحظ أيضاً ظهور شعار «الشرق الأوسط الجديد» كبديل لمطلب الوحدة العربية الذي رفعته الجماهير العربية من قبل، وواجهت الدول العربية منفردة الكيان الصهيوني في مرحلة التسوية بعكس ما كانت تقوم به في مرحلة الصراع، على حساب التزامها القومي والمواثيق المشتركة لإدارة الصراع وهو ما أثر على الأمن القومي العربي وأحدث انقساماً في الأمة العربية، وبدلاً من الدعوة إلى الوحدة العربية ظهر من يدعو إلى أن يصبح الكيان الصهيوني جزءاً من الشرق الأوسط وعلى ضرورة إقامة تعاون مشترك معه على حساب التعاون العربي والوحدة العربية! وهو ما زاد من التحديات التي تواجه الأمة[٢].

الشرق أوسطية وإسرائيل الكبرى؛ بين نظرتين:

لا خلاف في اعتبار مجال الشرق الأوسط يتضمن بين جناحيه الدولة العبرية باعتبارها قائمة على أرض فلسطين المحتلة، لكن المراد بحثه هو سبل استغلال هذا الكيان للجغرافيا بغية تحقيق غاياته، ففي تسعينيات القرن الماضي ظهر توجهان داخل الكيان الصهيوني، يتحدان من حيث الهدف أي السعي لإقامة «إسرائيل الكبرى» من الفرات إلى النيل، ويختلفان في الرؤى من حيث الوسائل، وتعد فكرة قيام نظام الشرق أوسطي أحد أهم محاور الاختلاف:

- **التوجه الأول ضد الشرق أوسطية:** حيث تقام «إسرائيل الكبرى» بالقوة، بإفراغ الأرض من سكانها وجلب اليهود من أنحاء العالم وتوطينهم، وبناء القوة النووية الرادعة مع مواصلة إضعاف الطرف العربي، السلام هنا لا معنى له فلا تراجع عن أي أرض

(١) عبد الوهاب الميسري، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٦.
(٢) أحمد سعيد نوفل، أحمد جمال الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

عربية يتم احتلالها، من قادة هذا التوجه «بنيامين نتنياهو» و«أريال شارون» وأنصار الليكود والأحزاب الدينية والحركات الصهيونية المتطرفة، ويتجسد مشروع «إسرائيل الكبرى» هنا وفق ما سمي بـ «خطة شارون» التي أطلقها وهو وزير للدفاع نهاية عام ١٩٨١م، حيث جاء في الصحافة العبرية:

«.. إن شارون يقيم استعداداً.. الإمبراطورية الإسرائيلية التي يحدها: في الشرق الصين، وفي الشمال الاتحاد السوفيتي، وفي الغرب الجزائر والمغرب، وفي الجنوب - كما يبدو - كينيا أو أفريقيا الجنوبية».

تركزت نظرية شارون على الأساس الأمني لاستمرار الكيان الصهيوني مقابل ابتلاع العالم العربي - دول الطوق ودول العمق الاستراتيجي - ويرفض أنصار هذا التوجه مشروع الشرق أوسطية المنظر له من قبل «بيريس» وحزب العمل بحجة أن «الكيان الصهيوني مستقبله في ذاته وليس مع محيطه العربي والإقليمي المعادي له، إنه ينتمي إلى الغرب الديمقراطي وليس لمحيط يتميز بالكراهية والعداوة»[١].

- **التوجه الثاني مع الشرق أوسطية:** برزت نظرية هذا التوجه في كتاب «شمعون بيريس»[٢] «الشرق الأوسط الجديد»، وترى أن إقامة «إسرائيل الكبرى» بقوة السلاح

---

(١) زبير سلطان قدوري، السلام في المشروع الصهيوني؛ مصر نموذجاً، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠١م، ص ٤٢-٤٣.

(٢) ولد عام ١٩٢٣م في بولندا وهاجر إلى فلسطين عام ١٩٣٤م وهو في العاشرة من عمره، درس في عدة جامعات، خريج هارفارد، تتلمذ على يد «بن غوريون» وتقلد أولاً عدة مسؤوليات في مجال الدفاع، بادر لإنشاء المشروع النووي الإسرائيلي. أسس حزب «رافي» مع بن غوريون وموشي دايان عام ١٩٦٥م، عاد عام ١٩٧٥م إلى حزب العمل، ترأس الحكومة بين ١٩٨٤-١٩٨٦م، وفي عهده انسحبت إسرائيل من جنوب لبنان عام ١٩٨٥م، تقلد بعدها مناصب سياسية مهمة، بعد عام ١٩٩٦م أسس «معهد بيريس للسلام» ضمن مجلس أمنائه نجد «كارتر» و«غورباتشوف». انظر: عبد الوهاب المسيري، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٩ وما بعدها.

بات مستحيلاً، لهذا يُنطلق لإقامتها على أسس اقتصادية تجعل الدولة العبرية قوة اقتصادية كبرى بقيادتها لاقتصاد المنطقة وابتلاع ثرواتها المادية، فالسلام[1] والتعاون الاقتصادي كفيلان بتحقيق أمن الكيان الصهيوني من خلال بناء بنية تحتية ومشاريع اقتصادية تعزز التحالف مع النظم العربية ضد الأصولية الإسلامية[2].

غير أن فكرة مكانة الكيان الصهيوني في نظام الشرق أوسطية وأسسه الاقتصادية تعود إرهاصاتها إلى معهد «السلام من أجل الشرق الأوسط»، الذي أنشئ بعد عدوان ١٩٦٧م، حيث أعلن أن الهدف من تأسيسه هو إقامة أشكال من التعاون الاقتصادي بين الكيان الصهيوني والبلاد العربية المنهزمة، كمقدمة لإنهاء حالة الحرب بتشكيل العلاقات التجارية لقاعدة السلام مع العرب[3].

لكن رغم محاولة الفصل بين التوجهين نشير إلى أن تبني التوجه الثاني لنهج مغاير لا يعكس أبداً طفرة في العقل الصهيوني تجنح للسلام العادل - إن وجد حقاً -، فـ«شمعون بيريس» المعارض للخيار العسكري ظاهرياً هو مَن أشرف على بناء القدرات النووية لإسرائيل، واعترف بصراحة أنها صنعت السلاح النووي لابتزاز العرب وردعهم قائلاً: «لقد بنيتُ ديمونا من أجل الوصول إلى أوسلو..». فحيث يوجد الخيار النووي يتحقق التفوّق الكاسح على الخصم خاصة إذا كان عربياً[4]، هكذا ورغم اختلاف الوسائل والأساليب بين التوجهات الداخلية للصهيونية، فالعقل الصهيوني هو ذاته في النهاية،

---

(١) في نقد فكرة السلام لدى أصحاب هذا التيار انظر: أحمد يوسف داود، رقصة الشيطان برنامج العمل الصهيوني نصف القرن المقبل، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨م، ص ٨٣ وما بعدها.

(٢) عبد الوهاب المسيري، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩١.

(٣) زبير سلطان قدوري، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧.

(٤) انظر: خلف محمد الجراد، الأبعاد الفكريّة والعلميّة - التقنيّة للصراع العربي - الصهيوني، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٠م، ص ١٢٩ وما بعدها.

والهدف المنشود هو إقامة «إسرائيل الكبرى»، سواء بإبادة العرب عسكرياً أو إخضاعهم اقتصادياً، بذلك تتأكد وجود رؤيا صهيونية معينة تجاه الفكرة الشرق أوسطية، وهو ما يدفعنا لمستوى ثانٍ من التساؤل هو التالي:

إن تتبع المشروع الصهيوني العالمي لا يترك مجالاً للشك في كونه ارتبط دوماً بقوى عالمية ذات مصالح خاصة في البلاد العربية، سواء باستخدام الصهاينة لهذه القوى أو العكس، فبمبادرته أم بدعوته كان الطرف الصهيوني دوماً حاضراً، فمن احتلال «نابليون بونابرت» لمصر وغزوه لفلسطين نهاية القرن الثامن عشر، إلى البريطانيين و«وعد بلفور».

الجغرافيا في مواجهة التاريخ نحو إنهاء أمة العرب:

إن فكرة النظام الشرق الأوسطي الجديد وفق مفهوم مستشار الأمن القومي الأميركي السابق «مارتن أندك» تعني: «إعادة هيكلة هذه المنطقة على بنى جديدة، أي إقامة نظام للتفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يرتكز على اعتبارات التقارب الجغرافي والتعاون المشترك على مختلف الأصعدة»، فالمصلحة الغربية تستهدف مواجهة مشروع العرب الحضاري المستقل المحتمل وإضعاف المرتكزات السياسية والاجتماعية والثقافية للنظام الإقليمي العربي، وذلك من خلال إلغاء مقاطعة الدولة العبرية وتدعيم قدراتها السياسية والعسكرية وفتح الأبواب أمام نموذج الغرب الرأسمالي بأفكاره وقيمه وإعادة ترتيب التوازنات الإقليمية في المنطقة وبما يضمن دمج الكيان الصهيوني فيها وإنهاء الصراع القائم بإقامة علاقات «عربية - إسرائيلية» في إطار مشروعات شرق أوسطية مشتركة.

إذن مشروع «النظام الشرق الأوسطي» يرتكز على أسس سياسية واقتصادية، ولا يشترط توفر هوية ثقافية وحضارية متماثلة؛ لأنه يضم قوميات وأجناس وأدياناً شتى، من هنا يتجلى التناقض الصريح بين المفهومين العربي والغربي لهوية المنطقة،

وجوهر هذا التناقض هو التركيز العربي على التاريخ والثقافة والقول بوجود «أمة عربية» ذات مشروع حضاري متكامل، بينما يركز الغرب على الجغرافية والاقتصاد والاعتبارات الاستراتيجية للتأكيد على وجود «شرق أوسط كبير وجديد» يختلط فيه العرب مع غيرهم من الشعوب بما فيهم العبريون، والقاسم المشترك للجميع هو تبني الديمقراطية والحرية والاندماج في الاقتصاد العالمي والسعي باتجاه الإصلاح السياسي والتعليمي والاجتماعي[1]. بعبارة أخرى: التوجه نحو التنازل عن التاريخ لحساب الجغرافيا عن طريق تبني قيم سياسية حضارية مشتركة سيتم تربية الأجيال عليها؛ ويتم اتخاذ القاعدة الاقتصادية كدعامة ومدخل للاندماج، وهي الأسس والتصورات التي يرتكز عليها المشروع الأميركي أي مشروع «الشرق الأوسط الكبير».

وإذا اعتبرنا أن «مشروع دمقرطة العالم العربي» الذي جاء تحت مطلب الإصلاح يسعى لفرض التغيير لصالح الإدارة الأمريكية بما يضمن المصالح الغربية وفق نظرة استراتيجية ذكية؛ فلنتساءل كيف لكل من نشر الحرية والحكم الصالح من جهة وبناء مجتمع المعرفة وتحقيق إقلاع اقتصادي - وهي حقاً مطالب ملحة من داخل المجتمعات العربية - كيف يمكن لها أن تكون مدخلاً للاستبداد الجديد؟ أي وصول المنطقة العربية إلى ديمقراطية محرفة الغرض منها ضمان المصالح الغربية دون أن تعكس هذه الديمقراطية التطلعات الحقيقية للشعوب العربية.

السلام الديمقراطي كمدخل للشرق الأوسط الجديد:

لا زالت الفرضية التي مفادها أن الديمقراطية ونظم حكمها هي الأقدر على تحقيق السلام الداخلي والخارجي والابتعاد عن العنف؛ تطرح بقوة كمشلة في الشرق الأوسط، إلا أن تمام المعضلة يكمن في دعوة الغرب لدمقرطة المنطقة لصالح التسوية السلمية،

(١) إبراهيم خليل العلاف، مرجع سبق ذكره.

في المقابل فإن الدولة العبرية - وهي واقع لا بد من مواجهته - لا يمكن تجاهل دورها في العمل على إجهاض الديمقراطية في العالم العربي لما تحمله من أدوات للتنمية وتحرير الأرض والعقل؛ إلا أننا نؤكد أن العديد من الأنظمة العربية اتخذت من عملية مواجهة العدو الإسرائيلي وسيلة لتأجيل عملية التحول الديمقراطي وإبعادها عن مقدمة أولوياتها؛ بحجة أن تحرير الأرض هو الهدف الأكبر ولا بد أن يأتي قبل كل الأولويات والأهداف، ومن ثم جرى تأجيل قضية الديمقراطية وتحرير المشاركة السياسية ومقايضتها بشكل ضمني بهدف استكمال التحرير واسترجاع الأرض، وأهداف أخرى مثل: التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

كما تم التحجج بعدم الأخذ بالتعددية السياسية لأنه يفسح المجال للصراعات الداخلية في وقت تحتاج فيه الدول العربية إلى الوحدة الوطنية والتماسك الداخلي لمواجهة الخطر الإسرائيلي، كما أن اعتبارات الأمن القومي تستدعي السرية بينما الديمقراطية تنطوي على الانفتاح السياسي والفكري والإعلامي، وهو ما يمكن أن يضر بالأمن القومي، ولقد كان من المفروض أن تؤدي عملية السلام مع العدو الإسرائيلي المنتهجة من «مصر» ابتداء من ١٩٧٦م؛ إلى المزيد من الانفتاح الديمقراطي في هذا البلد، إلا أن الذي حدث هو العكس حيث أصدر النظام المصري سلسلة من القوانين المقيدة للكثير من حقوق وحريات المواطنين والأحزاب السياسية من بينها قيود تتعلق بحقهم في انتقاد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وهكذا فإن مجرد التعبير عن الرأي بشأن المعاهدة أصبح غير مقبول من قبل النظام، وكان من بين التعديلات التي أدخلت على قانون الأحزاب أن جعل من عدم معارضة عملية السلام مع الكيان الصهيوني أحد الشروط للتّرخيص بتأسيس الأحزاب السياسية، ولقد تعرض الكثير من معارضي معاهدة

السلام لكثير من الضغوط والمضايقات الأمنية[1].

هكذا يمكن القول إن عدم تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي لصالح العرب قد ساهم في عرقلة التطور الديمقراطي السلمي في المنطقة، وباتت نتائج هذا الوضع من تخلف وتبعية وتسلط ظاهرة للعالم أكثر من أي وقت مضى، ففي بلدان المشرق على سبيل المثال مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن التي شهدت في الأربعينيات والخمسينيات على أقل تقدير تجارب ديمقراطية جنينية متفاوتة وناقصة؛ تعثرت بشكل واسع بالارتباط مع تطور الصراع العربي - الإسرائيلي وربط المنطقة بأحلاف عسكرية، ومضاعفة مصادرة الحريات والتضييق على المعارضة وانتهاك حقوق الإنسان، وقد لعب الصراع العربي - الصهيوني دوراً كبيراً في عرقلة النمو الديمقراطي في العالم العربي ليس في الماضي فحسب بل في الموجة الديمقراطية الجديدة التي شهدتها أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات أوربا الشرقية بانهيار الأنظمة الشمولية، ولم يكُن ذلك بمعزل عن القوى الدولية المتنفذة التي لم ترغب في إحداث التغيير المنشود حفاظاً على مصالحها الأساسية خصوصاً «حماية الدولة العبرية» وإحكام السيطرة على أسعار النفط والعمل على وضع اليد على منابع النفط - والذي لا زال عامة العرب يدفعون ثمنه تضحيات دون التنعم بعائداته وهو في غالبيتهم العظمى يعيشون حالة الفقر[2] - واستخدام القواعد العسكرية الاستراتيجية في المنطقة[3].

---

(١) إبراهيم لونيسي، «التجربة الديمقراطية في الوطن العربي: الجزائر نموذجاً ١٩٥٢-١٩٩٢م»، أطروحة دكتوراه، (الجزائر: قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر)، ص ٢٢٨.

(2) Hamed Dabashi, The Arab Spring: end of Postcolonialism ,London: Dar-Zed ,2012, pp.22-58.

(٣) إسماعيل الشطي، (وآخرون)، مداخل الانتقال إلى الديموقراطية في البلدان العربية، ط٢، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥م، ص ٢٤٠.

هكذا ورغم التحولات الكبيرة التي عرفتها المنطقة باسم الديمقراطية انطلاقاً من أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠١١م فأحداث الربيع العربي؛ فإن معضلة السلام الديمقراطي لا زالت مستمرة، فباسمها تم إخضاع العراق والسيطرة على نفطه، ولا زالت دول الممانعة وجبهة الصمود تسقط تباعاً فها هي ليبيا تتخبط في الصراع الداخلي وغياب التوافق بين الفرقاء الداخليين، والسودان قسمت أمام مرأى الأمة التي ابتغت الوحدة فإذا بها تفقد جزءاً من أراضيها أمام عجز جامعة الدول العربية، ويقع اليمن في دوامة الحرب الأهلية من جديد، وتقدم لنا سوريا إحدى أسوأ صور الصراع على الحكم ومعه في المنطقة، ولا تزال الجزائر التي تتحمل تبعات هشاشة دول الجوار تنتظر دورها بحذر شديد أمام اشتعال حدودها وانتشار الحركات الإرهابية والانفصالية في الساحل.

وأمام مختلف التحديات التي تعانيها الأقطار العربية من عدم توافر وحدة في منطلقات واتجاهات الحراك الشعبي - وهو ما يفتح ثغرة الانقسام الداخلي - ومخاطر الثورة المضادة وإعادة بناء الدولة الأمنية، وانتشار التطرف والتخلف والطائفية السياسية[1]، فقد بات مؤكداً أن تسريع دمقرطة المنطقة العربية لا يهدف إلى خدمة العرب بقدر ما يخدم المصالح الغربية ومصالح الدولة العبرية، فتحقيق هذه المصالح يمر عن طريق إعادة هيكلة وبناء المنطقة حسب نظرة استراتيجية، إن هذه الخطة تستدعي القيام بعملية تفكيك ثم إعادة التركيب لكن بما يضمن انعدام التوتر والانفجار في المستقبل، وهذه العملية تقتضي النظر بدقة في التحولات الجارية في المنطقة من حيث إنها المنطلقات للاستبداد الجديد.

في هذا السياق العام وقبل وقوع ثورات الربيع العربي - أو هندستها وتسريع حدوثها - وضحت الباحثة «نورا بن سهيل» في دراسة أعدتها «مؤسسة راند» الأميركية

(١) محمد عصام لعروسي، «الحراك السياسي العربي: هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟»، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣٩٣، نوفمبر ٢٠١١م، ص ١٣٣-١٣٤.

بعنوان «مستقبل المحيط الأمني في الشرق الأوسط» أن الموقف الأميركي من دعم التحول الديمقراطي في الدول العربية يحكمه عامل المصلحة في الأجلين القصير والطويل:

في الأجل الطويل: يعتبر التحول الديمقراطي مصلحة أميركية لأنه يحقق الاستقرار ويحد من الصراعات، نظراً إلى أن الدول الديمقراطية أقل ميلاً للتورط في صراعات مع دول مجاورة وأكثر استعداداً للسلام، بينما تكون الدول غير الديمقراطية أكثر استعداداً لشن الحرب.

في الأجل القصير: يعد التحول الديمقراطي ضاراً بالمصالح الأميركية، ويزيد من عدم الاستقرار الداخلي في الدول العربية ويهدد الاستقرار الإقليمي، ويزيد من حدة المشاعر العدائية تجاه الولايات المتحدة، وقد يسمح بوصول جماعات معادية للمصالح الأميركية إلى الحكم، ويؤثر سلباً في استعداد الحكومات للتعاون الأمني مع الولايات المتحدة، وقد ينعكس سلباً على المصالح الأميركية في المنطقة ومن بينها مصالح الدولة العبرية في السلام[1].

انطلاقاً من الدراسة المشار إليها نفهم التوجه الاستباقي للغرب تجاه المنطقة إذ يتضح أن قناعات الغرب هي «أن النظم العربية ووفق معيار الديمقراطية والحكم الصالح هي نظم متخلفة غير صالحة ومعادية لتطلعات شعوبها، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى قيام الشعوب عاجلاً أم آجلاً إلى التمرد والانقلاب الاجتماعي والسياسي على هذه النظم، وهو ما قد يضر بالمصالح الأمريكية، وبعد أن دلّت المؤشرات على ضرورة التغيير وحتميته صار لزاماً على الإدارة الأمريكية التحكم في مساره قبل وقوعه».

---

(١) محمد السعيد إدريس، «الإصلاح العربي وإشكالية النموذج»، ٢٠/٠٢/٢٠٠٦م، موقع التجديد العربي، www.arabrenewal.com.

كما نجد أن إدارة «أوباما» سارت على قناعة سابقتها في مسألة دمقرطة الشرق الأوسط، حيث صرح مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الشرق الأوسط «دنيس روس» (Ross Dennis) في خطاب ألقاه أمام مجموعة «جاي ستريت» اليهودية - الأميركية في واشنطن (مارس ٢٠١١م) قائلاً[١]:

«كنا نراقب عن كثب، ومنذ فترة؛ التحديات التي تواجهنا في المنطقة، وعملياً وقع الرئيس أوباما في أوت الماضي ٢٠١٠م توجيهاً يطلب دراسة حكومية واسعة عن الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وطوال أشهر كنا نعقد اجتماعات أسبوعية نناقش خلالها مسائل الإصلاح السياسي في المنطقة، ونبحث الجهود في هذا الاتجاه ونستخلص الدروس من مناطق أخرى وندرس مختلف الخيارات والمقاربات».

ومن اللافت للانتباه أن بعض الخبراء والمثقفين أقروا أن «برنامج الديمقراطية» الخاص بالرئيس «بوش» هو من زرع بذور التغيير عندما جعل قضيّة الديمقراطية والحرية في الشرق الأوسط إحدى أولويات الأمن القومي الأميركي[٢]، فقد كتب «إليوت أبرامز» مساعد «بوش» السابق لشؤون الأمن القومي في الشرق الأوسط في صحيفة الواشنطن بوست: «إن الثورة في تونس وموجة التظاهرات العملاقة في مصر والمسيرات الأخيرة في اليمن تثبت بوضوح أنّ بوش كان محقاً»[٣].

هكذا نلاحظ أن الأحداث المتتالية في المنطقة منذ نهاية العام ٢٠١٠م هي امتداد

(١) النص منشور مقال تحت عنوان: «دنيس روس: الوضع القائم في الشرق لأوسط خطر ولا يمكن أن يستمر»، صحيفة معاريف، عدد ١/ ٠٣/ ٢٠١١م، وانظر كذلك: صحيفة هآرتس العدد الصادر في نفس اليوم.

(٢) مروان بشارة، «أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي»، مجلة سياسات عربية، الامرات العربية المتحدة، العدد ٠١، مارس ٢٠١٣، ص١٣.

(٣) تشارلز كراوثمر، «من برنامج الحرية إلى عقيدة الحرية»، واشنطن بوست، عدد ٢٠/ ٠٢/ ٢٠١١م.

لمشروع «الشرق الأوسط الكبير» في إطار تركيب جديد على المستويات السياسية والأيديولوجية والجغرافية لضمان بقاء أو وصول نخب للحكم تكون متحالفة مع المصالح الأمريكية وأكثر مرونة مع التطبيع أو في أسوأ الأحوال ممكنة من مشروع الفوضى الخلاقة الذي سيسمح بإعادة بناء الدول وفق الترتيبات الغربية وتحت غطاء التبعية بعد أن تخرج مدمرة من الحرب الأهلية (سوريا - ليبيا - العراق - اليمن) لذلك يتم العمل على عدة مستويات:

أ- على الصعيد السياسي:

كنتيجة للإصلاح أو القوة يتم إدخال نظم سياسية متناقضة مع طبيعة النظام السياسي العربي - تبني الفيدرالية أو قيام دول طائفية أو زرع دولة تنظيمات مشوهة للدولة الإسلامية - وحتى إمكانية حكم الحركات الإسلامية ذات التوجهات الليبرالية، تزامناً مع ذلك سيكون لتقديم الجغرافيا على حساب التاريخ كسياسة مستترة خلف مشروع «الشرق الأوسط الكبير»؛ أثر سلبي على العالم العربي، فبدعوى الإصلاح سيتم تفكيك بنية المجتمع العربي ومحاولة إزالة الأمة العربية من خلال ابتداع أنظمة عربية بدون ملامح أو شخصية، تلغي خصوصيات الشعوب التاريخية والحضارية، مع تفكيك البنية الفكرية العربية الإسلامية في فك الارتباط ما بين العروبة والإسلام، وثم فسخ كل على حدة من خلال إدخال عناصر ومجتمعات في نسيج المنطقة، لا هي عربية في بعضها ولا هي إسلامية ككيان الدولة العبرية فتفقدها شخصيتها، مع تمييع حالة الصراع العربي - الإسرائيلي، والعمل على تفعيل دور الكيان الصهيوني في إدارة المنطقة باعتباره الأكثر تقدماً وفي أكثر من مجال.

ب- على الصعيد الاجتماعي:

ستلعب الأيدولوجيا الصادرة عن تنشئة الأجيال الجديدة وفق نظرة معينة ناتجة

عن إصلاح التعليم تؤسس بعد حين لتغذية استرجاعية معاكسة للأيديولوجية الحاكمة لوعي الشعب العربي من العروبة والإسلام؛ انتقالاً إلى العلمانية والشرق أوسطية والتحرر والتفسخ. إن الربط بين تشجيع الديمقراطية ومجتمع المعرفة في المشروع الأمريكي سببه أن تغيير نظم الحكم بما يخدم المصالح الأمريكية يستدعي التأثير على مجال المعرفة في المنطقة، فمن أهم أسباب بقاء التخلف الراهن الخادم للغرب هو خلق تخلف وجهل من نوع جديد، ووضع مناهج تعليمية وتربوية تربط المنطقة بالقيم الغربية، تحت شعارات إصلاح المناهج التربوية ونشر المعرفة والتقدم العلمي والتقنية، من خلال تعليم الجيل الناشئ وتربيته على قيم مربوطة بالمركز الغربي، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ربط المنطقة بالمنظومة المركزية الأمريكية ربطاً فكرياً واقتصادياً واجتماعياً وعلمياً، وهو ما يفقد المنطقة خصوصياتها الأيديولوجية والثقافية والفكرية ومن ثم شخصيتها القومية وكيانها وسيادتها، وفي الاختراق الثقافي يقول الكاتب «محمد الميلي»[1]:

«يعتبر تبعية الصفوة المثقفة للمجتمعات الغربية أحد مداخل الاختراق الثقافي للمجتمع العربي، فالصفوة المثقفة تتباين مع مجتمعاتها اقتصادياً وثقافياً وربما اجتماعياً، ومن ثم تتولد لديها اهتمامات ومشكلات غير تلك التي تختص بأفراد المجتمع، ومن الطبيعي أن يتعمق ذلك إذا كانت هذه الصفوة غربية التدريب، الأمر الذي يجعلها تنظر إلى التفاعلات بعيون غربية».

ومن ثم تميل كفة الصراع الحالية بين منظومة القيم الأصيلة وتلك الغربية المصدرة للمنطقة، غير أن هذه الأخيرة ستجد هذه المرة أكثر من نخبة مغربة تتبناها وتدافع عنها،

(١) محمد الميلي، «الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي»، ورقة مقدمة إلى: ندوة الأمن العربي، التحديات الراهنة.. التطلعات المستقبلية، باريس ٩/ ١/ ١٩٩٦م، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس ١٩٩٦م، ص ١١٨-١١٩.

ستجد أجيالاً كاملة تربت على نمطها وقيمها[1].

ج- على الصعيد الاقتصادي:

إذا كان الهدف المعلن من خلال توسيع الفرص الاقتصادية ذا مظهر إنساني، فإن الحقيقة المترتبة عليه هي تعميم نمط الإنتاج والاستهلاك الرأسمالي وتوسيعه وحل أزماته، عن طريق زيادة عدد المستهلكين العالميين القادرين على شراء سلعه ومنتجاته وهو ما يزيد في أرباحه وتوسيع السوق العالمية[2]، كما أن قيام سوق شرق أوسطية - مقابل سوق عربية - سيؤدي إلى المزيد من التوسع في توزيع النفوذ والهيمنة بين التكتلات الاقتصادية العملاقة، مع الاحتفاظ بالمركز الأول عالمياً للولايات المتحدة الأميركية بحكم ما تستأثر به من تفوق مطلق على المنطقة العربية، وفي هذا السياق التحليلي يمكن فهم تسريب الأوروبيين لمشروع الشرق الأوسط الكبير للصحافة العالمية في محاولة إحراج الولايات المتحدة الأميركية، أما من الناحية الإقليمية فسيكون المركز الأول للكيان الصهيوني باعتباره يحتل الصدارة في مؤشرات التنمية في المنطقة[3].

في هذا الإطار التخطيطي تتلاقى المصالح الأمريكية والإسرائيلية في إعادة صياغة خريطة المنطقة عبر طرح صيغة ملائمة لإدخال الدولة العبرية في «منطقة ينزع عنها مواصفات الجغرافيا التاريخية وسمات التاريخ الحضاري والثقافي، ويشدد فيها على الجغرافيا الاقتصادية المعاصرة في نظام السوق العالمية، ليخلق فيها نواة سوق شرق أوسطية تتوسع بالتدريج انطلاقاً من الكيان الصهيوني كنواة ودوره كقوة جاذبة ومهيمنة

---

(١) برهان غليون، المحنة العربية، الدولة ضد الأمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣م، ص ٢٥٧.

(٢) محمد سعيد طالب، «حروب الولايات المتحدة الأمريكية الاستباقية»، مجلة الفكر السياسي، عدد ١٨-١٩، ربيع/ صيف ٢٠٠٣م، ص ٨٣.

(٣) توفيق المديني، المرجع السابق الذكر، ص١٩٩-٢٠٠.

اقتصادياً وتكنولوجياً وأمنياً ومدنياً»[1]. وهذا الطرح ليس بالجديد فقد قدمه «بنيامين نتنياهو» في كتابه «مكان تحت الشمس»، أما «شيمون بيريس» في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» فقد أشار إلى أهمية الجانب الاقتصادي في أكثر من موضع، على سبيل المثال يقول:

«التنمية الاقتصادية والاجتماعية أضحت المعيار الأساسي للديمقراطية الناجحة في الشرق الأوسط، حيث يوجد ٦٠٪ من المصادر النفطية العالمية، كما أن الشرق الأوسط يمثل سوقاً هائلة محتملة، ونجاحه إنما يفتح فرصاً لا حدود لها في المنطقة»[2].

لكن التركيز على الجوانب الاقتصادية في الفكر الصهيوني ليس وليد اللحظة فقد كتب من قبل «تيودور هرتسل» عام ١٨٩٧م في يومياته:

«يجب قيام كومنولث شرق أوسطي، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل، ودور اقتصادي قائد، وتكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية»[3].

إن الاطلاع على كتابات الإسرائيليين أمثال «بيريس» و«نتنياهو» يظهر عقدة التفوق - والتي تجسدت فعلاً اليوم - حيث يتم تقديم الدولة العبرية كدولة متقدمة مصنعة وسط محيط من التخلف العربي، ودولة ديمقراطية بين نظم دكتاتورية، وقوة عسكرية رادعة أمام التفوق العددي للعرب.

إعادة بناء علاقات السيطرة شبه الاستعمارية؛ نحو الاستبداد الجديد:

وفقاً لما تقدم يستنتج أنه سيتم استخدام تطلعات ومطالب الديمقراطية والتحرر

---

(١) وجيه كوثراني، «الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي وإشكالات راهنة»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٣، صيف ١٩٩٥م، ص ٩.

(٢) شمعون بيريس، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨-٣٩.

(٣) إنعام رعد، الصهيونية الشرق أوسطية والخطة المعاكسة، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٧م، ص ٦٢.

المرفوعة من المجتمعات العربية ضدها كمداخل لفرض السيطرة الغربية بواسطة طريقة استراتيجية استباقية تهدف إلى تحريف هذه المطالب عن معناها الحقيقي وتشكل بها نوعاً جديداً من الاستبداد ترزح تحته المنطقة، سيتطلب ذلك وقتاً لكنه سيوصل الأمة إلى حالة اغتراب كامل، وإلى تفكك في البنية الاجتماعية من خلال أفكار ومطالب في ظاهرها ليست مستحدثة بل هي جزء أساس من أفكار وأطروحات القوى السياسية العربية والأنساق الاجتماعية الأخرى مثل: الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح، والتنمية الشاملة، وإصلاح نظم التعليم، وفرص العمل والاستثمار والنمو الاقتصادي، والمرأة ودورها، والإصلاح القانوني والقضائي، والمعلومات والاتصالات، ودعم المجتمع المدني، وتقديم العون لإرساء اقتصاد السوق...

هكذا وإن لم يكن هذا المشروع مدخلاً لإنهاء الوجود العربي الحضاري المستقل؛ فإنه سيبقى في كل الأحوال من مداخل الاستبداد الجديد، فالغرب الحضاري يسعى إلى إعادة بناء وترسيخ قواعد «النظام الشرق أوسطي» شبه الاستعماري الذي يشكل جزءاً تابعاً للنظام الغربي منذ الحرب العالمية الثانية، ويشكل هذا التدخل أيضاً الوسيلة المثلى لقطع الطريق على أي تحول حقيقي نحو ديمقراطية تضمن تقرير المجتمعات العربية لمصيرها من دون ضغوط ولا تدخلات أجنبية، فالمصير العربي الحر سيكون حتماً ضد الممارسات الغربية. الدخول الفعلي في هذه المرحلة يعني الحفاظ على نظام التدخلات الأجنبية التي طبعت مصير العالم العربي وحددت اتجاهات تطور نظمه، وعمليات استتباع نخبه في الوقت نفسه خلال العقود الطويلة الماضية بعد انقضاء حقبة التحرر من السيطرة الاستعمارية، وربما سيؤدي المشروع إلى ردة فعل معاكسة للتصور العام حول التدخل الخارجي، وذلك بقدوم هذا الخطر المرتقب من الداخل العربي نفسه.

أفكار إسرائيلية، صياغة أمريكية؛ مقارنة بين نصين:

إن المقارنة بين التصور الأمريكي للإصلاح من خلال مبادرة الشرق الأوسط الجديد عام ٢٠٠٤م والتي نلمس صداها اليوم على أرض الواقع؛ وما كتبه «شمعون بيريس» في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» بعد توليه حقيبة الخارجية في حكومة «إسحاق رابين» عام ١٩٩٢م؛ يكشف تطابقاً مذهلاً بين أفكار الجانبين، فبعد أن ينظّر للسلام وما يخلقه من تعاون بين الدولة العبرية والدول العربية وبين هذه الأخيرة نفسها بما «سيغير وجه المنطقة ومناخها الأيدولوجي» يذكر «بيريس» في مؤلفه أن هدف الكيان الصهيوني النهائي هو «خلق أسرة إقليمية من الأمم ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة» - وهو ما كان متوقعاً حدوثه من خلال مشروع الإدارة الأمريكية - وسيتم ذلك حسبه عن طريق تحقيق عوامل جوهرية هي:

- إشاعة الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي؛ فالشرق الأوسط «يحتاج إلى الديمقراطية حاجة الكائن البشري للأوكسجين» وهو ما جاء في مشروع «الشرق الأوسط الكبير» تحت عنوان تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.
- التركيز على الجانب الاقتصادي؛ عن طريق تعاون إقليمي وهو ما جاء في مشروع الإدارة الأمريكية تحت عنوان «توسيع الفرص الاقتصادية».
- تحقيق الأمن القومي؛ وهو نتيجة أو محصلة تصب لصالح الدولة العبرية في كلا النصين، وذلك عن طريق إبعاد ما يسميه «بيريس» بالأصولية «التي تشق طريقها سريعاً وعميقاً في كل بلد عربي»[(١)].

---

(١) شمعون بيريس، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.

تتحقق المحصلة المشار إليها بتضافر العامل السياسي والاقتصادي، فعلى المستوى السياسي لا بد من إشاعة الديمقراطية التي تتعدى كونها مجرد عملية لحفظ الحريات الشخصية والمدنية، بل يجب أن تصب في الصالح الإسرائيلي بأن تكون أيضاً «هيئة رقابة تحرس السلام وتعمل على تبديد العوامل الكامنة وراء التحريض الأصولي»[1]، ويتحقق البعد الاقتصادي بواسطة «إنشاء منظمة تعاون إقليمية تتحرك على قاعدة فوق قومية كرد وحيد على الأصولية»[2].

يتكرر الحديث عن الأصولية عند «بيريس» بشكل ملفت للانتباه، هكذا يبدو تخوفه الواضح من انتقال تركيز العرب إلى الجانب الديني، وهو ما يوحي أن الدين الإسلامي أكثر تهديداً للدولة العبرية من القومية العربية - المعبرة عن «إرادة الأمة العربية في التحرر الوطني والقومي والوحدة والحداثة والتقدم»[3] -، ويبدو هذا واضحاً بالتمعن والمقارنة بين النتائج التي حققتها الدول العربية في حروبها مع العدو الإسرائيلي؛ وما حققته المقاومة الإسلامية وما تحققه في فلسطين كآخر شكل من أشكال الرد العربي، وهو ما يجعلها ربما خط الدفاع الأخير للأمة تجاه الأطماع الصهيونية. يقول «شمعون بيريس»[4]:

«حضور الأصولية وهي حركة مناهضة للديمقراطية في الجوهر حتى حين تستخدم شعارات ديمقراطية، يزيد في صعوبة إدخال العمليات الديمقراطية».

ويكتب في موضع آخر متظاهراً[5]:

---

(١) المرجع نفسه، ص٦٥.

(٢) المرجع نفسه، ص٦٣.

(٣) محمد سعيد طالب، «القومية العربية في مواجهة مرحلة العولمة»، مجلة الفكر السياسي، دمشق، ٢٠٠٦م، عدد ٢٥، ص ٨٥.

(٤) شمعون بيريس، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧.

(٥) شمعون بيريس، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

«ما من أحد يستطيع أن يفهم الحضارة العربية على نحو كامل ما لم يأخذ في الحسبان ما أسهمت به الثقافة الإسلامية.. أما الآن وفي ظل لجوء العديدين إلى الأصولية نشهد حركة إسلامية تسعى إلى مناهضة الفتح والثقافة الغربية.. وتدعو إلى استخدام القوة لإقامة جمهورية إسلامية سلطوية قمعية على النمط الإيراني».

فإذا كانت الإدارة الأمريكية تسعى لفرض الديمقراطية من الخارج ومن ورائها تمكين الدولة العبرية التي تريد سلاماً من جانب واحد - الجانب العربي - فإن التحدي الداخلي الأكبر قد ينبع من الحركات الإسلامية، وهو ما يعبر عنه «شمعون بيريس» هنا، وهو ما تنبهت إليه مراكز الأبحاث الأمريكية التي أوصت بدعم حركات «الإسلام السياسي» ذات التوجه الليبرالي كما سبق تبيانه، وهو ما حدث نسبياً من خلال استفادة حركات إسلامية أكثر وسطية وتفتحاً من موجة ثورات الربيع العربي[١]، ووضعها أمام محكمة الجماهير بعد فشلها في مواجهة الإرث الثقيل للأنظمة الاستبدادية، وهو ما حدث مع الإخوان في مصر حيث كانت نتيجة حكمهم القصير هي موجة عكسية بعد انتفاضة متواصلة تم التخوف من الانتقال من قبضة نظام تسلطي لآخر، فبعد تسلطية مبارك الموروثة عن سابقيه انتقلت إلى نظام وصف من قبل خصومه بالديني؛ افتُرِضَ فيه الانتقال الحتمي إلى التسلطية فتم الانقلاب عليه والرجوع مرة أخرى في تاريخ مصر إلى حكم العسكر[٢]. وان كان الأمر أكثر اعتدالاً وسلمية مع النهضة التونسية[٣] إلا أنها

(١) المنصف وناس، «عناصر أولية للمقارنة بين الثورتين في مصر وتونس»، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ٣٤، ربيع ٢٠١٢، ص ١٤٢-١٤٣.

(٢) انظر:

Nathan Brown, When Victory is Not an Option: Islamist Movements in Arab Politics Ithaca; London: Cornell University Press, 2012, pp.19-20.

(٣) بهي الدين حسن، «آفاق الربيع العربي في ظل خريف مبكر للإسلام السياسي»، في كتاب: عصام الدين محمد حسن، (وآخرون)، آلام المخاض؛ حقوق الإنسان في العالم العربي التقرير السنوي ٢٠١٢، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٣، ص ٢٢-٢٣.

عرفت المآل نفسه عن طريق معاقبة الجماهير المحتجة سلمياً عن الأداء الحكومي، وما حركة العدالة والتنمية في المغرب عن ذلك ببعيد، هكذا وفي إطار إعادة الهندسة يتم حالياً إفراغ الجماهير من الشحنة العاطفية تجاه الحركة الإسلامية ومن ثم إزاحتها كخيار أو كبديل بعد فشلها في إدارة تناقضات الحكم لنقص الخبرة أو لثقل الإرث، والفائز الأكبر هو الغرب الحضاري والكيان الصهيوني الذي سيزيح أكبر تيار معادٍ له بعد أن تأكدت الجماهير من قصور التيار القومي الوطني التحرري، وهذه دون شك هي إحدى النتائج المهمة للربيع العربي في إعادة صياغة مستقبل المنطقة والتمكين للمشروعين الليبرالي والصهيوني.

وهنا نصل لكون التصور الأمريكي ليس إلا صياغة علنية وجديدة لنظرة قديمة مستترة للسياسات «الأمريكية - الإسرائيلية» تجاه المنطقة العربية؛ تتلاقى فيها الأطماع الصهيونية العالمية ومصالح الرأسمالية الغربية، يحدث ذلك ضمن ثوابت الاستراتيجية الأميركية التي تخوض معركة التغلغل والسيطرة على العالم العربي بأساليب مختلفة من أجل ضمان أمن وتفوق الكيان الصهيوني.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

أ- الكتب باللغة العربية:

١. بيريس؛ شمعون، الشرق الأوسط الجديد، (ترجمة محمد حلمي عبد الحفيظ)، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤م.

٢. الجراد؛ خلف محمد، الأبعاد الفكريّة والعلميّة - التقنيّة للصراع العربي - الصهيوني، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٠م.

٣. حسن؛ عصام الدين محمد، (وآخرون)، آلام المخاض؛ حقوق الإنسان في العالم العربي التقرير السنوي ٢٠١٢م، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٣م.

٤. الحلاق؛ محمد راتب، نحــن والآخــر؛ دراسة في بعض الثنائيات المتداولة في الفكر العربي الحديث والمعاصر، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧م.

٥. داود؛ أحمد يوسف، رقصة الشيطان برنامج العمل الصهيوني نصف القرن المقبل، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨م.

٦. رعد؛ إنعام، الصهيونية الشرق أوسطية والخطة المعاكسة، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٧م.

٧. الشطي؛ إسماعيل، (وآخرون)، مداخل الانتقال إلى الديموقراطية في البلدان العربية، ط٢، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥م.

٨. غليون؛ برهان، المحنة العربية، الدولة ضد الأمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣م.

٩. قدوري؛ زبير سلطان، السلام في المشروع الصهيوني؛ مصر نموذجاً، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠١م.

١٠. المديني؛ توفيق، وجه الرأسمالية الجديد، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٤م.

١١. المسيري؛ عبد الوهاب، مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٣.

١٢. نوفل؛ أحمد سعيد، الظاهر؛ أحمد جمال، الوطن العربي والتحديات المعاصرة، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ٢٠٠٧م.

ب- الكتب باللغة الإنجليزية:

1. Brown, Nathan, When Victory is Not an Option: Islamist Movements in Arab Politics Ithaca; London: Cornell University Press, 2012.
2. Dabashi , Hamed, The Arab Spring: end of Postcolonialism ,London: Dar-Zed ,2012.

ج- الكتب باللغة الفرنسية:

1. Azoury , Nadjin, Le réveil de la nation arab , Paris: édition Paris, 1905.

ثانياً: الدوريات:

أ- المجلات:

١. بشارة؛ مروان، «أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي»، مجلة سياسات عربية، الإمارات العربية المتحدة، العدد ٠١، مارس ٢٠١٣م.

٢. حداد؛ معين، «مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا والجيوبوليتيكا»، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد ٣٣، سبتمبر ١٩٩٤م.

٣. طالب؛ محمد سعيد، «القومية العربية في مواجهة مرحلة العولمة»، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد ٢٥، ٢٠٠٦م.

٤. طالب؛ محمد سعيد، «حروب الولايات المتحدة الأمريكية الاستباقية»، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد ١٨ – ١٩، ربيع/ صيف ٢٠٠٣م.

٥. كوثراني؛ وجيه، «الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي وإشكالات راهنة»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٣، صيف ١٩٩٥م.

٦. لعروسي؛ محمد عصام، «الحراك السياسي العربي: هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟»، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣٩٣، نوفمبر ٢٠١١م.

٧. محمد؛ حسن، «الوطن العربي من التجزئة إلى التفتيت»، مجلة الباحث العربي، لندن، العدد ١٣، ١٩٩٩م.

٨. وناس؛ المنصف، «عناصر أولية للمقارنة بين الثورتين في مصر وتونس»، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ٣٤، ربيع ٢٠١٢م.



ب- الجرائد:

١. واشنطن بوست، عدد ٢٠/ ٠٢/ ٢٠١١م.

٢. صحيفة معاريف، عدد ١/ ٠٣/ ٢٠١١م.

٣. صحيفة هآرتس، عدد ١/ ٠٣/ ٢٠١١م.

ثالثاً: الدراسات غير المنشورة:

أ- الأطروحات:

١. لونيسي؛ إبراهيم، «التجربة الديمقراطية في الوطن العربي:الجزائر نموذجاً ١٩٥٢-١٩٩٢م»، أطروحة دكتوراه، (الجزائر: قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر).

ب- أعمال الندوات:

١. أحمد؛ محمد سيد، «الشرق أوسطية: الأبعاد السياسة والثقافية»، في: نادية مصطفى (محرر)، «مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة»، أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، القاهرة: ٧-٩ ديسمبر ١٩٩٦م، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧م.

٢. الميلي؛ محمد، «الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي»، ورقة مقدمة إلى: ندوة الأمن العربي، التحديات الراهنة.. التطلعات المستقبلية، باريس ٩/ ١/ ١٩٩٦م، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس ١٩٩٦م.

رابعاً: شبكة الإنترنت:

١. ثابت؛ أحمد، «الشرق الأوسط الكبير»، ٤/ ٣/ ٢٠٠٤م، موقع إسلام أون لاين، www.islamonline.net.

٢. العلاف؛ إبراهيم خليل، «الشرق الأوسط: رؤية تاريخية سياسية»، ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٦م، موقع سوريا للقضاء والمحاماة، www.alnazaha.net.

٣. إدريس؛ محمد السعيد، «الإصلاح العربي وإشكالية النموذج»، ٢٠/ ٠٢/ ٢٠٠٦م، موقع التجديد العربي، www.arabrenewal.com.

سايكس - بيكو جديدة: الانتفاضات العربية وتحدي الصهيونية العالمية

» د. ناجي محمد الهتّاش

أستاذ بكلية العلوم السياسية - جامعة تكريت - العراق.

مقدمة

يسود جدل كبير بين المعارضين والمؤمنين بنظرية المؤامرة، ورغم حدته إلا أن هناك إقراراً بأن الصهيونية العالمية كانت حاضرة وما تزال في المشهد السياسي الإقليمي العربي القديم منه والجديد، تخطط ثم تنفذ بالاتجاه الذي يخدم مشروع كيان دولتها الذي أوجدته قبل خمسين عاماً من قيامه الفعلي والمادي بالتعاون مع الدول الكبرى المؤثرة في السياسة الدولية، كما أنها تتكيف مع التحولات التي تواجه مخططاتها وتحاول دفعها نحو أهدافها بمختلف الوسائل.

وقد سهلت اتفاقية التقسيم سايكس - بيكو ١٩١٦، كثيراً لقيام الكيان الصهيوني، إلا أن الصهيونية العالمية كانت ترغب بالتفتيت لا التقسيم، وهو ما عبرت عنه وما زالت منطلقاتها الفكرية على لسان مفكريها، بأن تقسيم المنطقة جغرافياً ليس هو الحل الناجع، وإنما التقسيم على أساس مكونات هذه المنطقة الدينية، والعرقية، والطائفية، بما يوفر للكيان الصهيوني مشروعية أكثر في الوجود بين عشرات الطوائف والأجناس الأخرى، ويوفر له وضعاً أكثر أمناً، وعليه استمرت الصهيونية العالمية في التخطيط لتحقيق هذا الهدف، حتى أنه فاقَ هدف نقاء يهودية الكيان، لذا لم تتوانَ في استثمار الظروف الإقليمية والدولية لتحقيق التفتيت.

وعندما نتصفح تأريخ المنطقة الحديث والمعاصر، وسياق التحولات التي مرّت بها وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي - الصهيوني؛ نلاحظ أن جل نتائج هذه الأحداث قد تم استثماره في غير مصلحة العرب، وآخرها الحرب على ما يسمى بالإرهاب، لتشويه الإسلام والعروبة معاً، ومن ثم النفاذ باتجاه الهدف، فكانت بدايته احتلال العراق الذي وُصِف بالزلزال الأعنف منذ احتلال فلسطين، ومن ثم إدخال المنطقة بفوضى عارمة أرادت بها الولايات المتحدة أن تكون من وجهة نظرها ومن ورائها الصهيونية، فوضى

خلاقة، أو بناءة، في إعادة رسم خريطة جديدة لشرق أوسط كبير وبقيادة صهيونية، وبتنظير الصهيونيين «برنارد لويس» و «نتان شرانسكي».

وبعدما فشل المحافظون الجدد ممثلين في إدارة بوش الابن في تجسيد كل ما يصبون إليه على أرض الواقع بعد الانتكاسات التي اعترضت مشروعهم في العراق وارتداداتها على الولايات المتحدة الأمريكية؛ بالموازاة مع التحولات الدولية وصعود قوى منافسة للهيمنة الأمريكية؛ جاءت الانتفاضات العربية في بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين لتعقد من تلك الاستراتيجية بعدما أصبحت الأنظمة العربية مهددة بالسقوط وصعود قوى سياسية معارضة للمشاريع الأجنبية ومعبرة عن طموحات شعوبها، غير أن المخططات الأجنبية لم تستسلم للواقع الجديد وتسعى لمواصلة مخططاتها بعد تمكنها من حرف تلك الانتفاضات عن مسار شعاراتها الأولى، وأضحت الظروف الحالية أكثر مواءمة لمخطط التفتيت الذي لطالما سعت إليه.

تأسيساً على هذا نطرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر المشروع الصهيوني على الانتفاضات العربية؟

المحور الأول: الإدراك الصهيوني للمحيط العربي

يدرك الجميع وأولهم العرب وكذلك الصهيونية، بأن قوة الأخيرة ليست فقط فيما تملكه من إمكانيات عسكرية وتكنولوجية، وأن الضعف العربي ليس في افتقار العرب لهذه الإمكانيات، ولكن هناك عامل مهم ومرتكز أساس تعاملت معه الصهيونية العالمية ومن بعدها الكيان الصهيوني بكل أهمية وجدية، ووجدتا فيه عاملاً مهماً لزيادة قوة الضعف العربي، ألا وهو سياسة التفتيت، فهي الكفيلة في قيام الكيان الصهيوني واستمرار وجوده وتعزيز مكانته الإقليمية، وبالمقابل فهي وسيلة ناجعة لقتل ووأد أي عمل أو تقارب وحدوي عربي. وبذلك يلتقي المشروعان الاستعماريان الصهيوني والغربي، فقد حُددَ للكيان الصهيوني دور مهم في المنطقة وهو التصدي للأنظمة الوطنية والقومية، وهو ما أشار إليه الرئيس الأمريكي الأسبق ترومان، عقب إعلان قيام الكيان الصهيوني بقوله: «لقد قامت إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط لكي تتصدى لتيار النعرة الوطنية، فإذا لم تستطع هذا فلا أمل من أن تجتذبه بعيداً عن مصالح البترول الأمريكي في الشرق الأوسط»[1].

١ . بداية الفكرة والتخطيط:

إذا كانت اتفاقية سايكس - بيكو هي التي أرست الواقع المجزأ الحالي للوطن العربي بتوزيع تركة الدولة العثمانية على خلفية هزيمة الأخيرة في الحرب العالمية الأولى، إلا أن التخطيط لهذا الواقع العربي كان قد تم مسبقاً من قبل قائدة الغرب في حينه بريطانيا العظمى، ففي ١٩٠٥ وجّهت الحكومة البريطانية الدعوة لكل من هولندا،

(١) نقلًا عن: صلاح منتصر، الاستراتيجية البترولية الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد أكتوبر، ١٩٧٠، ص ١٥.

وفرنسا، وبلجيكا، وإسبانيا، وإيطاليا لعقد مؤتمر أوربي الهدف منه وضع سياسة لهذه الدول الاستعمارية تجاه العالم، وخاصة المنطقة العربية، وقد تمخض عنه وثيقة صدرت في ١٩٠٧، سميت وثيقة «كامبل بنرمان» نسبة إلى رئيس الوزراء البريطاني جاء في نصها: «إن إقامة حاجز بشري قوي غريب على الجسر البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطهما معاً بالبحر الأبيض المتوسط بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة عدوة لشعب المنطقة وصديقة للدول الأوروبية ومصالحها؛ هو التنفيذ العملي العاجل للوسائل والسبل المقترحة»[1]. لقد كانت هذه الدعوة واضحة لإقامة دولة في فلسطين بالتعاون مع المنظمة الصهيونية وهي «دولة إسرائيل»، لتفصل الجزء الإفريقي عن الجزء الآسيوي للعرب وتكون معادية لهم وتحول دون تحقيق أي تقارب وحدوي بينهم وإبقائهم مفككين ومتخلفين. لقد شكل هذا المؤتمر أساساً لمؤتمرات مهمة أثرت في طبيعة وشكل المنطقة منه سايكس - بيكو ١٩١٦، وعد بلفور ١٩١٧، فرساي ١٩١٩، سان ريمو ١٩٢٠، مروراً بقرار التقسيم ١٨١ عام ١٩٤٧، ومن ثم إقامة الكيان الصهيوني ١٩٤٨.

٢. الصهيونية العالمية: نظرة مختلفة لسايكس - بيكو:

بعد انتصار الحلفاء على دول المحور في الحرب العالمية الأولى وقبل الإعلان الرسمي لانتهاء هذه الحرب، عُقدت اتفاقية سايكس - بيكو في ١٩١٦، وبعيداً عن الدخول في تفاصيلها، فقد تم تقاسم تركة الدولة العثمانية في المشرق العربي بين فرنسا وبريطانيا، على الأساس الجغرافي، إذ وضِع العراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني، والشام (سوريا ولبنان) تحت الانتداب الفرنسي.

---

(١) عرب لطفي، لا تنسوا أبداً وثيقة كامبل بنرمان، مجلة الوعي العربي، عمان، ٨/ ١/ ٢٠١٣.

إن نتائج الحرب العالمية الأولى وعلى الرغم من أنها كانت الفرصة الذهبية للصهيونية العالمية لتنفيذ وثيقة «كامبل بنرمان» وأن مخططها يسير في الطريق الصحيح الذي أعلن عنه في مؤتمرها العالمي في بازل في ١٨٩٧؛ إلا أنها على ما يبدو لم يرق لها شكل التقسيم الذي أقرته الاتفاقية، إذ تشير بعض المصادر إلى أن المنظمة الصهيونية العالمية عند حضورها مؤتمر السلام في فرساي ١٩١٩، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى قدمت خريطة جيوسياسية مغايرة لسايكس - بيكو إلى المؤتمر، تتلخص في ضرورة العمل على إثارة الانقسامات الإثنية والمذهبية وتفتيت الدول والكيانات السياسية القائمة بدءاً من لبنان، مروراً بسوريا والعراق ومصر والسودان والأردن الذي سيتحول إلى دولة فلسطينية قابلة للوجود بعد أن ينتقل إليه غالبية السكان من فلسطين[١]. بمعنى إذا كانت اتفاقية سايكس - بيكو قد جزأت المنطقة العربية إلى دول على أساس جغرافي، فإن الصهيونية العالمية أرادت تفتيت هذا الواقع العربي المجزأ إلى كيانات أصغر على أساس عرقي وطائفي، وهو هدف ما زال قائماً يعمل عليه الكيان الصهيوني في تصديه لأي حالة نهوض قومي عربي.

وهكذا تم ربط سياسة الكيان الصهيوني بسياسة الدول الاستعمارية انطلاقاً من الأهداف والمصالح المشتركة التي ترى في الوحدة العربية أو أي تقارب عربي خطراً عليهما. فكانت الطروحات الصهيونية والإسرائيلية تُجمع على ضرورة تفتيت الأقطار العربية إلى

(١) كشفت مذكرات موشي شارين التي نُشرت بعد وفاته عن خطط صهيونية مبكرة لتقسيم لبنان تم مناقشتها في أحد اجتماعات مجلس الوزراء عام ١٩٥٠، ضمن مشروع لتقسيم الدول العربية وتشجيع الأقليات على الانفصال. انظر بهذا الصدد: سيد يس، دراسة تحليلية في ندوة صراع القرن (الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام) عمان: مؤسسة عبدالحميد شومان، ١٩٩٩م، ص ١١. ودارا باخوس الفغالي، تخوف أوربي من مخطط صهيوني لتفتيت المنطقة، شبكة الصحافة غير المنحازة www.voltaire.net

دويلات هشة، ولأجل هذا طرحت الكثير من السيناريوهات والاستراتيجيات، نذكر منها:

١. وثيقة أوديد يانون (Yinon Oded):

نُشرت في مجلة الحركة الصهيونية في ١٩٨٢م تحت عنوان (Is- For Astratgy rael in The 1980) ودعا فيها صراحة إلى تقسيم وبلقنة العالم العربي إلى كانتونات سياسية[١].

٢. ندوة مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط:

في ١٩٩٠ عقد مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط ندوة، دعا فيها الاستراتيجي الصهيوني يحزقيل درور؛ الكيان الصهيوني لغرض تحقيق أهدافه في تفتيت المجزأ العربي أن يتبع استراتيجية عظمى تستند إلى ما يلي[٢]:

- تقويض الكيانات العربية وإسقاط نظمها السياسية وخاصة تلك التي تعارض المشروع الصهيوني والتسوية مع الكيان الصهيوني.
- إثارة الحروب والنزاعات بين الدول العربية.
- تفتيت التجمعات العربية من الداخل عن طريق دعم الجماعات الإثنية والطائفية غير العربية وغير الإسلامية.
- تدعيم علاقات الكيان الصهيوني مع الدول الإقليمية غير العربية.

(١) ينظر: ناظم عبد الواحد جاسور، المشروع العربي والمشاريع الغربية والصهيونية المضادة، مجلة آفاق استراتيجية، بغداد، العدد ١، أيلول ٢٠٠٠، ص ص ٦٣-٦٤.
(٢) المرجع نفسه، ص ٦٥.

٣. ندوة مركز بارا يلان:

بتاريخ ٢٠/٥/١٩٩٢ نظم مركز بارا يلان للأبحاث الاستراتيجية وبالتعاون مع مركز الأبحاث السياسية بوزارة الخارجية الصهيونية ندوة (موقف إسرائيل من الجماعات الإثنية والطائفية في الوطن العربي)، وأكدت الندوة ضرورة تقديم الدعم العسكري للأقليات داخل الوطن العربي، لأن مصلحة الكيان الصهيوني تكمن في تكريس الصراعات في الوطن العربي بشكل أقوى وأعنف من السابق[١][٢].

٤. مخطط برنارد لويس:

بتكليف من البانتغون قدم برنارد لويس وهو مستشرق بريطاني الأصل، يهودي الديانة، صهيوني الانتماء والهوى، أمريكي الجنسية، من ألد أعداء العرب والمسلمين[٣]، وكان منظّراً في شؤون الشرق الأوسط في إدارتي بوش الأب والابن في تأجيج العداء ضد العرب والإسلام، وضرورة ضربهم واحتلالهم مرة أخرى[٤]؛ مشروعاً لتفكيك الدول العربية والإسلامية إلى كانتونات عرقية، ودينية، ومذهبية، وطائفية، وفي ١٩٨٣ وافق

---

(١) انظر: ندوة موقف إسرائيل من الجماعات الإثنية والطائفية في الوطن العربي، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر، القاهرة، مركز الدار العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠.

(٢) للمزيد حول علاقة الكيان الصهيوني بأكراد العراق، ينظر: أوري جوربائيل، دعم إسرائيل للحركة الكردية قبل وبعد حرب الخليج، في ندوة موقف إسرائيل، المصدر السابق، ص ٤٤، وأيضاً: وليد ناصر، الأكراد وإسرائيل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٣٥، ١٩٩٩م ص ١٢٩.

(٣) لتفاصيل أكثر عن سيرته الذاتية ينظر: صافي الياسري، برنارد لويس وسايكس - بيكو الجديدة، الحوار المتمدن، ٢٢/١٢/٢٠١٥

وفتحي شهاب الدين، اصحوا يا مسلمين...مخطط برنارد لويس لتفتيت العالم الإسلامي، متاح على الرابط:

lmth.4166_tsop-golb101102moc.topsgolb.eerfazgptth

(٤) نقلًا عن المصدرين السابقين.

الكونغرس الأمريكي بالإجماع في جلسة سرية على مشروع لويس، واعتماده في ملفات السياسة الأمريكية والاستراتيجية، وقد تناولت العشرات من المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت هذا المشروع مع خرائطه[1]:

(١) تتمثل الخطوط العريضة للمشروع في تقسيم مصر: **إلى أربع دويلات**: سيناء وشرق الدلتا تحت النفوذ الإسرائيلي. الدولة المسيحية وعاصمتها الإسكندرية. النوبة المتكامل مع الأراضي السودانية الشمالية، عاصمتها أسوان. مصر الإسلامية، وعاصمتها القاهرة. **وتقسيم السودان وإقامة أربع دويلات**: النوبة عاصمتها أسوان. الشمال السوداني الإسلامي. دولة الجنوب المسيحي، وقد تم فصلها فعلياً عن السودان، وأعلن استقلالها في ٢٠١١. دارفور. **وتفكيك ليبيا والجزائر والمغرب وإقامة دويلات**: دولة البربر: على امتداد دويلة النوبة بمصر والسودان. دويلة البوليساريو. الباقي دويلات المغرب والجزائر وتونس وليبيا. **أما شبه الجزيرة العربية والخليج فيتم إلغاء** الكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان واليمن والإمارات العربية من الخريطة ومحو وجودها الدستوري بحيث تتضمن شبه الجزيرة والخليج ثلاث دويلات فقط وهي: دويلة الإحساء الشيعية: وتضم= =الكويت والإمارات وقطر وعمان والبحرين. دويلة نجد السنية. دويلة الحجاز السنية. **فضلاً عن تفكيك العراق على أسس عرقية ودينية ومذهبية إلى ثلاث دويلات**:دويلة شيعية في الجنوب حول البصرة. دويلة سنية في وسط العراق حول بغداد. دويلة كردية في الشمال والشمال الشرقي حول الموصل تقوم على أجزاء من الأراضي العراقية والإيرانية والسورية والتركية والسوفيتية سابقاً. **وتقسيم سوريا إلي أقاليم متمايزة عرقياً أو دينياً أو مذهبياً إلى أربع دويلات**: دولة علوية شيعية على امتداد الشاطئ. دولة سنية في منطقة حلب. دولة سنية حول دمشق. دولة الدروز في الجولان ولبنان والأراضي الجنوبية السورية وشرق الأردن. **وتقسيم لبنان إلي ثمانية كانتونات عرقية ومذهبية ودينية**: دويلة سنية في الشمال عاصمتها طرابلس. دويلة مارونية شمالاً عاصمتها جونيه. دويلة سهل البقاع العلوية عاصمتها بعلبك خاضعة للنفوذ السوري شرق لبنان. بيروت الدولية المدوّلة. كانتون فلسطيني حول صيدا وحتى نهر الليطاني تسيطر عليه منظمة التحرير الفلسطينية. كانتون كتائبي في الجنوب والتي تشمل مسيحيين ونصف مليون من الشيعة. دويلة درزية في أجزاء من الأراضي اللبنانية والسورية والفلسطينية المحتلة. كانتون مسيحي تحت النفوذ الإسرائيلي. **وأخيراً تصفية الأردن ونقل السلطة للفلسطينيين، وابتلاع فلسطين بالكامل**. تناولت العديد من المواقع على شبكة الإنترنت هذا المخطط بخرائطه وبشكل لافت للنظر. ينظر بهذا الشأن على سبيل المثال المصدرين السابقين، و:

www.sasapost.com/sykes-picot

https://www.youtube.com/watch?v=tRNErlJTcMg.

http://avb.s-oman.net/showthread.php?t=1832314

لقد وضع هؤلاء الباحثون والساسة الإسرائيليون نصب أعينهم ضرورة تفتيت وتشظية الوحدات السياسية العربية وإفراد سيناريوهات متعددة تطال جميع الأقطار العربية وخاصة تلك المؤثرة فيها وذات الوزن السياسي والعسكري. وما يمكن استنتاجه هنا، هو أن الإدراك الصهيوني للوضع في الشرق الأوسط يرى أن الكيان الصهيوني لا يستطيع توفير الأوضاع المثلى لصيانة أمنه، والانطلاقة بوصفه قوة إقليمية فعّالة إلاّ بإضعاف دول المنطقة وتجزئتها لتحقيق هدفين:

الأول: إيجاد نوع من التجانس بين منطق وجود الكيان الصهيوني والمنطق الذي سوف يسود في المنطقة. إن إبقاء المنطقة ذات صبغة عربية إسلامية وبحجم دوله الحالية لا يخدم بأي حال من الأحوال الوجود الصهيوني، وإن تفتيت هذه الدول على الأساس الديني، والعرقي، والطائفي، والإثني، وربما حتى القبلي، سيصور للعالم أن هذه المنطقة لا تحمل تاريخاً واحداً مشتركاً لسكانها، ولا ديناً واحداً، ولا لغة، وعندما يوجد الكيان الصهيوني فيها على هذا الشكل، فإن وجوده سيكون طبيعياً مع سائر الشعوب الأخرى، بمعنى أن يمحى تاريخ وإرث وحضارة هذه المنطقة لكي يعيش الكيان الصهيوني فيها وعلى وفق الصورة التي خططت لها الصهيونية العالمية.

الهدف الآخر: لغرض تحقيق الهدف الأول فلا بد من إضعاف دول المنطقة، سواء باتباع سياسة التفتيت، ابتداء بالدول الأكثر عداء للكيان الصهيوني، أو استغلال وإذكاء الصراعات بين دول المنطقة.

المحور الثاني: الفوضى (الخلاقة): من ١١ أيلول إلى احتلال العراق

بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ تصاعدت الأصوات في الغرب من الذين تحدثوا عن مخاوفهم من الإسلام، وصحة وقوع التصادم الحضاري معه، وتصويره على أنه تهديد عالمي جديد، معتبرة هذه الهجمات على أنها صراع أنثولوجي بين الغرب والإسلام[١]، ويذهب برنارد لويس في كتابه (أيـن مكمن الخطأ؟) أن السبب وراء إقدام المسلمين على ارتكاب أحداث ١١ أيلول هو لأنهم مسلمون لا أكثر ولا أقل، ولكراهيتهم أمريكا والرغبة في الانتقام منها[٢]. وهو بذلك يريد إيصال رسالة فحواها أن هناك أشياء متأصلة وعميقة في نفسية المسلمين وعقليتهم تجعلهم يتصرفون على هذا النحو، وهو ما ذهب إليه زبيغنيو برنجسكي، من أن فعالية وحيوية الأصولية الإسلامية تتغذى من الكراهية المعادية للغرب[٣].

واستغلت الصهيونية العالمية ومؤيدوها للترويج لفكرة أن الإسلام هو العدو الأكبر للغرب، وتضخيم خطره في عقلية الأمريكيين، على أن هناك صراعاً حضارياً بين الإسـلام والإرث اليهودي والمسيحي، وأن ثمة حاجـة ملحـة لمواجهة المسلمين الذين يكنون حقداً تاريخياً متأصلاً ضد قيم هذا الإرث[٤]، وتصعيد مشاعر النقمة

(١) محمد سعدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

(٢) خلف الجواد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٤-٨٥.

(٣) زبيغنيو برنجسكي، الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤)، ص ٦٨.

(٤) للاستفاضة حول دور الصهيونية في تصعيد العداء ضد المسلمين ينظر: يوسف عماد، أروى الصباغ، مستقبل السياسة الدولية تجاه الشرق الأوسط، دراسات عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد ١٧، ١٩٩٦، ص ٣١، د. محمد سعدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨، برنامج بلا حدود، لقاء مع عضو مجلس النواب الأمريكي السابق ديفيد بوك، محطة الجزيرة الفضائية، ١٣/ ١١/ ٢٠٠٢. عيسى اليازجي، المسيحية المتهودة في خدمـة الصهيونيـة العالمية، (دمشق : الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٤) ص ١١٦.

واللوعة والتعطش للانتقام من المسلمين، والتصوير بأن ما عانته أمريكا من عمليات إرهابية هو نفس ما عاناه اليهود في (الهولوكوست) على يد النازية، وهو نفس ما يعانيه الكيان الصهيوني من الإرهاب اليوم، وعليه توجد ضرورة لشن الحرب ضده في الشرق الأوسط[1]، بل يذهب أحد الصهاينة أبعد من ذلك عندما يطلب من الغرب وضع استراتيجية رادعة ضد المسلمين تستهدف ضرب رموز الإسلام وفي مقدمتها الكعبة الشريفة بيت الله الحرام[2]، يساندهم في ذلك أصدقاؤهم من المحافظين الجدد أمثال آن كولتر التي تقول: «يتعين علينا أن نغزو بلادهم - أي المسلمين - ونقتل زعماؤهم ونحولهم إلى المسيحية»[3]. وبالمقابل راح الإعلام الأمريكي المسيطر عليه من قبل اليهود، يبرز القضية اليهودية على أنها قضية شعب مضطهد عبر التاريخ، وأنه شعب نشط وذكي ومحب للسلام ويريد العيش بوئام مع جيرانه الذين يعملون على سحقه والقضاء عليه[4]، على الرغم مما اقترفه الكيان الصهيوني وما زال من جرائم وإرهاب دولة منظم ضد الدول العربية والشعب الفلسطيني وبدعم أمريكي، وتصوير المقاومة التي تقوم بها المنظمات الفلسطينية للاحتلال الصهيوني على أنه إرهاب، وبذلك نجح الكيان الصهيوني على جعل صراعه مع الفلسطينيين ضمن دائرة الصراع الفكري والحضاري للإرهاب، ودفع الولايات المتحدة إلى إدراج المنظمات الفلسطينية في مقدمة المنظمات الإرهابية، وهكذا تم ربط القضية الفلسطينية بالحملة العالمية ضد الإرهاب.

---

(١) إدوارد سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣، نواف الموسوي، كلوفيس مقصود، العرب والعالم بعد ١١ أيلول، الحلقة النقاشية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢٠٠٤،٢)، ص ٣٩، ص ٥١ على التوالي.

(٢) ريوفن كورت، وقت مواجهة مكة، ترجمة موقع المركز الفلسطيني للإعلام على شبكة الإنترنت، ٢٥/٩/٢٠٠١م.

(3) Nicholas D. christor, Bigotry in Islam, New York Times, 9/7/2002.

(٤) خلف الجراد، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

تأكدت حقيقة التوظيف الأمريكي (ومن ورائه الصهيونية العالمية) لأحداث الحادي عشر سبتمبر منذ الوهلة الأولى عندما سعت إدارة بوش الابن للربط بين القاعدة ونظام صدام حسين، ورغم عدم وجود أي أدلة لذلك إلا أن المحافظين الجدد استمروا في مخططهم وتم غزو العراق بالعدد من الحجج التي تبين لاحقاً أنها كانت عبارة عن أكاذيب؛ خاصة قصة أسلحة الدمار الشامل. ومعلوم أن الإدارة الأمريكية سارت في تنفيذ خطة غزو العراق، لا لتدعيم واقع راهن، إنما لتغييره، فكان شعار الحرب إزالة واحد من الأنظمة الأكثر استمراراً في الحكم[1]، إذ لن يتحقق أي تقدم يذكر في المنطقة دون التخلص من صدام حسين ونظامه[2]، والذي سيحمل معه رسالة مهمة مفادها أنها تريد استخدام التغيير في العراق منطلقاً لإحداث تغييرات أخرى في المنطقة، وهو ما عبر عنه كولن باول - وزير الخارجية الأمريكية السابق، من أن التغيير سيبدأ فعلاً في الشرق الأوسط مع عملية (تحرير) العراق، الذي اعتبره زلزالاً إقليمياً أحدث تبدلاً عميقاً في المعالم السياسية للمنطقة[3].

إذاً التغيير يجب أن يبدأ من العراق، ذلك أنه يمثل أهمية استراتيجية للولايات المتحدة لكونه يمثل القلب لمنطقة الشرق الأوسط، حسب ما يراه أستاذ التاريخ الأمريكي وليم هملتون[4]. وهو ما حصل فعلاً، فبعد الاحتلال، لم يقتصر التدمير على

(١) مارتن كريمر، بعد حرب العراق، حلقة نقاشية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٤، آب ٢٠٠٣، ص ١١٩.
(٢) لوران مورافيتش، نحو استراتيجية بديلة للحرب ضد الإرهاب، المتابع الاستراتيجي، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، العدد ٧، ٢٠٠٥، ص ٦.
(٣) برادلي أ.تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد أيلول، ترجمة د.عماد فوزي شعيب، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط١، ٢٠٠٤)، ص ص ٣٧-٣٨.
(٤) أحمد سليم البرصان، الشرق الأوسط، إعادة للتفكير، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الإلكترونية، يناير، ٢٠٠٦.

البنى التحتية والاقتصاد، وإنما وحسب نظرية شرانسكي، أُدخِل العراق في فوضى الفتنة الطائفية، التي وصلت إلى حد الاقتتال الداخلي والتهجير الطائفي وبشكل لم يشهده سابقاً طوال تاريخه، وبدأت الأصوات تتعالى منذرة بحرب أهلية، ولتعميق هذا الشعور بادرت قوات الاحتلال إلى فكرة إقامة الحواجز والجدران الكونكريتية لعزل المناطق في بغداد الواحدة عن الأخرى.

إن ما آل إليه الوضع في العراق ما بين العامين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨، دفع الكثير من الباحثين الأمريكيين إلى ضرورة التفكير في تقسيم هذا البلد، وعلى نفس الأسس التي طرحتها وما زالت الصهيونية والكيان الصهيوني، ومن بين هؤلاء ينبري هنري كيسنجر ليُعبر بصراحة في حديث له مع شبكة (CNN) الأمريكية بقوله: «لا مصلحة لأمريكا في إبقاء العراق موحداً، ومن الأفضل أن تُترك كل مجموعة إثنية متنافسة تشكل حكومتها الخاصة»[١]، ثم ما لبثت هذه الدعوات أن صدرتْ بشكل رسمي من مجلس الشيوخ الأمريكي، الذي أصدر قراراً (غير ملزم)[٢] في ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٧م، بتقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم شيعية، وسنية، وكردية[٣].

في السياق نفسه لم تكن الأنظمة العربية الأخرى بعيدة عن مشاريع واشنطن التي نادت بالإصلاح السياسي لتحقيق مشاريعها بطريقة متخلفة من حيث الآليات ولكن تصب في الأهداف نفسها. ففي حديثها مع صحيفة الواشنطن بوست بداية نيسان

---

(١) نقلًا عن نواف الزرو، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

(٢) وللتذكير هنا إن القرار الذي سبق أن أصدره الكونغرس الأمريكي المعروف باسم (تحرير العراق)، كان أيضاً غير ملزم، إلاّ أن الإدارة الأمريكية قامت بتنفيذه لاحقاً.

(٣) في العام ٢٠٠٧، صدر كتاب للأمريكي (بيتر جالبيرت) بعنوان نهاية العراق، برهن فيه على وجهة نظره (بأن العراق الموحد ذهب إلى غير رجعة، بعد أن كتب الأمريكيون شهادة وفاته)، وعليهم الاعتراف بخطيئتهم الكبرى، واستخراج شهادات الميلاد الخاصة بدويلاته الثلاث. عرض كتاب، المركز الفلسطيني للإعلام على شبكة الإنترنت، ١٥/ ٥/ ٢٠٠٧.

٢٠٠٥، أبدت وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق كونداليزا رايس حماسة كبيرة للتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط، حتى وإن أدى ذلك إلى استبدال الأنظمة الحليفة والموالية، وعندما قيل لها إن التفاعلات التي تموج بها هذه المنطقة لا تترك مجالاً آخر سوى للاختيار بين الفوضى أو سيطرة الجماعات الإسلامية على السلطة، ولن تؤدي بالضرورة إلى انتصار الديمقراطية، فإنها - أي: رايس - لم تتردد بالقول: إن الوضع الحالي ليس مستقراً، وإن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي هي من نوع الفوضى (الخلاقة)، التي ربما تنتج في النهاية وضعاً أفضل مما تعيشه المنطقة حالياً[١].

ويبدو أن رايس أرادت بتصريحها هذا إيصال أكثر من رسالة إلى من يهمهم الأمر في المنطقة مفادها: أن الولايات المتحدة جادة في موضوع التحول الديمقراطي، وأنها مصممة على استخدام كل الوسائل المتاحة لإنجاحه، وأنها لا تخشى من الفوضى المحتملة جراء عملية التغيير هذه، حتى وإن كانت ستؤدي إلى وصول الجماعات الإسلامية إلى السلطة، كما أن على القوى المحلية والإقليمية والدولية صاحبة المصلحة أن تصطف وراء الولايات المتحدة، وأن تقبل بقيادتها لهذه الفوضى. وحسب الباحث الأمريكي - مايكل ماكفيل في مقال له في مجلة ريفو بولسي - فإن التغيير الذي تسعى له الولايات المتحدة، يجب أن يكون عدوانياً بطبيعته، وعليها المبادرة بالهجوم، ويحدد الفوضى (البناءة) التي يجب اتّباعها في الشرق الأوسط، بالالتزام بمبدأ الحرية والترويج لها وإزالة القوى المعارضة للحرية أفراداً وجماعات وأنظمة، وأن تتضمن هذه الفوضى التدمير والبناء[٢]، بمعنى آخر إنها فوضى تحت السيطرة.

---

(١) حسن نافعة، كوندي والفوضى الخلاقة في المنطقة العربية، الحياة اللندنية، ٦/ ٤/ ٢٠٠٥.

(٢) علي حسين باكير، استراتيجية الفوضى الخلاقة في لبنان، مجلة العصر، http//www .Alasr.ws/Index.cfm26/8/2005.

وفي أحد مؤتمراته الصحفية التي نشرتها صحيفة نيويورك تايمز، يقول الرئيس بوش: «إن أردتم الاطلاع على مفهومي للسياسة الخارجية فاقرؤوا كتاب نتان شرانسكي[1]، فإنه سيساعدكم على فهم الكثير من القرارات التي اتخذت والتي قد تُتخذ»، عنوان هذا الكتاب (قضية الديمقراطية) يشرح فيه نظريته (الفوضى الخلاقة)، ويدعو فيها الولايات المتحدة إلى استخدام الطائفية وسيلةً للقضاء على محور الشر وتحقيق الديمقراطية في المنطقة العربية، وهو بذلك يدعم سياسة المحافظين الجدد في استراتيجيتهم نحو الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط[2]، وإقامة مشروع الشرق الأوسط الكبير، ذلك أنهم يرون وجوب أن تتبدل صورة هذه المنطقة طوعاً أو كرهاً تحت مزاعم نشر القيم الديمقراطية، ومحاربة الإرهاب، على أن يتم إعادة تشكيلها لتصبح سائرة في فلك السياسة الأمريكية، ومتقبلة لفكرة التدخل الأمريكي في شؤون دولها، وترضى بالكيان الصهيوني بوصفه دولة طبيعية فيها[3].

إن المخطط الأمريكي من وراء إطلاقه للفوضى (الخلاقة) كان إثارة الطائفية بوصفها مدخلاً لتقسيم منطقة القلب للشرق الأوسط الكبير، وإعادة تأسيس دوله على هذا الأساس، فالصهيونية والمحافظون الجدد ينظرون إلى المنطقة العربية مجرد مساحة أو منطقة بلا تاريخ وبلا تراث مشترك، لا يربطها رابط، وليس لها ذاكرة تاريخية، وإنها ليست ذات أغلبية عربية، وإنما هي خليط من أقليات دينية وعرقية، وبات العراق يشكل اللبنة

(١) ناتان شرانسكي، يهودي مهاجر من روسيا إلى إسرائيل، أصبح وزيراً في حكومة شارون لفترة واحدة، استقبله الرئيس بوش في البيت الأبيض، مبدياً إعجابه بكتابه - قضية الديمقراطية.

(٢) مسفر بن علي القحطاني، الفوضى الخلاقة في نسختها الطائفية، موقع الإسلام اليوم، http//www.Islamtoday.net/articles/show – content.cfm?id

(٣) علي إبراهيم، المحافظون الجدد في أمريكا - النشأة والأهداف، جريدة المدار، بغداد، العدد ٤٠، ٢٠٠٤/٩/٢٥.

الأولى في بلقنة المنطقة على هذا الأساس، ومن بعده ستتساقط قطع الدومينو الواحدة تلو الأخرى، كما تنبأ بها برنارد لويس[١]. وهذا الاتجاه نفسه الذي يتحرك فيه رالف بيترز - ضابط استخبارات أمريكي متقاعد، حينما وضع مخططاً لإعادة تقسيم الشرق الأوسط في مقال نشر في مجلة القوات المسلحة الأمريكية بعنوان «حدود الدم» في حزيران ٢٠٠٦م، منطلقاً مما أسماه الظلم الفادح الذي لحق بالأقليات عندما تم تقسيم المنطقة أوائل القرن الماضي بموجب اتفاقية سايكس - بيكو، مشيراً إلى أن هذه الأقليات هي جماعات وشعوب خُدِعت، ويذكر الأكراد، والشيعة، والمسيحية، والبهائية، والإسماعيلية، وغيرها، ويؤكد أن ثمة كراهية شديدة بين هذه الجماعات، وعليه فهو يرى وجوب إعادة تقسيم الشرق الأوسط، انطلاقاً من تركيبته السكانية غير المتجانسة، القائمة على الدين والمذهب والقومية، ليسود السلام، كما في حالة الكيان الصهيوني القائم على الدين والقومية[٢]، كما جاء في تقرير استخباري عن الاستراتيجية الأمريكية، أوردته نشرة (فورن ريبورت)، أن فريقاً أمريكياً ضم عدداً من كبار المخططين الاستراتيجيين سبق أن قام بدراسة أحوال الدول العربية القريبة من الكيان الصهيوني لوضع الخطط لتفكيكها، وإعادة تركيبها من جديد، وبموجب هذا المخطط ستختفي دول وتظهر دول جديدة[٣]. وتداول المراقبون في المراكز البحثية الأوربية المختصة بالشرق الأوسط نص مشروع يتمحور حول

---

(١) للاستفاضة انظر: عبد الوهاب المسيري، الشرق الأوسط الجديد في التصور الأمريكي - الصهيوني، موقع المؤتمر،

htpp//www.almotamar.net/news 36374/htm«3/4/2006 .

(2) Ralph Peters, Blood Borders; How a better Middle Eastwould look; http//www.Ralph PEETR, wwwarmed force.Journal

(٣) تقرير خارطة الشرق الأوسط، تقرير مخابراتي، أمريكا ستعيد رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط، المركز العربي للدراسات المستقبلية على شبكة الإنترنت.

http//www.Mostakbaliay.com

مستقبل إسرائيل في ٢٠٢٠م[١]، وبحسب هذا المشروع فإن الضمان الوحيد للوجود الصهيوني لن يتحقق إلاّ من خلال أن يجد الكيان الصهيوني فراغاً أمنياً من حوله يملؤه بقوته العسكرية، وهذا يتطلب بالضرورة إقامة كيانات طائفية تتحكم العلاقة فيها بحالة الإخوة الأعداء، بحيث تنحصر هموم ومشاغل قادتها بالتناحر فيما بينهم، فيدفع الكيانات الأضعف إلى طلب معونة (الأخ الأكبر) الكيان الصهيوني الذي يتوجب عليه البقاء على مسافة واحدة من الجميع[٢]. وعلى ما يبدو أن هذا المخطط بدأت تتضح معالمه منذ ٢٠٠٣ بعد احتلال العراق، إذ بدأ التناحر والصراع داخله لإضعاف مقوماته المجتمعية ليسهل فيما بعد تجزئته على ذات الأسس المرغوبة بها صهيونياً، ومن ثم الانتقال إلى سوريا وبالصورة ذاتها، فاليمن، ولبنان، وهكذا بقية الدول العربية. يقول البروفيسور الإسرائيلي آدم مزور المشرف الأول على هذا المشروع: «إن البنود التي خرجنا بها حول الصورة المرغوبة للأمن الاستراتيجي الإسرائيلي في الأعوام المقبلة تتطلب استغلال كل الظروف الراهنة والضعف المستشري بالأرض واستغلال الوجود الأمريكي في المنطقة لتحقيق ما تصبو إليه الدولة العبرية»[٣].

---

(١) المقصود مخطط إسرائيل ٢٠٢٠، وهو أشبه بورشات عمل في جميع القطاعات، شارك فيه أكثر من ٢٥٠ باحث في مختلف الاختصاصات، وقد قام مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت بترجمة أعمال هذه الورش في أكثر من مجلد، ينظر على سبيل المثال: **إسرائيل ٢٠٢٠ خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع، الخطة الشاملة لإسرائيل «تقييم البدائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية»**، ترجمة د. إلياس شوفاني، هاني عبدالله، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، مجلد ٣، ٢٠٠٤).

(٢) باخوس الفغالي، تخوف أوربي من مخطط صهيوني، مصدر سبق ذكره.

(٣) المصدر السابق.

المحور الثالث: ثورات الربيع العربي من الهاجس إلى الفرصة

من بين الوثائق المهمة التي اعتمدت عليها الدول الصناعية الثماني وعلى رأسها الولايات المتحدة في طرح مبادرة الشرق الأوسط الكبير في سي أسلاند الأمريكية العام ٢٠٠٤م؛ تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة للعام ٢٠٠٢ المعد من قبل نخبة من المثقفين العرب والذي أظهر حجم التخلف في المنطقة العربية وخاصة في جانبيه السياسي والاقتصادي، والذي من شأنه تشجيع الإرهاب، وليؤكد أن المنطقة العربية هي الأكثر تخلفاً في العالم، خاصة في الجانب السياسي، حيث الاستبداد وخنق الحريات السياسية، فلا تعددية حزبية، ولا انتخابات، ولا أي شكل من أشكال الديمقراطية، فجاءت مبادرة أو مشروع الشرق الأوسط الكبير بهدف ظاهر مفاده ضرورة الإصلاح والتغيير الذي أساسه تشجيع الديمقراطية وإقامة الحكم الصالح، والتنمية الاقتصادية. فكان من البديهي وفق مبادرة الشرق الأوسط الكبير أن تُدعم الديمقراطية ومبادئها، وعندما أقدمت إدارة الرئيس بوش الابن لغزو العراق كان من بين الأسباب المسوغة لهذا العمل غير الشرعي نشر الديمقراطية و«تحرير» الشعب العراقي من الدكتاتورية، وفي ذلك رسالة مفادها أن الشعب العربي يحتاج إلى المساعدة الخارجية للتغيير بما فيها القوة العسكرية، إلا أن ثورات الربيع العربي التي حدثت لاحقاً في تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا أثبتت عكس ذلك، وأن الشعب العربي شعب حي يتطلع إلى الحرية والعيش بكرامة بعيداً عن الاستبداد والظلم، وأن بإمكانه صناعة مستقبله انطلاقاً من مبادرة ذاتية، تتحدى قوى داخلية وخارجية على حد سواء.

وعلى الرغم من أن كثيراً من المثقفين العرب وسواهم يرون أن ما حصل ويحصل ما هو إلا بتخطيط أمريكي، استكمالاً لاستراتيجية الفوضى الخلاقة، غير أن كرونولوجيا الأحداث وطريقة انتقال الانتفاضات في الجغرافية العربية وتباين مساراتها، وتفاوت

مستويات العنف فيها من دولة إلى أخرى ناهيك عن اضطراب المواقف الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية[1]؛ يدلل على أن ما حدث يخضع لقوانين المجتمعات التي تعبر عن رفضها لواقعها السياسي بشكل مستمر ولكن بطرق مختلفة، فبينما كانت الانتفاضات السابقة مؤطرة ضمن مؤسسات تمثلها المعارضة السياسية بمختلف أطيافها، وتنوعت في التعبير بين وسائل سلمية وأخرى عنفية، وبعد فشل كل تلك المحاولات جاءت الانتفاضات الشعبية التي ترفض أي أطر مؤسساتية ومواقفها من المعارضة تكاد في بعض الأحيان لا تختلف عن الأنظمة الحاكمة.

لكن العمل السياسي يستحيل أن يستمر بطريقة فوضوية ودون أي قيادة؛ لذلك كانت هناك مساعٍ من طرف المتظاهرين لخلق قيادة تمثلهم وتعبر عنهم في المفاوضات مع الأنظمة أو بوصفها واجهات سياسية عقبت الثورات والعودة إلى الحياة السياسية من خلال العملية الانتخابية، وفي هذه المرحلة عادت القوى الداخلية والخارجية بعدما تجاوزت الصدمة لتقييم خسائرها من تلك الانتفاضات أولاً، والعمل على استثمارها في تحقيق مصالحها ثانياً بما يتماشى مع مخططاتها الاستراتيجية التي سبق الإشارة إليها في المحاور السابقة.

فقد شكلت الانتفاضات العربية هاجساً للكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، التي نكفت عن خططها في الإصلاح السياسي بعدما تيقنت أن الخيار الديمقراطي المعبر عن مواقف الشعوب سيقود حتماً إلى انهيار الأنظمة الموالية لها والتي تخدم المشروع التغريبي، ويأتي بقوى إسلامية تنسجم منظوراتها مع تطلعات تلك الشعوب، لذلك انتهت في الأخير إلى الاستمرار بالتعاون مع الأنظمة نفسها ولكن

(١) فاجأت الثورة المصرية الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، بحيث لم يتمكنا من إنقاذ حليفهما الأهم في الشرق الأوسط حسني مبارك، لذلك حاولت الولايات المتحدة جاهدة الإبقاء عليه، وقدمت له النصح بإجراءات الإصلاحات وأرسلت مبعوثاً خاصاً إلى مصر، وكذلك وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلنتون في محاولات لتهدئة الأوضاع هناك، لكن في النهاية أيقنت أن مبارك راحل لا محال، ولم يكن أمامها خيار إلا تأييد خيار الشعب المصري.

بدفعها للقيام بإصلاحات كانت في جوهرها تستهدف الهوية الإسلامية لهذه الشعوب التي تعتبرها سبباً في الإرهاب، لذلك استهدفت في تلك المشاريع المنظومة التربوية ومحاولة تفريغها من المحتويات الهوياتية. وأثبتت أحداث ما بعد ٢٠١١ تلك الهواجس فعلاً عندما صعدت الحركات الإسلامية إلى الواجهة وحصلت على نتائج إيجابية في أولى الانتخابات التي أجريت عقب الانتفاضات، لذلك سعت هذه القوى للتفكير في الخيارات المناسبة لهذا الوضع وكيف التعاطي معه وتجنب ارتداداته السلبية عليها، وتحويله إلى فرصة إذا أمكن.

استغلت الولايات المتحدة سطوتها وهيمنتها وقوتها للتأثير في مجريات أحداث المنطقة، ورغم أن شعار نشر الديمقراطية وإقامة الأنظمة الديمقراطية هو الشعار المعلن لكل الأفعال الأمريكية، إلا أن الواقع كان مختلف تماماً، ففي الحالة العراقية، ورغم أن التغيير كان بالقوة الأمريكية العسكرية، والتأسيس لنظام سياسي فدرالي ديمقراطي جديد شعاره التعددية، إلا أن الذي حصل فشل سياسي واقتصادي على مستوى البلد رغم الوجود الأمريكي المباشر في العراق، بسبب دعم المحاصصة السياسية الطائفية، وكذا الحال الفشل في إرساء الديمقراطية في ليبيا وفي مصر. وعندما تأتي صناديق الاقتراع بالإخوان المسلمين إلى الحكم، نجدها تقف بالضد منهم وتدعم إسقاطهم، رغم تعهدهم باحترام معاهدة السلام مع إسرائيل[1]، وهذا يتطابق تماما مع الخطوط الحمراء

(١) كان من المتوقع بعد التغيير الذي حصل في مصر أن الولايات المتحدة والكيان الصهيوني لن يسمحا بأي حال من الأحوال للاتجاهات القومية والدينية الإسلامية من الوصول إلى دفة الحكم في مصر، حتى وإن تعهدت باحترام معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، نظراً لأهمية مصر في الاستراتيجية الأمريكية، وثقلها على المستوى الإقليمي والعربي، وثقلها أيضاً في الصراع العربي- الإسرائيلي، وهذا ما حصل فعلاً، والإتيان بنظام شبيه لنظام مبارك. ينظر: د. ناجي محمد الهتّاش، إسرائيل والتغيير في مصر، دراسة استشرافية لمستقبل العلاقات المصرية - الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ١٥، ٢٠١٣.

التي وضعتها الصهيونية العالمية بشأن منع وصول الأنظمة الإسلامية إلى سدة الحكم وخاصة في دول الطوق مصر، وسوريا، والأردن. أما ما حصل ويحصل في سوريا، فلو كانت الولايات المتحدة جادة بدعم خيار الشعب السوري لكانت أنهت هذه الأزمة بالتدخل العسكري الذي كان قاب قوسين أو أدنى على شاكلة ما حدث في القضية الليبية التي أنهت حكم القذافي، لكن الذي حصل هو تشكيل تحالف دولي لمحاربة الإرهاب ممثلاً بما يعرف بالدولة الإسلامية في العراق والشام، هذه الحرب التي طالت أيضاً قوات المعارضة السورية، وكانت النتيجة مزيداً من التدمير والتشريد للشعب السوري.

سارعت الكثير من النخب إلى الحسم ببداية الانطلاقة نحو نهضة عربية وإسلامية مع السقوط المتتالي وفي وقت وجيز لرؤساء أنظمة عربية عمروا في الحكم طويلاً وكانوا متجهين إلى توريثه لأبنائهم، وهو وضع كان يخدم حتى القوى الخارجية التي تراجعت عن مطالب الإصلاح التي اتخذت مطية لاستهداف كل ما هو إسلامي تحت غطاء محاربة الإرهاب. لكن زلزال الانتفاضات الشعبية لم يكن بالقوة التي تنهي الأنظمة السياسة والقوى الداخلية المناوئة لشعوبها والمستفيدة من الوضع الراهن، وفي سياق التدافع على هذا المستوى بدل أن يكون «الربيع العربي» خريفاً للمشاريع الأجنبية جميعها والتي تستهدف تخريب المنطقة والاستمرار في نهب واستغلال ثرواتها وطاقاتها؛ أوجدت الصراعات الداخلية خاصة بعدما تحولت إلى العنف المسلح في سوريا واليمن وتمكن الثورات المضادة من إزاحة النخب السياسية الجديدة التي أساءت تقدير موازين القوى وآليات المواجهة؛ أوضاعاً تحتاج فيها للتدخل الخارجي من أجل تغيير ميزان القوى لصالحها، وفي هذا الإطار عادت القوى الأجنبية لاستكمال مخططاتها التفتيتية للمنطقة. ومن أهم النتائج السلبية لمآلات الانتفاضات الشعبية التي بفعل قوى الثورات المضادة والدور الأجنبي لم تخدم هذه الدول بقدر ما خدمت الكيان الصهيوني ما يلي:

أولاً:

تدمير مقدرات أهم دول المواجهة العراق وسوريا، وهي رؤية بن غوريون أول رئيس حكومة إسرائيلية، من أن قوة الكيان الصهيوني تتأتى من تدمير وتفتيت ثلاث دول هي العراق وسوريا ومصر.

ثانياً:

التركيز على أن المنطقة العربية هي مركز تجمع واستقطاب للإرهاب، وإبراز هذه الظاهرة على أنها تشكل تحدياً عالمياً، والانشغال بها لفترة زمنية تحددها الولايات المتحدة بعد أن تزعمت التحالف الدولي لمحاربة داعش، والنتيجة مزيد من التدمير والتشريد في الدول القريبة من الكيان الصهيوني، وتأجيل وتعطيل كل المسائل الحيوية الأخرى في المنطقة، خاصة موضوع تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإطلاق يد الكيان الصهيوني لبناء مزيد من المستوطنات، وقتل من تريد من الفلسطينيين تحت شعار محاربة الإرهاب.

ثالثاً:

ظهور الطائفية على المستوين الوطني والإقليمي، وتراجع الانتماء الوطني لحساب الانتماءات الضيقة وبروز أدوار لفاعلين من غير الدولة ونقصد المجموعات العرقية والإثنية المسلحة، حتى أصبح دورها يفوق دور الدولة ويتجاوز حدودها للانطلاق إقليمياً[١].

واليوم وبعد الفوضى التي وصلت إليها المنطقة العربية، بدلاً من أن يستغل العرب فرصة التغيير السياسي لصالح تغيير أحوالهم، أدخلوا مشروعهم في موضع الشبهات

(١) مالك عوني، الإطار الجامع - هل يمكن للمدخل الإثني تفسير صراعات ما بعد الثورات العربية، تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد يوليو ٢٠١٣م، ص ٣.

عندما ركبوا موجة الانحياز والميول إلى هوياتهم الفرعية، بدلاً من التمسك بالهوية الوطنية الجامعة، وراحوا ينساقون بعمى وراء من يسمون قادة لهذا الفريق وذاك، ولتتضح صورة الاصطفافات ليس على المستوى القطري، وإنما خرجت مع نشوب الأزمة السورية لتُلْبس الطائفية ثوباً جديداً هو ثوب الطائفية الإقليمية، ولنجد من يتحدث عن احتمال الانزلاق إلى مهاوي حرب طائفية تضرب العراق وسوريا ولبنان والمنطقة الشرقية من السعودية وبعض دول الخليج، وإذا تحقق هذا السيناريو القاتل، فسيصار إلى تدخل دولي بسبب أهمية المنطقة من الناحية الاقتصادية، وتهديد الأمن والسلم الدوليين، ومصالح الدول الكبرى، والذي سينتهي بتقسيم المنطقة على الأساس الطائفي والعرقي تحت ذريعة حق تقرير المصير للأقليات، والطوائف والقوميات، وبالنهاية فهو قمة أهداف الصهيونية العالمية لتفتيت المنطقة، وتوفير أفضل وضع إقليمي لإسرائيل[1].

(1) Robin Wright, How 5 Countries Could Become 14,The New Work Times, September 28,2013.

الخلاصة

عملت الصهيونية العالمية على استغلال الظروف الدولية في التخطيط لإنشاء كيانها؛ فمنذ مؤتمر بازل ١٨٩٧ سعت لتهيئة الأوضاع الإقليمية، بشأن إقامة الوليد الجديد «إسرائيل» في قلب المنطقة العربية، فكانت البداية مع انتهاء الحرب العالمية الأولى وعقد اتفاقية سايكس - بيكو لتقسيم المنطقة العربية، ومن ثم الحصول على وعد بلفور بإقامة دولة الكيان في فلسطين. ومن ثم المشاركة الفعلية في مؤتمر السلام في فرساي ١٩١٩، وطرح أفكار جديدة بشأن الصورة التي يجب أن تكون عليها منطقة الشرق الأوسط، بدعوة أنها تتضمن أجناساً وأعراقاً وديانات مختلفة، وعليه يجب أن يكون التقسيم على هذه الأسس.

وقد استمر التخطيط الصهيوني بالتعاون مع مراكز صنع القرار الغربي ومراكز البحث، على تهيئة الظروف الأكثر أمناً للكيان الصهيوني، فلا تكاد تكون هناك أزمة أو حرب إلا وكانت للصهيونية العالمية يد فيها، حتى أيقن الكثير من العرب أن الصهيونية العالمية وبما تملكه من سطوة عالمية هي التي تخطط لمآسي المنطقة، والغرب ينفذ. والدليل على ذلك أن ما خطط له يسير وفق المرسوم، حتى بات أن تجزئة المجزأ هو السيناريو الأقرب إلى الواقع، وعلى الأسس التي تراها الصهيونية والكيان الصهيوني.

وجاء غزو العراق واحتلاله من قبل القوات الأمريكية وإسقاط نظامه السياسي، ليشكل زلزالاً كبيراً في الشرق الأوسط لجهة خدمة مشروعها التفتيتي للمنطقة، على خلفية تأسيس العملية السياسية فيه على الطائفية السياسية والتي شكّلت أقصر طرق الفوضى الخلاقة الأمريكية بإثارة الطائفية الدينية بين مكونات شعبه، فكان نتاجها أشبه بحرب أهلية داخلية أفضت لمئات الآلاف من الشهداء والملايين من المهجرين داخلياً

وخارجياً، وما زالت هذه الطائفية تهدد النسيج الاجتماعي العراقي ووحدته بالتمزق، وفي أقل تقديراتها تشكيل الأقاليم على الأسس الطائفية والعرقية، وفي أعلى مراحلها التجزئة والتفتيت إلى دويلات على ذات الأسس الطائفية والعرقية، وفق ما أوصى به المتصهينون من كبار المخططين الاستراتيجيين الأمريكيين. فقد كانت الطائفية في العراق هي النُّذر الأولى للدخول إلى الخصوصية الطائفية في المنطقة.

في هذا المراحل المختلفة جل العمليات كانت تتم على مستوى الفواعل السياسية من حركات وأحزاب وأنظمة سياسية، وغالباً ما كانت الشعوب مغيبة في القرارات الاستراتيجية، وكلما تكون هناك محاولة من طرف الشعوب بما يخدم مصالحها سرعان ما يتم احتواؤها وإعادة توجيهها لتساير المخطط الصهيوني، وقد استمر الوضع على حاله حتى اندلاع الانتفاضات الشعبية التي أربكت الجميع، وراحت تنذر بمستقبل جديد تقوده نخب تعبر عن طموحات شعوبها، لكن بعد سنتين من انطلاقها غرقت المنطقة في دوامة عنف، وعاد العمل السياسي إلى طرف الفاعلين السياسيين من حركات سياسية وأنظمة، وانزوت الشعوب جانباً بعد التكلفة الباهظة التي قدمتها في الشوارع، لكن الصراع لم يحسم بعد والنقاش ما زال جارياً حول ثورات معاكسة للثورات المضادة لإعادة مسار الأحداث بما يخدم الشعوب وليس المصالح الأجنبية وفي مقدمتها المشروع الصهيوني الذي اقترنت المآسي العربية به في العصر الحديث.

قائمة المراجع

الكتب:

١. إدوارد سعيد، إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة، (بيروت: دار الآداب للنشر، ٢٠٠٤).

٢. برادلي أ. تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد أيلول، ترجمة د. عماد فوزي شعيب، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط ١، ٢٠٠٤).

٣. زبيغينو برنجسكي، الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤).

٤. زبيغينو برنجسكي، الفرصة الثانية، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٧).

٥. سيد يس، دراسة تحليلية في ندوة صراع القرن (الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام)، (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٩).

٦. عيسى اليازجي، المسيحية المتهودة في خدمة الصهيونية العالمية، (دمشق: الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٤).

٧. مجموعة مؤلفين، ندوة موقف إسرائيل من الجماعات الإثنية والطائفية في الوطن العربي، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر، القاهرة، مركز الدار العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠.

٨. نواف الموسوي، كلوفيس مقصود، العرب والعالم بعد ١١ أيلول، الحلقة النقاشية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢٠٠٤،٢).

المقالات:

٩. أحمد سليم البرصان، الشرق الأوسط، إعادة للتفكير، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الإلكترونية، يناير، ٢٠٠٦.

١٠. تقرير مخابراتي، أمريكا ستعيد رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط، المركز العربي للدراسات المستقبلية.

١١. جاكسون ليرز، كيف أصبحت الحرب صليبية؟ ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، موقع المشهد، نقلاً عن نيويورك تايمز ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٣.

١٢. حسن أبو طالب، تقرير لجنة ١١ سبتمبر. أمريكا تحديات تغيير الذات والعالم، المقالات الأسبوعية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

١٣. حسن نافعة، كوندي والفوضى الخلاقة في المنطقة العربية، الحياة اللندنية، ٦/ ٤/ ٢٠٠٥.

١٤. دارا باخوس الفغالي، تخوف أوربي من مخطط صهيوني لتفتيت المنطقة، شبكة الصحافة غير المنحازة، www.voltaire.net.

١٥. ريوفن كورت، وقت مواجهة مكة، ترجمة موقع المركز الفلسطيني للإعلام على شبكة الإنترنت، ٢٥/ ٩/ ٢٠٠١.

١٦. سعيد السريحي، حكومة أمريكا الخفية، إسرائيل تدير شؤون البيت الأبيض، صحيفة عكاظ السعودية، ٤/ ٣/ ٢٠٠٣.

١٧. صافي الياسري، برنارد لويس وسايكس - بيكو الجديدة، الحوار المتمدن، ٢٢/ ١٢/ ٢٠١٥.

١٨. صلاح منتصر، الاستراتيجية البترولية الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد أكتوبر، ١٩٧٠.

١٩. عبد الوهاب المسيري، الشرق الأوسط الجديد في التصور الأمريكي - الصهيوني، موقع المؤتمر، ٠٣/ ٠٤/ ٢٠٠٦.

٢٠. عرب لطفي، لا تنسوا أبداً وثيقة كامبل بنرمان، مجلة الوعي العربي، عمان، ٨/ ١/ ٢٠١٣.

٢١. علي إبراهيم، المحافظون الجدد في أمريكا - النشأة والأهداف، جريدة المدار، بغداد، العدد ٤٠، ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٤.

٢٢. علي حسين باكير، استراتيجية الفوضى الخلاقة في لبنان، مجلة العصر، ٢٦/ ٠٨/ ٢٠٠٥.

٢٣. لوران مورافيتش، نحو استراتيجية بديلة للحرب ضد الإرهاب، المتابع الاستراتيجي، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، العدد ٧، ٢٠٠٥.

٢٤. مارتن كريمر، بعد حرب العراق، حلقة نقاشية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٤، آب ٢٠٠٣.

٢٥. مالك عوني، الإطار الجامع - هل يمكن للمدخل الاثني تفسير صراعات ما بعد الثورات العربية، تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد يوليو ٢٠١٣.

٢٦. مجموعة من المؤلفين، إسرائيل ٢٠٢٠ خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع، الخطة الشاملة لإسرائيل «تقييم البدائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية»، ترجمة د. إلياس شوفاني، هاني عبدالله، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، مجلد ٣، ٢٠٠٤).

٢٧. محمد محجوب الزويري، فقه الضحية والمعضلة الشيعية في ظل الصحوة العربية، تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد يوليو ٢٠١٣.

٢٨. مروان بشارة، عصر الحروب اللامتساوية، لوموند ديبلوماتيك عدد تشرين أول، ٢٠٠١.

٢٩. مسفر بن علي القحطاني، الفوضى الخلاقة في نسختها الطائفية، موقع الإسلام اليوم.

٣٠. د. ناجي محمد الهتّاش، إسرائيل والتغيير في مصر، دراسة استشرافية لمستقبل العلاقات المصرية - الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ١٥، ٢٠١٣.

٣١. ناظم عبد الواحد جاسور، المشروع العربي والمشاريع الغربية والصهيونية المضادة، مجلة آفاق استراتيجية، بغداد، العدد ١، أيلول ٢٠٠٠.

٣٢. نبيل عبد الفتاح، انتفاضة الإثنيات، أزمات الاندماج القومي ونزاعات الهويات بعد الثورات العربية، تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد يوليو ٢٠١٣.

٣٣. وليد ناصر، الأكراد وإسرائيل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٣٥، ١٩٩٩.

٣٤. يوسف عماد، أروى الصباغ، مستقبل السياسة الدولية تجاه الشرق الأوسط، دراسات عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد ١٧، ١٩٩٦.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Samul Hunting, clash of Civilization , Foreign affairs, Summer 1993.
2. The National Security Strategy of The united State of Amrica, The white House, Washigton, Septmber.2002.
3. Jefferey Record, The Bush Doctrine and war with Iraq, in Daniel J. kaufman and Jay M. Parker, Through Alternative Lenses, Current Debates in international relation (new yourk: quebcor world, 2003).
4. Ralph Peters, Blood Borders; How a better Middle Eastwould look; http//www.Ralph PEETR, wwwarmed force.Journal.
5. Robin Wright, How 5 Countries Could Become 14,The New Work Times, September 28,2013.
6. Nicholas D. christor, Bigotry in Islam, New York Times, 9/7/2002.

الفصل الثالث:
رؤى من خارج نظرية المؤامرة

التحـولات السياسـية فـي المنطقـة العربيـة.. جدليـة الداخـل والخـارج: مـن ١٩١٦ إلـى ٢٠١٦م.

» بوزيدي يحيى

أستاذ العلوم السياسية جامعة - الجيلالي اليابس - الجزائر.

نقش في أذهان الأجيال الثلاثة التي تلت اتفاقية سايكس - بيكو أن أزمات الشرق الأوسط والأمة العربية والإسلامية تعود إلى تلك المؤامرة البريطانية - الفرنسية التي قسمت ممتلكات الرجل المريض، وكل الهزائم التي ابتليت بها الأمة تعلق أسبابها على مشجب المؤامرة «الخارجية» و«الأيادي الأجنبية» التي تهدف إلى تقسيم المقسم وتجزيء المجزأ. ولا ينفك الساسة وبعض النخب عن ترديد هذه الفكرة التي أصبحت مترسخة في وعي الكثيرين، بدليل أنه مباشرة مع بداية الانتفاضات العربية في ٢٠١١م اختصرت المسألة عند طيف واسع مس حتى علماء دين بأنها سايكس - بيكو جديدة وفوضى خلاقة وما إلى ذلك.

واختصرت المقارنات التي عقدت بين ما يجري في المنطقة العربية حالياً وما جرى فيها قبل مئة سنة، في البعد الخارجي، ولا شك أن الأخير عامل مؤثر لا يمكن تحييده في تحليل هذه القضية، والكثير من الظواهر السياسية عامة، إذ قد يكون حاسماً في بعض الأحيان، ولكنه غالباً ما يستند إلى أرضية داخلية لتحقيق أجندته. انطلاقاً من هذا يمكن العودة إلى مجريات ما حصل في المنطقة خلال القرن الماضي وقراءته من زاوية داخلية، ومقارنته بما يجري حالياً أيضاً في سياقه الداخلي ثم بعد ذلك ربطه بالبعد الخارجي، والذي سيساهم في تقديم نظرة بشكل مختلف لواقعنا الحالي وماضينا على حد سواء. بناء على ذلك نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت العوامل الداخلية والخارجية في التحولات السياسية في المنطقة العربية بين ١٩١٦ و٢٠١٦م؟

تأسيساً على هذا تركز الدراسة على الخطوط العريضة للعملية السياسية إبان الحقبة العثمانية في مراحلها المتأخرة، والمنطقة العربية حالياً، من أربعة أبعاد هي: الأنظمة السياسية والممثلة في السلطة العثمانية والأنظمة العربية، القوى المعارضة وكيفية التعاطي

معها من طرف الحكمين، الأقليات وموقعها السياسي في الحالتين، الدور الخارجي وتفاعله مع الأبعاد الثلاثة السابقة.

السلطة العثمانية والأنظمة العربية:

خضعت المنطقة العربية وأجزاء من أوروبا للإمبراطورية العثمانية لقرون طويلة، وبدأت تنحصر حدودها تدريجياً لتقف عند حدود الدولة التركية الحديثة، وبينما فقد العثمانيون سيطرتهم على المنطقة المغاربية في وقت مبكر مع الاحتلال الفرنسي للجزائر في ١٨٣٠ ثم توالت خسائرهم تدريجياً في المشرق العربي مع النزعة الاستقلالية لمحمد علي في مصر، ومنح امتيازات للقوى الاستعمارية الأوروبية خاصة فرنسا وبريطانيا، والتي اختتمت بتقاسم الدولتين تركة الرجل المريض وتصفية المسألة الشرقية بُعيد الحرب العالمية الأولى.

ومرت المنطقة بالعديد من المحطات السياسية وصولاً إلى وضعها الحالي الذي أصبحت فيه الأنظمة العربية مريضة هي الأخرى، وتجري على مرأى ومسمع منها مداولات تصفية المسألة الشرق أوسطية. وبذلك فإن وضع هذه الأنظمة حالياً شبيه إلى حد كبير جداً بالسلطة العثمانية في ١٩١٦، وبالمقارنة بينهما تظهر أوجه الشبه التالية:

أولاً: السلطة السياسية.. الاستبداد والفساد:

شكّل الفساد بمختلف أنواعه السمة البارزة في الفترة الأخيرة من حياة الإمبراطورية العثمانية؛ بداية بالترف الذي انغمس فيه السلاطين وابتعادهم عن أمور الحكم وتركها للصدور العظام وللحريم، وسيطرة العقلية العسكرية وضعف أسرة آل عثمان الحاكمة وعدم تماسكها وتجزئها بسبب الشك والريبة إلى حد أصبح السلطان يقتل أقرب الناس إليه، واستشراء الفساد في الإدارة لترك السلاطين أمور الدولة لكبار موظفيهم الذين

انغمسوا في الفساد، فانتشرت الرشوة والمحسوبية والاختلاس وبيع الوظائف، وفي الولايات قام الولاة بحركات انفصالية واستقلالية عن الدولة[1]. فقصر السلطان لم يعد مشغولاً بالأمور العليا، وإنما بشؤون الوزراء الخاصة، ومصالحهم الفردية، وبأمور الباشوات الأتراك الذين لم تكن تربطهم بالحكومة المركزية إلا روابط واهية[2].

وقد أدى سياق انفصال السلطة العثمانية عن مجتمعها وبناؤها لعالمها الخاص، إلى ضمور وتفكك ديناميتها السابقة، ومن ثم دخولها في دورة من الأزمات الداخلية المتعددة الأوجه [3]. هذا الوضع عرفته الإمبراطورية العثمانية في وقت مبكر واتجه نحو التأزم إلى غاية سقوطها، حيث فشلت كل محاولات استدراكه خاصة مع سيطرة المؤسسة العسكرية على السلطة عمليا؛ فمنذ القرن السادس عشر تصدت مؤسسة الانكشارية للقيام بعمليات عزل وتصفية وتعيين سلاطين وصدور عظام وولاة، وصولاً إلى شيخ الإسلام، أو المساهمة في صياغة السياسات المتعلقة بالسلم والحرب وشتى سياسات الدولة الداخلية[4]. هذا الدور جاء في سياق انحلال السلطة مما جعل منها مؤسسة منغلقة بدورها على نفسها وبالتالي عاجزة عن تطوير مبانيها العسكرية والعلمية والتنظيمية بما يتيح لها التصدي لجملة الأدوار السياسية التي انتزعتها. لذا تلازم تضخم حجم المؤسسة الانكشارية مع جمودها وتفككها الناجم بدوره عن تدهور وضع السلطة كلياً[5].

---

(١) إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الرياض: مكتبة العبيكان، ط١، ١٩٩٥م، ص٩٤-٩٥.

(٢) جمال محمود حجر، القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط١، ١٩٨٩م، ص٢٢.

(٣) حسن الضيقة، الدولة العثمانية: الثقافة المجتمع السلطة، بيروت: دار المنتخب العربي، ط١، ١٩٩٧م، ص١٠١.

(٤) المرجع نفسه، ص٩٩.

(٥) المرجع نفسه، ص١٠١.

وبلغ هذا الوضع أقصى مدياته مع وصول الاتحاديين للسلطة فقد شهدت فترة حكمهم خلافات نشبت بينهم أدت إلى حلهم البرلمان في ١٩١١م، وبدؤوا في مواجهة حركة تمرد قادها بعض الضباط، وعلى إثر نشوب الثورة في ألبانيا جرى إسقاط حكومة الاتحاديين، ليقود أنور باشا خلال الحرب البلقانية انقلاباً ويشكل وزارة حكمت البلاد بأساليب غير ديمقراطية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وخلال هذه الفترة تم ضرب أحزاب المعارضة ونفي زعمائها، ونفذ الكثير من أحكام الإعدام وتوالت أعمال القمع التي وصلت إلى مستوى حكم الإرهاب. ولم ينته هذا العهد الدكتاتوري إلا بعد هزيمة الدولة في الحرب، وحينئذ حلت لجنة الاتحاد والترقي نفسها وهرب زعماؤها إلى الخارج، وعاد دعاة الليبرالية من منافيهم أو من مخابئهم ليصطرعوا على الإشراف على تفكيك الإمبراطورية العثمانية[1].

الأنظمة العربية:

تعيش الأنظمة العربية حالياً وضعاً مشابهاً، فقد استفحل فيها الفساد السياسي، كما تعتريها العديد من الاختلالات في آليات الحكم؛ فإضافة إلى سيطرة المؤسسة العسكرية على زمام السلطة في الكثير من الدول العربية، وعدم الاستقرار السياسي الذي تعيشه منذ عقود، وحالة العنف في الانتقال السياسي، وابتعادها عن معايير الحكم الراشد وأساسياته، مثلاً الجمهوريات هي لم تخرج عن هذا النمط من الحكم، وكيفت دساتيرها وقوانينها على مقاس الرؤساء الذين اتجهوا نحو توريث السلطة لأبنائهم، فنجح بشار الأسد في سوريا بخلافة أبيه حافظ الأسد، في حين أفشلت الانتفاضات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية في ٢٠١١م؛ مشروع حسني مبارك في توريث ابنه جمال مبارك،

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، القاهرة: دار الشروق، ط٣، ١٩٩٣م، ص٢٧٦.

وعلي عبد الله صالح لابنه أحمد علي، ومعمر القذافي لابنه سيف الإسلام القذافي، وما تداول عن توريث السلطة لأخ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الجزائر[١].

هذا مع العلم أن الانتقال السياسي غالباً ما لا يكون وفق آليات سلمية، إذ مازالت الانقلابات العسكرية ميزة التداول على السلطة في الدول العربية، هذا ما ولد حركات معارضة تلجأ للعنف من أجل إحداث تغيير سياسي، خاصة مع أزمة الثقة في الانتخابات التي يشوبها التزوير الممنهج غالباً، فضلاً عن تعطيلها، وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وداخل السلطة التنفيذية تستحوذ المؤسسة العسكرية على جل مراكز القوى.

ثانياً: الصدام الهوياتي: قمع الأقلية وإكراه الأغلبية:

ارتكزت الإمبراطورية العثمانية في تأسيسها ثم توسعها على الإسلام، وكان السلاطين العثمانيون يمثلون الخلافة الإسلامية، وتحدثت كتب التاريخ عن مدى التزامهم بمبادئ الإسلام وسعيهم الحثيث لتطبيقها في مجتمعهم، وكانت هذه الخلفية هي الإطار الجامع لكل الشعوب التي انضوت تحتها، بما في ذلك الأقليات من الأديان الأخرى التي تضمن حقوقها في هذا الإطار، غير أن السلطة العثمانية ابتعدت تدريجاً عن هذا النهج، وسلكت سياسات هوياتية أجحفت في حقوق الأقلية والأغلبية على حد سواء بانتهاجها سياسات تغريبية في الإصلاحات التي قام بها السلاطين في وقت متأخر والتي عرفت بعصر التنظيمات[٢].

---

(١) لتفاصيل أكثر حول الموضوع انظر: أحمد أبو دية وآخرون، الفساد السياسي في العالم العربي: حالة دراسة، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، ط١، ٢٠١٤م.

(٢) لتفاصيل أكثر حول الموضوع انظر: قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، بيروت: الدار العربية للعلوم، ناشرون، ط٢، ٢٠٠٣م، ص١٠٥-١٢٢.

ونحت السلطة العثمانية نحو تفكيك العقد الاجتماعي بينها وبين مختلف المكونات العرقية والإثنية التي كانت تتشكل منها، وبدأت تتآكل تدريجياً سلطتها انطلاقاً من اضطراب العلاقة مع المكونات الهوياتية التي استشعرت أنها مستهدفة لذاتها، خاصة مع صعود الاتحاديين للسلطة حيث انكفأت الإمبراطورية العثمانية خلال فترة حكمهم على نفسها لانتهاجهم سياسة تتمركز حول «القومية الطورانية»، فتحولت الدولة تدريجياً من «حكومة عثمانية» تعامل جميع أبناء العناصر المنضوية تحت عَلمها بالتساوي إلى حكومة طورانية للتركي فيها المقام الأول، وللغة الترك الجانب الأعظم من عنايتها وللشبيبة التركية الحظ الأوفر من وظائفها ومناصبها[1].

فقد تزامنت اتفاقية سايكس - بيكو مع حكم الاتحاديين في الدولة العثمانية والذي بدأ منذ ١٩٠٨م وصولاً إلى إسقاط الخلافة من طرف كمال أتاتورك؛ والذي كان عهده استمرارية لنهج «القومية الطورانية» بعدما ابتدأه الاتحاديون. وقد انتهج هؤلاء سياسة قومية ترفع من قيمة الأتراك وتحط من قيمة القوميات الأخرى، وعمدوا إلى سياسة تتريك المكونات الأخرى للإمبراطورية العثمانية، كما كانوا ينظرون إلى تلك القوميات بعين الشك والريبة والتخوين، واتهامها بالعمالة للأجنبي [2]. ولم تقتصر إجراءات القمع التي لجأ إليها الاتحاديون على الرعايا المسيحيين، بل إنها مست العرب والألبانيين في الوقت الذي نفذ فيه حكم الإعدام في الكثيرين ممن اشتركوا في تمرد عام ١٩٠٩م[3]. وبعد حرب ليبيا وحربي البلقان في ١٩١٢م شدد الاتحاديون قبضتهم متعللين بأن

(١) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، المجلد الأول النضال بين العرب والترك، القاهرة: مكتبة مدبولي، ب ت ن، ص١٣.

(٢) لم تأت هذه الشكوك من فراغ، وهناك العديد من القرائن التي تعززها وهو ما سنتطرق إليه لاحقاً في محور يتناول دور البعد الخارجي.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص٢٧٥.

الإمبراطورية كانت تواجه مشاكل ضخمة تتطلب نوعاً من القيادة القوية[١].

ومما عزز العلاقة المتوترة القريبة من القطيعة والصدام بين السلطة العثمانية (ممثلة في الاتجاه القومي) ومختلف القوميات التي كانت تحت سلطتها[٢]؛ تبني الاتحاديين أيديولوجية علمانية وليبرالية وتخليهم عن الإسلام كرابطة جامعة للشعوب التي انضوت تحت لواء الإمبراطورية العثمانية بما في ذلك الأتراك أنفسهم الذين لم يتقبلوا سياسات الاتحاديين وإن كانت أجواء الحرب العالمية الأولى وسلسلة الحروب غير المتناهية التي تعيشها الدولة عمقت الشعور القومي لدى الأتراك. فقد تنكر الاتحاديون للرابطة الإسلامية والتي كانت الأساس الشرعي للخلافة العثمانية، وحولت نظام الحكم من اللامركزية إلى نظام شديد المركزية[٣].

هذا الوضع الذي كانت عليه الإمبراطورية العثمانية في مطلع القرن الماضي شبيه حالياً بما يجري في الكثير من الدول العربية التي علاقتها بشعوبها والتنوعات الهوياتية فيها مضطربة، سواء منها العرقية أو الدينية، وقد تبنت الأنظمة في جل الدول العربية سياسات تتصادم مع الأسس الهوياتية لشعوبها بنسب متفاوتة، فالشعب يغلب عليه

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٨٥.

(٢) ظهرت بوادر النزعة القومية هي الأخرى في وقت مبكر؛ حيث تكونت جماعات قومية داخل الشعوب الخاضعة للسلطة العثمانية وحركات تحرر وطني، كانت بداياتها مع اليونانيين في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، ثم ما لبثت أن ظهرت بين الصرب والبلغار وشعوب أخرى. وفي الستينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر أخذ الوعي القومي لدى الشعوب المسلمة في الإمبراطورية العثمانية في التشكل على نحو فعال، وكان من بينها الشعوب العربية والأكراد والأتراك أنفسهم، انظر: نينل الكسندروفنا دولينا، ترجمة أنور محمد إبراهيم، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط٣، ١٩٩٩م، ص ٣.

(٣) محمد عفان، الدولة العربية الحديثة: السياقات والتشوهات، إسطنبول: المركز المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٦/٠٦/٢٦م، ص ٥.

الانتماء الحضاري العربي والإسلامي، في حين أن السلطة السياسية يغلب عليها «الانتماء الثقافي الغربي» على الأقل على صعيد السلوك والممارسة. وكذلك فإن هذا التباعد أو التعارض ما بين الطرفين ثقافياً وأيديولوجياً تبعه «غربة سياسيات»، فالشعب يرغب «بالإرادة السياسية المستقلة والحرة» للدولة، والنظام السياسي سار في سياسيات «التبعية» للقوى العظمى في فترة الحرب الباردة وما بعدها[1].

ولدى العديد من الدول العربية صراعات داخلية بين السلطة السياسية من جهة والأقليات العرقية أو الدينية من جهة أخرى، بسبب غياب علاقة «تعاقدية» واضحة وملزمة وفي الوقت نفسه عادلة[2]. وأهم مظاهر ذلك تجلت في الخيار القومي المتعصب والذي لم يحترم الأقليات العرقية الأخرى وهو ما تسبب في ظهور حركات انفصالية كان أبرزها مع الأكراد الذين سعوا إلى تشكيل وطن يمثلهم خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار نسبتهم الكبيرة في الدول الأربع التي ينتشرون فيها (العراق، إيران سوريا، تركيا) حيث تتراوح من ١٠ بالمائة إلى ٢٠ بالمائة وفي رقعة جغرافية متصلة، وما زال هذا المشكل يؤرق هذه الدول وينذر بتقسيمها. وأيضاً بعض المطالب الهوياتية عند الأمازيغ في المنطقة المغاربية في مقدمتها الدعوة لتمكين اللغة الأمازيغية. وكما استخدمت السياسات الاستعمارية الطوائف «علناً» لبناء إدارات ودويلات تابعة وملحقة، استخدمتها أنظمة الاستبداد «جسراً» لبناء دولة ريعية تسلطية، توزع الريع وفقاً لزبونية سياسية من شأنها أن تقسم المجتمع وتفككه طائفياً وإثنياً ومناطقياً، وتحت يافطة «واحدة» معلنة في خطاب

(١) سامي الخزندار، أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية، الجزيرة نت، ٠٣/ ١٠/ ٢٠٠٤، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0f3a3346-a14e-48bd-9d9a-7063e2408465.

(٢) المرجع نفسه.

أيديولوجي وسياسي، لكنها مفروضة فرضاً في التدابير الأمنية والبوليسية على حساب الاندماج الوطني وعلى حساب التأسيس للمساواة في المواطنة وحقوقها[1].

وفي السياق نفسه فإن الصيغة التي طرحت بها «القومية العربية» كانت مرفوضة من تيار واسع تبنى صيغة إسلامية فكانت «الجامعة الإسلامية» تقابل «الجامعة العربية»، خاصة مع الأخذ في عين الاعتبار الدور الذي لعبه المسيحيون في تشكل التيار القومي والحساسات الدينية بينهم وبين المسلمين التي عززها دور القوى الأجنبية. ومن جهة أخرى ترادفت القومية مع العلمانية والاشتراكية والتي تتعارض في الكثير من مبادئها مع القيم الإسلامية، وموقفها المعارض للدين بشكل عام حيث هدفت إلى تحييده من الحياة الاجتماعية والسياسية، وهذا ما ولد ردود فعل تجلت في ظهور الحركات الإسلامية لاحقاً والتي رفعت شعار «الإسلام هو الحل»، ودفع دفع بعضها إلى العنف في مواجهة الأنظمة السياسية التي تعتقد بأنها تستهدف بسياساتها ضرب الإسلام في مجتمعاتها.

ثالثاً: المعارضة السياسية: احتواء أم إقصاء؟

لا يخلو أي نظام سياسي من معارضة له، تتعدد في خلفياتها الأيديولوجية وفي أساليب ممارسة نشاطها السياسي والتي قد تلتزم بالعملية السياسية تحت الأطر القانونية وبوسائل سلمية، وقد تتعداها إلى استعمال العنف لتحقيق مطالبها خاصة إذا كانت تنطلق من أسس هوياتية. والتحدي الذي يواجه كل نظام سياسي يكمن في مدى قدرته على احتواء تلك المعارضة و/ أو جعلها قيمة مضافة تساهم في تطور الدولة واستقرارها السياسي، هذا التحدي فشلت فيه السلطة العثمانية والأنظمة العربية على حد سواء.

---

(١) وجيه كوثراني، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط٣، ٢٠١٣، ص ١٨.

السلطة العثمانية:

برزت ثلاثة تيارات معارضة للسلطة العثمانية يمكن حصرها في قوى تدعو للإصلاح من داخل النظام السياسي، على غرار حزب اللامركزية العثماني الذي كانت لديه فروع في مختلف الولايات العربية، مثل: النادي الوطني العلمي في بغداد، ونظم قادته مؤتمر باريس العربي، وجمعية بيروت الإصلاحية، والجامعة الإسلامية، وقد كانت تطالب بالحكومة اللامركزية، وجمعية العهد المكونة من ضباط عرب في الأستانة. أما الاتجاه الثاني فمعارضة للسلطة العثمانية والقوى الأجنبية في الوقت نفسه مثل: الجمعية القحطانية في مصر، والجامعة العربية التي أسسها رشيد رضا وتدعو لحكم عربي بتحالف الأمراء العرب. أما الاتجاه الثالث فيريد الإصلاح بالثورة على النظام السياسي بالتعاون مع القوى الأجنبية وهؤلاء تمثلوا بشكل خاص في الأقليات المسيحية وبعض العناصر التي كانت منخرطة في حزب اللامركزية[1]، ولاحقاً الشريف حسين في ثورته التي أتت على الحكم العثماني في المنطقة العربية، وتجدر بنا الإشارة في هذا الإطار إلى أن مواقف مختلف هؤلاء الفاعلين تغيرت تأثراً بالتحولات السياسية التي شهدتها المنطقة والتي كان من بينها ردود فعل السلطة العثمانية على مطالبها، ودور القوى الأجنبية في توجيه تلك العلاقة لاحقاً.

كما ظهرت ردود فعل معارضة للمعارضة أبرزها ما انجر عن عقد المؤتمر العربي في باريس، حيث تأسس حزب الإصلاح الحقيقي في دمشق والذي وصف في بيانه

(١) عندما قامت حركة المعارضة العربية في بعض المدن المشرقية، ولا سيما في بيروت، تطالب بإدخال إصلاحات إدارية ومالية إلى ولايتها على قاعدة اللامركزية (حركة بيروت الإصلاحية)، وتضم في صفوفها عناصر مسلمة ومسيحية في آن واحد؛ بقيت العلاقة بين فرنسا والأطراف المسيحية في المعارضة علاقة ذات طابع «خاص». فمسيحيو الحركة، ولا سيما الكاثوليك والموارنة منهم، أصروا على التوجه نحو فرنسا بصورة منفردة بعد انعقاد «الجمعية الإصلاحية» في بيروت واتخاذها القرارات المشتركة التي تطالب بالإصلاح، انظر: وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص١٩٥.

ما أقدم عليه المجتمعون في باريس بالخيانة واصفاً إياهم بالخونة المارقين والمأجورين، ورفع شعار المطالبة بالإصلاح من الداخل وبالتواصل المباشر مع الحكومة في الأستانة، ويتهم الحزب بأنه كان صنيعة حكومة الاتحاديين[1]. وهذا الموقف له ما يبرره إذ كان من نتائج مؤتمر باريس في ١٩١٣م أنه في أحد بنوده وجه جزيل الشكر للحكومة الفرنسية لترحيبها بضيوفها[2]. وفي ٣٠ جوان ١٩١٣م زار وفد من المؤتمر وزير الخارجية الفرنسي «بيشون»، فشكر رئيس المؤتمر ما لقيه من ترحيب الأمة الفرنسية، والإكرام الذي لقوه بصفتهم أبناء دولة صديقة لفرنسا من قديم الزمان، وبناء على ذلك فإنهم يعتقدون أن فرنسا وكل أوروبا تمدهم يد المعونة في تحقيق الإصلاح الذي وعدتهم دولتهم العثمانية بإجرائه. ورد عليه الوزير الفرنسي بشعور بلاده بعاطفة الولاء الأكيد والصداقة الثابتة نحو الدولة العثمانية، وحبها الخير للسوريين، وأن فرنسا تقبل بأن تكون محامية سورية لدى أوروبا، وأنها تفعل ذلك للعثمانية لا ضدها[3].

وداخل المعارضة أيضاً تباينت وجهات نظر المطالبين بالإصلاح من زعماء مؤتمر باريس والشبيبة العربية في الأستانة خاصة بعد انخراط زعمائهم كعبد الحميد الزهراوي عضواً في مجلس الأعيان؛ استجابة للسلطة العثمانية التي طلبت منهم مشاركتها في تجسيد الإصلاحات، حيث رأى البعض في تلك الخطوة خروجاً عن قرارات مؤتمر باريس، في حين دافع بعضهم الآخر عن ذلك الخيار لضرورة متابعة الإصلاح بشكل مباشر من مركز صنع القرار[4].

وقد تباينت مواقف حكومة الاتحاديين حيال الحركة الإصلاحية العربية أو المعارضة؛ فمنهم من يميل إلى تطبيق الإصلاح وتنفيذه من دون النظر إلى أشخاص

---

(١) أمين سعيد، المرجع السابق، ص٥٨.
(٢) المرجع نفسه، ص ٣٦.
(٣) المرجع نفسه، ص ٣٧.
(٤) المرجع نفسه، ص ٤٤-٥١.

المطالبين به لشدة حاجة البلاد إليه، كما كان بينهم من يقول باسترضاء العرب، وأخذهم باللين والمسالمة فلا يخرجون على الدولة أو ينفضون من حولها، أما فريق الغلاة والمتطرفين فيقول بالبطش والتنكيل ويدعو إلى مقاومة الحركة الجديدة والقضاء عليها[1]. وكانت الغلبة للاتجاه الأخير الذي مثله بشكل خاص جمال باشا الذي لقب بالسفاح إذ أقدم على إعدام قادة حزب اللامركزية، وكرد فعلي عليه ساهم ذلك في ثورة العرب بقيادة الشريف حسين على العثمانيين، على أن ممن أعدمهم هناك من ثبت فعلاً تعاونهم مع فرنسا.

الأنظمة العربية:

في الحالة العثمانية لم تخلو مواقف النخب العربية الحاكمة من تباينات في كيفية التعاطي مع المعارضة بين من يدعو إلى الإصلاح والاستجابة للمطالبة المشروعة، ومن يساوم المعارضة ويمنحها بعض الامتيازات والمناصب لاحتوائها، ونجحت في ذلك كثيراً، واتجاه ثالث يفضل الإقصاء والتهميش والاستمرار في السلطة وهو الذي يميل إلى استعمال العنف ضد المعارضة كما سبق الإشارة.

وبالنسبة للمعارضة نفسها فهي الأخرى تصدعت نتيجة اختلاف الآراء في كيفية التعاطي مع السلطات الحاكمة حيث استجاب بعضها للمبادرات الحكومية ورافع عن الإصلاح من الداخل، واتهم من طرف نظرائه بالتراجع عن مبادئه وحتى الاختراق من طرف الأنظمة التي تدس أتباعاً لها في صفوف المعارضة للتجسس عليها وتوظيفهم كحركات انشقاقية من داخلها لسحب التعاطف الشعبي مع المعارضة وإضعافها. وبين هذا وذاك تتسلل اتهامات العمالة للخارج خاصة لما تنتقل المعارضة لممارسة عملها من الخارج نتيجة الاضطهاد الذي تتعرض له في الداخل وهذا ما سنتناوله في المحور التالي.

(١) المرجع نفسه، ص ٥٧.

رابعاً: النفوذ الأجنبي: الاستجداء.. سلطة ومعارضة:

تعيش المجتمعات البشرية في تفاعل مستمر معاً؛ يتجلى في العلاقات التي تنسج بين السلطات السياسية التي تمثلها سواء كانت دولاً أو إمارات أو إمبراطوريات، وغيرها من أشكال التنظيم السياسي. وقد تطورت العلاقات الدولية مع بروز مفهوم السيادة؛ حيث أصبحت الدول ملزمة باحترام الشؤون الداخلية لنظيراتها وعدم التدخل فيها، غير أن هذا المبدأ لم يحترم في أي فترة من الفترات، إذ يدفع تداخل المصالح بين الدول وتعارضها إلى التأثير المتبادل بعضها على الآخر باستخدام كل الوسائل المتاحة سواء كانت شرعية أو غير شرعية. وكثيراً ما تلجأ الدول إلى البحث عن ثغرات سعياً للتأثير على الدول الأخرى واختراقها لدفعها للاستجابة إلى مطالبها، وقد يأخذ ذلك شكل الحوار الدبلوماسي، أو التهديد باستعمال القوة أو التأثير على الأقليات، أو اختراق صانعي القرار بالجواسيس وغير ذلك، من هنا فإن الدول بحاجة دائماً إلى تحصين نفسها من كل أشكال التأثير هذه لضمان أمنها القومي من جهة، ومصالحها من جهة أخرى، وهذا الأمر يبقى مرهوناً بميزان القوى بين الدول الذي يتأثر بجملة من العوامل الداخلية والخارجية، المادية منها والمعنوية. وأهم مظاهر التدخل الأجنبي تلك التي تكون استجابة لقوى داخلية سواء كانت حاكمة أو معارضة لمعالجة مشكلاتها السياسية. وبشكل عام يترك ضعف سلطة الدولة أو انهيارها فراغاً سياسياً محلياً يفتح المجال أمام الغرباء للتدخل، وليس عليهم أن يقحموا أنفسهم في المجالات السياسية المحلية، فهم يلبون دعوة الفصائل السياسية المحلية الطامعة للسيطرة على الخصوم المحليين[1].

هذا القانون يسري على ما جرى ويجري في المنطقة قبل سايكس - بيكو وبعدها؛

(١) غريغوري غوس، ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط، الدوحة: مركز بروكنجز الدوحة، رقم١١، يوليو ٢٠١٤، ص ٨٠..

فالتدخل الأوروبي في شؤون المنطقة تزامن مع بوادر الضعف والانهيار التي بدت على الإمبراطورية العثمانية خاصة في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، كما تكفل برسم خرائط المنطقة بعدها، ولا زال موجهاً للأحداث السياسية حالياً ويتهم بأنه يسعى لإعادة رسم الخرائط لضمان استمرار المحافظة على مصالحه، ويتجلى ذلك في الأدوار التي لعبها حلف النيتو في ليبيا والاحتلال الأمريكي للعراق قبل ذلك، والتدخل الروسي في سورية.

السلطة العثمانية:

عرفت الإمبراطورية العثمانية هذا الشكل من التدافع في المصالح مع القوى الدولية الأخرى المنافسة لها خاصة الأوروبية، وبتجاوز فترة صعود العثمانيين حتى بلوغهم أوج قوتهم ووصولهم إلى حدود فيينا، وسيطرتهم على البحر المتوسط وغير ذلك من مظاهر القوة، فإنه مع بداية أفول قوتهم شهد التأثير الأجنبي منحى تصاعدياً هو الآخر. فقد تمخض عن ضعف الإمبراطورية العثمانية والذي تمثل في تخلفها الاقتصادي عن الدول الأوروبية وتأزم الأوضاع الداخلية فيها؛ عدد من الأحداث منها: احتلال فرنسا للجزائر، واستقلال اليونان في ١٨٣٠، وبعد سنة خرج والي مصر محمد علي عن السلطان واستولى على سوريا وأخذ يطالب بالاستقلال، كما حصلت صربيا بمساعدة روسيا على استقلالها الذاتي. وبدأ الصراع بين فرنسا والباب العالي للسيطرة على تونس[1].

وهذا الدور الأجنبي كان يحصل أحياناً بطلب من العثمانيين كاستنجاد السلطان محمود الثاني عسكرياً ببريطانيا وروسيا في حربه مع محمد علي وابنه إبراهيم باشا، في مقابل ارتكاز محمد علي على علاقاته المميزة مع فرنسا في مواجهة بريطانيا، فبقدر ما أدى

---

(١) نينل الكسندروفنا دولينا، المرجع السابق، ص٢٥.

الفرنسيون دوراً أساساً في تنفيذ برامج الإصلاح المصرية المالية والإدارية والقانونية والعسكرية والثقافية، بقدر ما اعتمد محمد علي على المساندة الفرنسية لمشاريعه التوسعية في الشام[1].

من جانبها استغلت القوى الأجنبية الامتيازات التي حصلت عليها للتغلغل داخل الدولة، إذ خلقت وضعاً مميزاً لتلك الدول داخل السلطنة، سمح لها أن تروج تجارتها على حساب الاقتصاد القومي، وأن تمتص موارد البلاد، وتؤسس «جيباً» اقتصادياً لا علاقة له بأية عملية تكامل وتحديث اقتصاديين، وتحت ستارها تدخلت الدول الأجنبية في شؤون السلطنة الداخلية، فنشطت مؤسساتها الثقافية وإرسالياتها التبشيرية لتسريب ثقافات ومفاهيم تغريبية، وكذلك قنصليتها لتخريب المجتمع العثماني من الداخل، وفي مقدمتها حماية الأجانب ورعايا السلطان من غير المسلمين والتدخل القضائي والسياسي لمصلحتهم[2]. نظراً لتأزم نظام الملل القديم، وخاصة عندما تقاطع مع نظام الامتيازات، ونظام الحماية والمداخلات الأجنبية، ومع أشكال من الوعي القومي و«الهويات» التي اجتاحت نخب الإثنيات والجماعات المختلفة في مناطق الدولة العثمانية[3]. فوظفت بذلك البعد الهوياتي مستثمرة في الاختلالات الكامنة في العلاقة بين السلطة العثمانية والأقليات، ففي أربعينيات القرن التاسع عشر أضيفت إلى المشكلات السابقة مشكلة

---

(١) نادية مصطفى، محمد علي بين الدولة العثمانية والتوازنات الأوروبية: من عواقب التنافس الإسلامي البيني إلى قيود المساندة الأوروبية وضغوطها، بحث مقدم إلى: ندوة مائتي عام على تأسيس دولة محمد علي، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، أبريل ٢٠٠٧م، ص ٢٦.

(٢) عبد الرؤوف سنو، تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية: من التنظيمات حتى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني، بيروت: مجلة المنهاج، العدد٤، ١٩٩٦م، ص ١٣٧.

(٣) وجيه كوثراني، التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري نصاً وتطبيقاً ومفهوماً، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس ٢٠١٣م، ص ٢٠.

أخرى وهي تدخل الدول الأوروبية في تسوية نظام الإدارة في سورية نظراً لانتفاضات السكان المحليين التي لم تنقطع، وكذلك للصدامات العسكرية التي كانت تقع بين الدروز والمارونيين[1].

تعزز النفوذ الأجنبي خلال فترة حكم الاتحاديين ومن الأمثلة على ذلك الدور الذي لعبوه في المؤسسة العسكرية، حيث تولى الجنرال الألماني «ليمان فون ساندرز» قيادة الجيش العثماني الأول المكلف بحماية منطقة الأستانة ثم أصبح مفتشاً عاماً للجيش العثماني وهو ما أدى إلى تعزيز النفوذ الألماني في عاصمة الدولة خاصة بعد تولي أنور باشا وزارة الحربية[2]. وناهيك عن الأراضي التي خسرتها الدولة العثمانية فإن من شروط معاهدة «سيفر» عليها تقليص عدد الجيش وخضوعه لإشراف الضباط الأجانب، وإعادة الامتيازات الأجنبية، وتشكيل لجنة يُمثل فيها الحلفاء مهمتها الإشراف على الدين العثماني العام، وميزانية الدولة، والضرائب والرسوم الجمركية، والعملة والقروض العامة. كما تطلب منها تقديم تنازلات كبيرة لمن تبقى في داخل الدولة من غير المسلمين[3].

وإضافة إلى التحديات الخارجية، كانت هناك نزعة انفصالية متنامية في الولايات العربية العثمانية تعود إلى القرن السابع عشر، حيث بدأ الحكام المحليون في استغلال ضعف السلطة المركزية للاستقلال بالسلطة، مثل البايات في تونس، ومع النصف الثاني من القرن الثامن عشر، اتسعت هذه الظاهرة، لتشمل المماليك في مصر، ثم أسرة محمد علي لاحقاً، وآل العظم بالشام، وضاهر العمر بفلسطين، والأسر القبلية على الشاطئ الشرقي للجزيرة العربية في الكويت والبحرين وقطر وأبو ظبي، وقد ساهم الدور

---

(١) نيئل الكسندروفنا دولينا، المرجع السابق، ص ٤١.
(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٨٢.
(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٩٦.

الخارجي في انتشار بعضها مستخلفاً بذلك السلطة العثمانية كالاحتلال الفرنسي لتونس ١٨٨١م، والاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢م، ثم الاحتلال الإيطالي لليبيا ١٩١١م، وتقاسم المغرب بين فرنسا وإسبانيا في العام نفسه، وانتهت بانفصالها نهائياً عقب الحرب العالمية الأولى والسيطرة عليها بالإجهاز على الدولة العثمانية وتقسيم أراضيها في العراق والشام. ولكن نظراً للظرف الدولي كان الاستعمار تحت مسمى جديد هو الانتداب، حيث تتعهد سلطات الانتداب ظاهرياً بالعمل على «تحضر» الشعوب الواقعة تحت سلطتها، وحمايتها، وتحقيق الرفاهية لها، وتجهيزها للاستقلال [١].

واشتد التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا اللتين وظفتا كل الأوراق المتاحة خاصة البعد الديني لمعرفتها بأهميته في «الشرق»، إذ استثمر التزاحم الإنكليزي - الفرنسي في «الحركة الانفصالية» باتجاهين مختلفين، اتجاه المسلمين واتجاه المسيحيين، وخلق جواً من الجيشان والتخوفات في الأوساط المسيحية السورية واللبنانية المقيمة في القاهرة [٢]. فكما استثمرت فرنسا في المسيحيين طرحت بريطانيا في سياق مشاريع التدخل في شؤون الإمبراطورية العثمانية وتقسيمها فكرة «السياسة الإسلامية» انطلاقاً من موقعها في الهند، ولاحقاً من مصر وقبرص وشواطئ الجزيرة العربية. وكانت تدافع عن وحدة «الدولة العثمانية» بوجه مطامع فرنسا وروسيا، وسياسة تكوين سوق إسلامية عالمية واسعة تمتد من الهند حتى مصر تكون تحت سيطرتها. وفي مرحلة لاحقة تبنّت ألمانيا، مع انطلاقتها الاقتصادية الكثيفة الواسعة، هذا المشروع الإسلامي الذي دعا إليه السلطان عبد الحميد [٣]. وتوجت بريطانيا تلك الاستراتيجية بإقناع الشريف

---

(١) المرجع نفسه، ص ٦٠.
(٢) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ١٨٩.
(٣) المرجع نفسه، ص ١٩٢.

حسين بالثورة على السلطة العثمانية واسترجاع الخلافة إلى البيت العربي، وكان هذا البعد واضحاً في المراسلات بين الشريف حسين وماكماهون.

الأنظمة العربية:

لم يتوقف تأثير العامل الخارجي على الأنظمة العربية والذي بدأ منذ إرهاصات ولادتها، إذ أدت القوى الأجنبية خاصة فرنسا وبريطانيا دوراً فعالاً في ذلك؛ فمعظم التنظيمات السرية التي أنشئت في مطلع القرن العشرين تلقت الدعم من القوى الأوروبية لإضعاف الإمبراطورية العثمانية. وقد عجّل التحالف الذي قام بين هذه المنظمات والاستعمار بوقوع الشرق تحت سيطرة هذا الأخير[1].

وتُظهر كرونلوجيا تشكل الدول الوطنية في الشرق الأوسط ومسار استقلالها عن القوى الأوروبية الإمبريالية بداية بـ سايكس - بيكو مروراً بـ «سان ريمو» وصولاً إلى معاهدة «سيفر» والحقبة التي تلتها حتى ترسيم الحدود؛ الكثير من الشد والجذب بين العامل الداخلي ممثلاً في الحركات التحررية والعامل الخارجي، حيث لم تنصع للمطالب الأوروبية حرفياً، وأبدت في الكثير من الأحيان أشكالاً من المقاومة للخطط الاستعمارية نجحت تارة في وقفها وأخفقت تارة أخرى. ونتيجة لذلك تنوعت أنماط الاستعمار في الشرق الأوسط، فقد تمثلت أحياناً في عقد اتفاقيات للتجارة الحرة مقابل الحماية، في حين تُترك السياسة الداخلية بيد الحكام المحليين كما هي الحالة مع الأسر الحاكمة على الساحل الشرقي للخليج العربي، وأحياناً تتولى سلطات الاستعمار الحكم والإدارة في البلد المستعمر، لكن مع الحفاظ على المؤسسات السياسية القائمة، ودون تقويض عنيف للبنى الاجتماعية مثل الاحتلال البريطاني لمصر، أو الفرنسي للمغرب وتونس. أما الشكل

(١) عبد العزيز جراد، ترجمة صالح بالحاج، العالم العربي بين ثقل الخطاب وصدمة الواقع، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط١، ١٩٨٨، ص ٣١.

الأكثر توغلاً من الاستعمار فهو ما قامت به بريطانيا وفرنسا من ترسيم الحدود للدول المستعمرة، وهندسة نظمها السياسية، وتعيين ملوكها وحكامها، وذلك ما حدث على سبيل المثال بالنسبة للعراق والشام في أعقاب الحرب العالمية الأولى[1].

ولم يعنِ خروج الدولة العثمانية من الساحة تكتل الفاعلين السياسيين العرب في مواجهة الاستعمار الأجنبي بمختلف أشكاله، بل تعمقت الشروخ أكثر، وواصلت فرنسا وبريطانيا الاستثمار في التناقضات المجتمعية لتجسيد مصالحها، فقد استندت فرنسا في سيطرتها على سوريا إلى ضرب الحركة العربية في دمشق، وإزاحة فيصل، وإثبات أن لا جدوى من اتفاق فيصل - كليمنصو، وتم تنظيم سورية تنظيماً يضمن السيطرة عليها عبر مشاريع الكونفدرالية والتجزئة [2]، مستفيدة من انعزال الطوائف والجماعات «الأقوامية» في مناطقها وتماسك علاقاتها الاجتماعية الداخلية من جهة، وتوظيف الصراعات «السلطوية» الداخلية بين العشائر والعائلات، وحتى بين «بيوتات» الزعامة العشائرية الواحدة من جهة ثانية، لتوظيفها في إقامة «سلطات محلية» ممثلة لـ «السلطة المركزية»، أي لسلطة الانتداب الفرنسي و«المفوضية العليا» السلطة المرتقبة أو المتوقعة[3]. وعمدت على تصفية حكومة فيصل كي تؤمن السيطرة الفرنسية على سورية، بعد الاتفاق الإنكليزي - الفرنسي، بشكل كامل. نظراً لما رأته من مخاطر على مصالح فرنسا ناجمة من منطلقاتها «القومية» و«التوحيدية»[4]. ومما سهل لها ذلك المواقف السورية المحلية المعارضة لفيصل؛ فبعض وجهاء حماة أعلنوا أنهم لا يحتاجون إلى هذا الغريب (للاتفاق) مع فرنسا، التي أعربوا عن استعدادهم للتفاهم معها مباشرة،

---

(١) محمد عفان، المرجع السابق، ص ٦٠.
(٢) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢١٠.
(٣) المرجع نفسه، ص ٢١٥.
(٤) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

وأكدوا أن المظاهرات المناهضة لها التي جرت في المدن الداخلية الكبرى، كانت حصيلة أعمال الرشوة والضغط فقط التي مارستها الحكومة الشريفية، كما أعلن وجهاء دمشق عن رغبتهم في أن تحصل مدينتهم على مساعدة فرنسا وإشرافها من دون وساطة فيصل[(١)].

كما أدرك المسؤولون البريطانيّون هذا البعد أيضاً، فاستخدموا الموصل مراراً كجزرةٍ وعصا أيضاً لجعل الوطنيين في بغداد والمناطق الجنوبيّة يتماشون معهم. أهمّ هذه الطرق وأعظمها كان تهديدهم بعدم دعم مطالب العراق لدى عصبة الأمم في خلاف الموصل إن لم تقرّ الحكومة العراقيّة المعاهدة مع بريطانيا التي تضمن سُلطةَ الأخيرة هذه على شؤون العراق. وحصلت مناظرات كبيرة ما بين الوطنيين العراقيين في ذلك حول ما إذا كانت بريطانيا تخادعهم - فقد كان لديها في آخر الأمر مصلحة كبيرة في نفط الولاية - ولكنّ الكثيرين لم يعتقدوا أنّ الأمر يستحق المجازفة، بالخصوص بعدما عرضت تركيا على بريطانيا الحقوق للوصول إلى نفط الموصل ذاتها التي ستمتلكها إن كانت تحت حكم العراق[(٢)].

وبرزت العديد من القوى الثورية الرافضة للاحتلال الأجنبي في الدول العربية خاصة مع اشتداد النزعة القومية، ولعل الصيغ المتنوعة للاستعمار غير المباشر، ووضع سلطة عربية في الواجهة كان تكيفاً من تلك القوى مع الأوضاع الجديدة لاستمرار سيطرتها على المنطقة العربية، لذلك شهدت الحقبة التالية العديد من الثورات في كامل المنطقة، كما كان الحال في ثورة مصر ١٩١٩م، والثورات السورية (١٩١٩-١٩٢٧م)، والثورات الفلسطينية (١٩٢١-١٩٣٩م)، والثورة العراقية (١٩٢٠-١٩٤١م) وثورة

(١) المرجع نفسه، ص ٢٢٤.
(٢) سارا برسلي، خُطوطٌ رُسِمت على خريطة فارغة: الحدود العراقيّة وأسطورة الدولة المُصطنعة - جزءٌ ثانٍ، موقع ما العمل، ١٠/٠٦/ ٢٠١٥، على الرابط:
http://cutt.us/X2Ipd.

عمر المختار في ليبيا (١٩٢٣-١٩٣١م)، وثورة الريف في المغرب الأقصى (١٩٢٠-١٩٢٦م) إضافة إلى الأحداث الحاسمة في تونس والمغرب وثورة الجزائر (١٩٥٤-١٩٦٢م)[١].

وأدت ثورة كل جزء من أجزاء البلاد العربية ضد دولة الاستعمار الحاكمة إلى تكوين حكومة وطنية ذات استقلال جزئي مقيد، تدرجت منه إلى الاستقلال التام المطلق، بوسائلها الخاصة وبجهود أبنائها، في تواريخ مختلفة وظروف متباينة، وبذلك تكونت في البلاد العربية دول متعددة وظهرت التجزئة العربية، هذه التجزئة التي تثبتت حين لم تتخلص البلاد العربية من آثار معظم النظم والأوضاع التي خلّفها وفرضها الحكم الاستعماري السابق [٢]. وشُكلت الحكومات الأولى للاستقلال في الجمهوريات العربية من مجموعة من القوى المحافظة، تُمثل النخب السياسية المدنية، والتي تُدعم في الأقاليم من قِبل كبار ملاك الأراضي وكبار العائلات، وهي النخب التي كانت مرتبطة بطبيعة الحال بالمستعمر السابق، ولكن هذه النخب واجهت منافسة عنيفة من القوى السياسية القومية واليسارية الصاعدة، والتي دفعتها إلى التلاعب بالانتخابات للحفاظ على هيمنتها على السلطة، وهو ما جعل هذه القوى المعارضة تلجأ إلى الجيوش الوطنية للإطاحة بهذه النظم، وهذا ما تم في سوريا عام ١٩٤٩م، ومصر ١٩٥٢م، والعراق ١٩٥٨م[٣].

انفكاك الأنظمة العربية من السيطرة الاستعمارية الفرنسية والبريطانية لم يعنِ قطيعة نهائية مع تأثيرات العامل الأجنبي، حيث لم تسلم من تبعات الحرب الباردة التي كانت لها

(١) أحمد طربين، التجزئة العربية: كيف تحققت تاريخياً، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٧، سلسلة الثقافة القومية (١٤)، ص ١٤١.
(٢) أحمد طربين، المرجع السابق، ص ١٣-١٤.
(٣) محمد عفان، المرجع السابق، ص١٤.

تداعياتها هي الأخرى. فالتنافس ما بين القوى الدولية حول المزيد من النفوذ والسيطرة في منطقة العالم العربي، كان في كثير من الأحيان سبباً من أسباب الصراعات الداخلية في بعض الدول العربية. فكانت كل من القوتين العظميين آنذاك تدعم الصراع، أو تدفع إلى الصراع المسلح بين قوى المعارضة المحلية ضد النظام والسلطة السياسية الموالية للقوى العظمى الأخرى، وبشكل خاص لجوء بعض القوى اليسارية المدعومة من الاتحاد السوفياتي في بعض الدول العربية للصراع، واللجوء إلى العنف ضد بعض الأنظمة السياسية التي كانت مدعومة من قبل الولايات المتحدة أو الغرب عموماً وبالعكس. وهناك حالات عدة في هذا المجال مثل: سلطنة عمان، الصومال، السودان[1].

مشاريع الوحدة المتعثرة:

سعت الدول العربية لاحقاً لتجاوز الحدود السياسية وخلق نموذج سياسي واحد تحت يافطة «القومية» و«الوحدة العربية»، فكانت محاولة الوحدة بين مصر وسوريا التي لم تعمر لأكثر من ٣ سنوات، فضلاً عن التنسيق على مستوى الجامعة العربية أو بشكل إقليمي من خلال مجلس التعاون الخليجي أو المغرب العربي، غير أن هذه النماذج فشل جلها وبقيت حبراً على ورق باستثناء مجلس التعاون الخليجي الذي استطاع عكس قدر من الوحدة، وإن كان يعاني من الكثير من الشوائب على غرار منع دول خليجية أخرى من الانضمام إليه أو الفشل في احتواء اليمن وتجنيبها عديد الصدامات، أو محاولة تجاوز المفاهيم الجغرافية له من خلال عرض الوحدة مع المملكة الأردنية والمملكة المغربية وهي الاقتراحات التي سرعان ما طويت بشكل تام.

وغلفت المشاريع الوحدوية بشعارات كلية تتجاوز الحقائق الموضوعية على أرض الواقع من قبيل اللغة الواحدة، والدين الواحد، والجغرافية الواحدة، والتاريخ والمصير

(١) سامي الخزندار، المرجع السابق.

المشتركة، متجاوزة التباينات الثقافية والهوياتية على المستوى الجزئي ممثلة في البنية العشائرية والقبلية أو الجهوية أو المذهبية وحتى الأنماط الثقافية كثنائية المشرق والمغرب التي نلمسها على المستوى الفكري والثقافي، وأيضاً تلك التصورات النمطية عن الشعوب العربية بعضها للآخر، على غرار الصور السلبية عن أهل الخليج، أو المغاربة عن المصريين، وغير ذلك الكثير. وبذلك فشلت في التعبير عن تلك التباينات ولم تتح لها فضاءات للتعبير عن ذاتها، وصياغة استراتيجية تثنيها عن الانغلاق على نفسها، خاصة على مستوى الأقليات الإثنية والدينية، فالخطاب الوحدوي الذي يقوم على أحادية المجتمع العربي لا يستطيع حل المشاكل الإثنية والدينية لأنها لا تقع ضمن منطقه أصلاً، بل هو يصل إلى غاية إنكار الوجود الفعلي للأقليات الإثنية والدينية باعتبارها أحد العوامل التي قد تسبب انقسامات اجتماعية وسياسية ليس العالم العربي في حاجة إليها[1]. وهذا ما أثبته فشل الجمهورية العربية المتحدة التي أكدت خطأ التفكير الوحدوي الذي كان يعتبر الوحدة أمراً مسبقاً ويتجاهل نتيجة لذلك كل تنوع. إذ إن مجرد القول بتماثل المجتمعين المصري والسوري يؤدي إلى تفسيرات وأعمال خاطئة تماماً[2].

والمشاريع الوحدوية التي بادرت إليها الأنظمة العربية في تلك المرحلة منيت هي الأخرى بالإخفاق. فالوعي الوحدوي لم يتمكن من تجاوز الحدود التي رسمها المستعمر، فبقي في حالة اختمار. وهكذا بقيت العملية الوحدوية «المؤخرة» والتي لم تنجح في تكوين تيار توحيدي شامل هي الأخرى مجزأة. فالاحتجاجات والمطالب المناهضة للاستعمار لم تعبر عن نفسها إلا في الإطار الضيق لكل مجتمع على حدة[3]. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن نشوء هذه الكيانات القطرية العربية تمت بشكل قسري، ولم يتم جعل

(١) عبد العزيز جراد، المرجع السابق، ص ١١٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٢.

الحدود السياسية للدولة القطرية متجانسة مع الحدود الثقافية والاجتماعية أو العرقية أو القبلية والعشائرية؛ بمعنى آخر استقطبت الدولة القطرية مجتمعات غير متجانسة بل متصارعة أحياناً عرقياً أو طائفياً أو عشائرياً أو مذهبياً، وهذا التكوين أو النشوء القسري لكيانات قطرية جعل من الدول العربية القطرية في بعض الأحيان مهيأة «تلقائياً» ومرتعاً للصراعات عند توفر أجواء سياسية واجتماعية واقتصادية (١).

وإذا كان تعدد البلدان العربية وليد الاستعمار، فإن النزعة القطرية والإقليمية وليدة تعدد البلدان العربية (٢)؛ لأن المشاريع الوحدوية لم تكن لغايات خالية من المصالح الضيقة لهذه الدولة أو تلك. فمن الثابت أن الوحدة الكاملة التي سادت أثناء عقدين كاملين العلاقات العربية - العربية لم يكن همها الرئيس إنشاء كيان وحدوي قوي. فالهدف الدائم ذو طابع استراتيجي، ويتصل بمجالين هما السعي وراء الزعامة العربية والصراع مع الكيان الصهيوني (٣). إذ يبين عمل الدبلوماسية المصرية في عهد عبد الناصر بمزيد من الجلاء أن مصر كانت تريد من خلال خطابها الوحدوي أن تؤدي دوراً بارزاً في العالم العربي. والمصلحة التكتيكية تفوقت دائماً على الروح الوحدوية. وهذا الكلام يصدق أيضاً على جميع الدول العربية (٤)؛

وقد شهد النظام العربي بعد انفصال سورية عن مصر في ١٩٦١م مزيداً من الفرقة والتناحر بين أقطاره أكثر من أي وقت مضى (٥)؛ فقد اتسمت العلاقات بين الدول العربية الرئيسة أغلب الوقت بالتقلب والتوتر والصراع المستتر أكثر مما اتسمت بالانسجام

---

(١) سامي الخزندار، المرجع السابق.
(٢) أحمد طربين، المرجع السابق، ص ٢٣٢.
(٣) عبد العزيز جراد، المرجع السابق، ص ٦٣.
(٤) المرجع نفسه، ص ٦٤.
(٥) أحمد طربين، المرجع نفسه، ص ٢٧٧.

والاستقرار والتحالف[(١)]. وغرقت الأنظمة العربية لاحقاً في أزماتها الداخلية خاصة بعدما فشلت في تحقيق أي إنجازات على المستوى الخارجي، وتحديداً في ملف القضية الفلسطينية بعد هزيمة ١٩٦٧م، فمنذ تلك اللحظة طغى منطق الدولة والسيادة القطرية على منطق الأمة والسيادة القومية، وصارت الأقطار العربية تفكر باعتبارها دولاً في نظام العالم المعاصر وليس بوصفها أقطاراً شقيقة في أمة عربية موحدة، ووطن عربي مجزأ واحد[(٢)]. ومالت إلى تحويل أي خلاف في أي موضوع أو مجال معين إلى خلاف شامل لكل الموضوعات والمجالات، واستخدام كل الأدوات المتاحة لإضرار بعضها بالآخر والتلاعب بأمن النظم الأخرى[(٣)]. خاصة بعد زوال الوفاق الاستراتيجي العربي الذي كان يركز على الكيان الصهيوني كعدو أساس لا خلاف عليه، إذ تعددت المواجهات العربية مع تهديدات إقليمية أخرى أصبحت الأسبقية الأولى لدى الدولة التي توجهها (الصحراء والمغرب، تشاد وليبيا، سوريا ولبنان، العراق وإيران، السودان ومشكلة الجنوب)، هذا بالإضافة إلى المعاهدة الإسرائيلية المصرية التي انتقل بها الكيان الصهيوني من العداوة إلى التطبيع[(٤)].

ورفض الدول العربية التعبير عن التنوع المجتمعي فيها سياسياً لم يمنعها في الوقت نفسه من استغلاله لتمكين نفسها، وتأكيد شرعيتها وإزاحة المعارضة التي تهدد استمرارها في السلطة بربطها بالبعد الخارجي، وتبرير استعمال العنف، وتأجيل الاستحقاقات الاقتصادية. فمع إخفاقها في تحقيق أي انطلاقة تنموية حقيقة داخلياً لم

(١) محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ط١، ١٩٩٢م، ص ٢٦.
(٢) أحمد طربين، المرجع السابق، ص ٢٧٨.
(٣) محمد السيد سعيد، المرجع السابق، ص ٢٦.
(٤) أمين هويدي، التحولات الاستراتيجية الخطيرة: البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى، القاهرة: دار الشروق، ط١، ١٩٩٧م، ص ١٦٨.

تعد الدولة الوطنية بالصيغة الحالية قادرة على الاستمرار إلا باللجوء إلى قدر مرتفع من العنف والقمع والاستبعاد والإقصاء. فقد ولدت الدولة الوطنية ضعيفة وتحمل في رحمها أزمة محدودية شرعيتها وارتباطها في الغالب بتجارب الهيمنة الإمبريالية. وحملت معها هذا الضعف البنيوي على امتداد عقود، وهو الأمر الذي اضطرها للجوء إلى العنف لتجاوز الضعف من جهة، وحل مشكلة المشروعية من جهة أخرى[1]. وهذا ما انتهت إليه مع الانتفاضات الشعبية التي انطلقت منذ ٢٠١١م وأدخلت المنطقة في دوامة من العنف تتصارع فيها قوى داخلية متكئة على سند إقليمي ودولي على حساب مصالح الشعوب.

الخلاصة:

خلصت الدراسة إلى جملة النتائج التالية:

١) يقترن النفوذ الأجنبي واختراقه للدول بقوة الأخيرة وضعفها، وفي الحالتين العثمانية والعربية كلما تزايد ضعف الأنظمة السياسية رافقه تزايد في تأثير العامل الخارجي لدرجة تحديد مصير الدول.

٢) اقترن النفوذ الأجنبي في الإمبراطورية العثمانية بطبيعة العلاقة مع مختلف مكوناتها الهوياتية، فكلما كانت أقل تجانساً مع الخصائص الهوياتية للسلطة (الإسلام تحديداً)؛ سرع ذلك في تأثرها بالقوى الأجنبية وانفصالها على الإمبراطورية كما حصل مع الدول الأوروبية التي كانت السباقة في الخروج عنها، ثم لاحقاً الولايات العربية وفق البعد الجغرافي من مركز السلطة.

(١) حافظ عبد الرحيم وآخرون، السيادة والسلطة: الآفاق الوطنية والحدود العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٥٢)، ط١، ٢٠٠٦م.

٣) انتهاج السلطة العثمانية سياسيات هوياتية تتضارب مع ثوابت شعوبها ساهم في سقوطها وخلق مبررات للحركات الانفصالية (العلمانية والتتريك)، والأنظمة العربية انتهجت هي الأخرى السياسات نفسها وهو ما جعلها تفقد شرعيتها وتخلق مبررات للحركات المعارضة لها، وأدى تراكمها إلى الوضع الذي آلت إليه مع الانتفاضات الشعبية في ٢٠١١م.

٤) عدم قدرة السلطة العثمانية على احتواء المعارضة واستعمال الخيار القمعي معها دفع الكثير منها إلى اللجوء للعنف والإصلاح من خارج النظام بدل داخله، كما خلق مبررات لمن كان يطالب بذلك، فضلاً عن تبرير التعاون مع الأجنبي في هذه المهمة، والأمر نفسه ينطبق على الأنظمة العربية التي بإقصائها المعارضة بمختلف الوسائل دفعت أطراف منها تلجأ للعنف من أجل إحداث التغيير السياسي، كما خلقت مبررات للتعامل مع الأجنبي، وهذا الأخير الذي تربطه علاقات قوية بالأنظمة العربية حالياً، والسلطة العثمانية سابقاً؛ نزع عن نفسه شرعية حماية الدولة من المخاطر الأجنبية.

٥) يتراشق كل الأطراف الاتهامات بالتآمر مع الخارج وتحمل مسؤولية إخفاقها، فالعثمانيون يتهمون القومية العربية بالتآمر مع بريطانيا وفرنسا لإضعافها، والقومية العربية تتهم الأقليات الإثنية والتيار الإسلامي بالتآمر مع الغرب لإفشالها، والإسلاميون يتهمون العلمانيين بالتآمر مع الغرب، والماركسيون يتهمون الليبراليين. وفي النهاية منطق التخوين يؤول إلى العنف لحسم الخلافات والتي يكون للأجنبي دور فيها أيضاً.

٦) سياسة «الامتيازات» التي منحتها السلطة العثمانية للقوى الأجنبية التي تهافتت عليها تتنافس لتقسيمها، تناظرها حالياً الاتفاقيات الاقتصادية التي تحصل عليها

مختلف الدول الأجنبية والتي تكون على حساب المصلحة الوطنية، ربما أبرزها صفقات التسليح التي تحيط بها الكثير من مظاهر الفساد.

٧) بينما كانت النخب السياسية الحاكمة حينها تتعاون مع القوى الاستعمارية لتأسيس الدول فإن النخب الحالية لا تجد غضاضة في التعاون مع هذه القوى في تدمير بلدانها من أجل استمرارها في السلطة.

٨) كل النخب الوافدة إلى السلطة في عشرينيات القرن الماضي تعاونت مع القوى الخارجية الاستعمارية الإمبريالية، والآن النخب التي وصلت إلى السلطة بالطريقة نفسها، والتي تبرر سلوكها بمعارضتها للأنظمة السابقة، والبداية كانت مع الاحتلال الأمريكي للعراق وإسقاط نظام صدام حسين، وما يجري حالياً في المنطقة تؤدي فيه القوى الخارجية دوراً فعالاً وإن كان بشكل متفاوت على غرار ما حصل في ليبيا وتونس ومصر.

٩) ارتكز الشريف حسين في مشروعه على بريطانيا فقط دون الاهتمام بمصالح القوى الدولية الأخرى هذه الأخيرة التي لم تواصل بريطانيا خططها دون أخذها بعين الاعتبار، من هذا المنطلق يتوجب النظر لمشكلات المنطقة من زاوية كلية بدل الاقتصار على زاوية جزئية.

١٠)لا غرابة أن تكون المشاريع الدولية تسير في اتجاه لا يخدم مصالح شعوب المنطقة فهذه «واقعية العلاقات الدولية»، ومن الطبيعي أيضاً أن تكون هناك تباينات في الرؤى حول المشاريع الداخلية أو الأهداف العليا للدولة أو الأمة، لكن هناك فرق شاسع بين الاختلاف في الآليات والوسائل الأنجع لتحقيق المشروع والتصادم حول طبيعة المشروع من الأساس.

١١) التوظيف الأجنبي للحركات الانفصالية ضد الدول العثمانية والأقليات بشكل خاص سبق سايكس - بيكو بقرون، واستمر أيام الحرب العالمية الأولى وبعدها، ولا زال، وبغياب عنصر المفاجأة يكون من الفجاجة الحديث عن المؤامرة فالمسألة في رؤية محددة واستراتيجية مدروسة، يقابلها عدم وضوح الرؤية عند الأنظمة العربية وتخبطها في ردود الفعل نجم عنها الوضع الحالي، وبدون استدراك هذا الخلل سيتمر الوضع على حاله.

قائمة المراجع:

الكتب:

١. أحمد أبو دية وآخرون، الفساد السياسي في العالم العربي: حالة دراسة، الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، ط١، ٢٠١٤م.

٢. أحمد طربين، التجزئة العربية: كيف تحققت تاريخياً، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٧م، سلسلة الثقافة القومية (١٤).

٣. إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الرياض: مكتبة العبيكان، ط١، ١٩٩٥م.

٤. أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، المجلد الأول النضال بين العرب والترك، القاهرة: مكتبة مدبولي، ب ت ن.

٥. أمين هويدي، التحولات الاستراتيجية الخطيرة: البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى، القاهرة: دار الشروق، ط١، ١٩٩٧م.

٦. جمال محمود حجر، القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط١، ١٩٨٩م.

٧. حسن الضيقة، الدولة العثمانية: الثقافة المجتمع السلطة، بيروت: دار المنتخب العربي، ط١، ١٩٩٧م.

٨. عبد العزيز جراد، ترجمة صالح بالحاج، العالم العربي بين ثقل الخطاب وصدمة الواقع، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط١، ١٩٨٨م.

٩. قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، بيروت: الدار العربية للعلوم، ناشرون، ط٢، ٢٠٠٣م.

١٠. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ط١، ١٩٩٢م.

١١. نينل الكسندروفنا دولينا، ترجمة أنور محمد إبراهيم، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط٣، ١٩٩٩م.

١٢. وجيه كوثراني، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط٣، ٢٠١٣م.

المقالات:

١. سارا برسلي، خُطوطٌ رُسِمت على خريطة فارغة: الحدود العراقيّة وأسطورة الدولة المُصطنعة - جزءٌ ثانٍ، موقع ما العمل، ١٠/ ٠٦/ ٢٠١٥م.

٢. سامي الخزندار، أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية، الجزيرة نت، ٠٣/ ١٠/ ٢٠٠٤م.

٣. عبد الرؤوف سنو، تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية: من التنظيمات حتى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني، بيروت: مجلة المنهاج، العدد٤، ١٩٩٦م.

٤. غريغوري غوس، ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط، الدوحة: مركز بروكنجز الدوحة، رقم١١، يوليو ٢٠١٤م.

٥. محمد عفان، الدولة العربية الحديثة: السياقات والتشوهات، إسطنبول: المركز المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٦/٠٦/٢٠١٦م.

٦. نادية مصطفى، محمد علي بين الدولة العثمانية والتوازنات الأوروبية: من عواقب التنافس الإسلامي البيني إلى قيود المساندة الأوروبية وضغوطها، بحث مقدم إلى: ندوة مائتي عام على تأسيس دولة محمد علي، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، أبريل ٢٠٠٧م.

٧. وجيه كوثراني، التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري نصاً وتطبيقاً ومفهوماً، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس ٢٠١٣م.

هل هي مؤامرة؟ نحو مقاربة شاملة لفهم أسباب ودوافع قيام الثورة على الأنظمة العربية

» أ/ فارس لونيس

قسم العلوم السياسية - جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف - الجزائر.

مقدمة

«الشعب يريد إسقاط النظام» عبارة تداولها المواطن العربي في كل ربوع الدول العربية مع نهاية سنة ٢٠١٠م، وهي أحداث غير مسبوقة إذا ما استثنينا الشارع الجزائري الذي عاش ولمدة فاقت العشر سنوات جملة من الأحداث العنيفة التي كادت أن تعصف بالدولة الجزائرية فيما يعرف بـ «العشرية السوداء»، وعلى شاكلة الثورة الشعبية أو الانتفاضة أو الربيع العربي، وباختلاف التسميات يبقى الهدف واحداً في مختلف الدول التي عاشت الأحداث، انطلاقاً من تونس، ليبيا، مصر، سوريا، اليمن، ومتفرقات أخرى من هنا وهناك في ربوع الوطن العربي والتي لم تصل إلى مستوى الثورات المذكورة، وأما عن الهدف الواحد والأوحد بين هذه الثورات إنما يتمثل في «إسقاط النظام»، إلا أن المختلف عليه حول الثورات العربية في الفاعل والعوامل التي أدت إلى قيامها، بين العامل الداخلي والخارجي اختلفت الآراء والبحوث، فبينما ينفي اتجاه أي دور للعامل الخارجي في الانتفاضات الشعبية يختصرها اتجاه آخر تحت يافطة المؤامرة الخارجية التي تحرك أطراف داخلية لزعزعة أمن المنطقة واستقرارها، وتحقيق مصالحها. وعلى هذا جاءت هذه الورقة للبحث في دور كل من المطالب الداخلية والضغوط الخارجية في قيام هذه الثورات العربية. وتأسيساً على هذا نطرح الإشكالية التالية:

كيف أثر كل من المطالب الداخلية والضغوط الخارجية في الثورات العربية؟

وهي الإشكالية التي تندرج تحتها جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

ما مفهوم الثورة؟ لماذا طالبت الشعوب العربية بإسقاط الأنظمة؟ ولماذا هذا التزامن الواحد؟ هل هي مطالب داخلية بحتة أم أن العامل الخارجي أثر في ذلك؟ وفي الأخير هل حققت الثورات العربية أهدافها؟

وتنطلق الدراسة من الفرضيتين التاليتين:

- المطالب الشعبية الداخلية هي السبب الرئيس لقيام الثورات العربية.
- طبيعة الأنظمة السياسية العربية تفرض الثورة ضدها.

وهو ما سيتم الإجابة عنه في ختام هذه الورقة.

وسوف يتم البحث في هذا الموضوع وفق مناهج واقترابات علمية منهجية، وأما المنهاج المستخدمة فهي:

المنهج المقارن: من خلال إبراز جملة التشابهات والاختلافات المميزة للأنظمة العربية والظروف التي سادت الثورة في كل دولة، بالإضافة إلى استخدامه لمعرفة العناصر المؤثرة في الثورات العربية والوصول إلى تعميمات إمبريقية بناء على رصد ومتابعة وملاحظة الاختلاف والتشابه.

المنهج التاريخي الوصفي: للبحث في جل التطورات التاريخية الممهدة لقيام الثورات في الدول العربية ومختلف الأحداث التي ميزت الثورة، أي للبحث فيما كان، وما هو كائن للوصول إلى ما سيكون.

الاقتراب النسقي: وهو الاقتراب الذي يبرز من خلال النظرية النظمية التي صاغها **دايفيد ايستن**، والقائل إن النظام السياسي هو جملة التفاعلات بين مختلف مكونات النظام والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار والتوازن. فالاقتراب ينطلق من جملة المطالب والتأييدات (المدخلات) الشعبية والموجهة للعلبة السوداء للنظر فيها واستخلاص سياسات بشأنها تترجم في شكل (قرارات، مكافآت، سياسات...) مخرجات، ونتيجة لهذه المخرجات يظهر رد فعل البيئة الداخلية أو الخارجية feedback تتولد عنها مدخلات جديدة.

اقتراب الدولة والمجتمع: ينطلق جول ميغدال Migdal Joel في تفسيره لهذا الاقتراب من علاقة التأثير المتبادل بين النظام السياسي القائم وصراع الجماعات والمصالح، فالدولة في الوقت الراهن لم تبقَ ذلك الشخص المعنوي الوحيد المؤثر في سلوكيات الأفراد وإنما ظهرت فواعل أخرى تتمثل في الجماعات والنوادي والجمعيات والتي تبحث في السيطرة على أفراد المجتمع [1]. كذلك في الثورات العربية إظهار دور الجماعات في قيام الثورات.

وسيتم تحليل الإشكالية السابقة وفق الخطة المنهجية التالية:

١) الإطار المفاهيمي لدراسة الثورات العربية.

٢) الثورات العربية اختلاف للرؤى.

٣) نظرية الفوضى الخلاقة ودورها في قيام الثورات العربية.

٤) السمات المشتركة للأنظمة العربية والثورة عليها.

١ - الإطار المفاهيمي لدراسة الثورات العربية:

إن البحث في الإطار المفاهيمي للدراسة يستوجب النظر في المفاهيم التالية: الثورة، الأنظمة السياسية. فمثلاً اختلاف التسميات حول ما إذا كانت انتفاضة أو ثورة يولد رغبة لدى السامع في البحث في حقيقة ما حدث في الوطن العربي، وما الاختلاف بينهما.

في مفهوم الثورة:

كلمة ثورة في اللغة العربية من الفعل ثار، يثور، ثورة وتعني في الأصل الهيجان أو

(1) Joel S. Migdal, State in Society: Studying how states And societies Transform and Constitute one Another, chap 1, Cambridge: Cambridge University Press, 2004. p17..

اشتداد الغضب والاندفاع العنيف. وأما في اللغات الأجنبية فهو مصطلح مستعار من الفلك ويقصد به الدورة الكاملة لجسم متحرك حول محوره. واستعماله في اللغة السياسية والاجتماعية أكسبه معاني جديدة تفيد التطور والنمو والحركة والنشاط Evolution وإضافة Re لها جعلها تشير إلى تجديد النمو والتطور ومن ثم أصبح يشير إلى حالة تحدث ضد السكون وتوقف الحركة والتطور[١].

يقول آرسطو في كتابه «السياسة»: إن أنماط الحكم كلها معرضة للثورة بما فيها نمطا الحكم الأساسيان وهما الأوليغاركية والديمقراطية، وكذلك ما يسميه نظام الحكم المتوازن، أو الدستوري أو الأريستقراطي... بالرغم من أن في الديموقراطية والأوليغاركية عناصر من العدالة ولكن كلاً منهما يصبح معرضاً لخطر الثورة عندما لا يتلاءم نصيب الحكام أو الشعب مع تصورهم المسبق عنه... ويقسم آرسطو الثورات إلى نوعين: نوع يؤدي إلى تغيير الدستور القائم فينتقل من نظام حكم إلى نظام حكم آخر، ونوع آخر يغير الحكام في إطار بنية النظام القائم[٢]. وهو أمر معقول إذا ما تم النظر إلى أهداف الثورات الشعبية على أنظمتها السياسية، فمنها من تهدف ووصلت إلى تغيير نظام الحكم بأكمله، ومنها ما غيرت فيه جزئياً أي تغيير الحكام دون نظام الحكم.

ويعرف مايكل روسكن وروبرت كورت في كتابهما مقدمة في العلوم السياسية: الثورة هي عملية تغيير جذري للنظام السياسي، بما يؤدي للإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له. ويعرفها الباحث عزمي بشارة على أنها تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة أو خارج الشرعية يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في

(١) وفاء، لطفي، الثورة والربيع العربي: إطلالة نظرية. ص٣٠. على الموقع:
www.softwarelabs.com

(٢) عزمي، بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢م. ص ٧٠.

الدولة. والثورة بهذا المعنى تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة [1].

فتفسير الثورة من منظور سياسي يعطي ذلك الجوهر الذي تهدف إليه، وهو بالطبع النظام السياسي أو نظام الحكم، فأي ثورة في العالم يكون هدفها التغيير الجذري لنظام الحكم أو النظام السياسي واستبداله بآخر جذرياً؛ لأنه إن كان تغييراً جزئياً فهنا نكون أمام متغير آخر والمتمثل في الإصلاح وهو حال الثورات العربية.

٢ - الثورات العربية اختلاف للرؤى:

يرى الدارسون للثورات العربية وحول الأسباب التي أدت إلى قيامها وجود عاملين رئيسين أديا إلى قيامها، بين عامل داخلي وآخر خارجي:

أ/ اتجاه يرى أن الثورات العربية والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك ويعتقدون أن الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ليست سعيدة بالثورات العربية وإنما يتم التعامل معها كأمر واقع.

ب/ اتجاه يرى أن دور العامل الخارجي له قوة وتأثير كبير في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه. ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه استناداً إلى وثائق سرية كشفها موقع «ويكيليكس» أن الولايات المتحدة الأمريكية دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديموقراطية في مصر مثلاً، ويرى البعض أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان لها جميعاً الدور الفاعل بما حدث في الوطن العربي [2].

---

(١) وفاء، لطفي، مرجع سابق الذكر. ص ٤٠.

(٢) جهاد، عودة، الثورات العربية وأثرها على العلاقات الدولية، الملتقى الوطني حول الثورات العربية وأثرها على طبيعة التغير الدولي، القاهرة، ٢٠١٣م. ص ١٢ - ١٦.

٣ - نظرية الفوضى الخلاقة ودورها في قيام الثورات العربية:

تنطلق نظرية المؤامرة في قراءتها للثورات العربية من بعض المعطيات أهمها فكرة الفوضى الخلاقة الهادفة إلى رسم خريطة جيوسياسية جديدة في المنطقة خدمة للمصالح الغربية عامة والأمريكية الإسرائيلية خاصة، وفقاً لما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير، وهو مخطط تحدثت عنه وزيرة الخارجية السابقة «كوندوليزا رايس» في العديد من المناسبات وخطاباتها السياسية، والذي يستهدف تفعيل التناقضات الراهنة في البلدان العربية والدفع بها حتى ولو أدى ذلك إلى إسقاط الأنظمة الحليفة والموالية للولايات المتحدة الأمريكية[1]. ولكون الأخيرة تعتبر أكبر قوة عالمية لا بد بالأخذ في عين الاعتبار الدور الذي لعبته في الثورات العربية، فواشنطن تدخلت ودعمت التغيير في مصر وتونس وأسهمت في خلع مبارك وبن علي، وفي اليمن كان لها اليد الطولى في دعم المبادرة الخليجية للحل وتنفيذها، وفي ليبيا أيدت تشكيل تحالف دولي لإسقاط القذافي على الرغم من أنها لم تكن في موقع قيادة التحالف وتركت المبادرة للأوربيين في حلف شمال الأطلسي[2].

ويجزم مسؤولون أمريكيون أن أغلب الأعمال المؤثرة الداعمة للتحولات تحدث خلف الكواليس، ويقول البعض إن قدراً كبيراً من الأعمال الدبلوماسية الحالية والمحادثات الحاسمة يتم دون معرفة الشعوب[3]. وإذا كان هذا الكلام من مسؤولين

---

(١) بكري، مصطفى، الفوضى الخلاقة أم المدمرة: مصر في مرمى الهدف الأمريكي، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥.

(٢) جورج، قرم، وآخرون، ثورات قلقة: مقاربات سوسيو - استراتيجية للحراك العربي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٢. ص١٦٤.

(٣) سلمان، شيخ. حميد، شادي، سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس وليبيا: بين التدخل والمساعدة، الدوحة: مركز بروكنجز، نوفمبر ٢٠١٢. ص٢٠.

أمريكيين كبار فهذا ما يؤكد الدور الأمريكي في الثورات العربية. ويؤكد المسؤولون أنفسهم أن إدارة أوباما غيرت سياساتها بعد عقود من دعم حزبي الولايات المتحدة الأمريكية للأنظمة المستبدة بدلاً من الإصلاح الديموقراطي. ففي مصر كان يمكن أن تستمر إدارة أوباما في دعم ما تعرفه أي نظام حسني مبارك ولكنها بدلاً من ذلك ساعدت على إخراج حليفها المقرب من الحكم، وبدلاً من معارضة وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم تواصلت إدارة أوباما معهم[1].

كما يدلل على الدور الخارجي (من مدخل المؤامرة) من خلال الدور الذي لعبه الإعلام خاصة مواقع التواصل الاجتماعي، واهتمام الدول الأجنبية ببعض الشباب الذين ظهروا في المظاهرات وكان لهم دور قيادي في بعضها، وبهذا الصدد يرى جون آلترمان Jon alterman مدير برنامج الشرق الأوسط بمركز الدراسات الاستراتيجية والعالمية أن الإعلام أثر بشكل كبير في التطورات التي شهدتها الثورات العربية، ويقول: «لقد لعب الإعلام وممثلاً بجزء كبير في قناة الجزيرة دوراً مهماً وكبيراً في تطور الأحداث التي شهدتها الدول العربية، وهنا تظهر قوة الإعلام، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي كان لها الأثر البالغ: تويتر، فايسبوك...» [2]. وبالرغم مما لوسائل الإعلام في الثورات العربية من دور في الانتشار الرهيب لها، إلا أن التأكيد والإطناب فيه ينقص من دور العوامل الأخرى للثورات. وهو ما يذهب إليه الباحث المغربي في مجال علوم الإعلام يحيى اليحياوي بالقول: «صحيح أن الشبكات الاجتماعية والفايسبوك تحديداً

(١) المرجع نفسه. ص٣٠.

(2) Aigerim, Zikibayeva and others, What does the Arab spring mean for Russia, Central Asia, and the Caucasus ?, the report of the csis Russia and Eurasia program, Washington: Center for strategic and International studies. 2011. P20.

قد أسهم في الزيادة من منسوب تواصل الشباب المنتفض، وتدعيم التنسيق فيما بينهم فيما يخص أماكن وأوقات الوجود، وطبيعة المستجدات المطلبية المفروض رفعها... لكن هذا لا يعوض الوجود على الأرض يوم الاحتجاج بدليل أن قطع الحكومة المصرية لشبكة الإنترنيت لم يقلل من حجم المتظاهرين ولا من وحدة شعاراتهم ومطالبهم»[1].

وما يؤكد هذه القراءة (وفق هذا الرأي) صعود النزعات الإثنية والدينية وخطاب الأقليات بالتزامن مع نشر خرائط جديدة لإعادة رسم الحدود تنسجم والبنية العرقية والدينية في المنطقة، غير أن هذه القراءة تصطدم بمعطيات ميدانية أخرى لعل أهمها أن الكثير من الأحداث لم تسر وفق الرؤية الأمريكية، فالوقائع المشار إليها أعلاه كانت لاحقة للثورات وليست سابقة لها، كما أن تردد الإدارة الأمريكية وغيرها من العواصم الأوروبية كان واضحاً، ففي كل الدول التي انطلقت فيها الثورات اعتقدت القوى الخارجية أنها مظاهرات روتينية سرعان ما ستنتهي عفوياً أو قصراً من خلال الأجهزة الأمنية القوية، غير أنها تفاجأت باستمرار المظاهرات وتوسعها لتشمل مختلف المدن، وتراجع المؤسسات الأمنية وعجزها عن احتواء تلك المظاهرات، وبدأت مواقفها تتغير تدريجياً إلى المطالبة بخروج الرؤساء من الحكم والذي فرضته الوقائع الميدانية، ومن جانب آخر فإن القراءة وفق نظرية المؤامرة اعتبرت ما جرى لاحقاً أنه تحالف بين الإدارة الأمريكية والإسلام السياسي (الإخوان المسلمين) لتثبت الأحداث لاحقاً أنه لم يكن هناك أي تحالف بين الطرفين بل على العكس تماماً تقف الإدارة الأمريكية ضد أي تجربة إسلامية سواء كانت ناجحة أو فاشلة وليس آخرها الموقف من محاولة الانقلاب في تركيا. وإضافة إلى ذلك فإن العوامل الداخلية تبقى هي أساس الثورات وهو ما سنفصله في المحور التالي.

(١) نصر محمد، عارف، وآخرون، حوارات ما بعد الثورة: حوارات فكرية متخصصة.. وأخرى قصيرة، بيروت: دار نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٢م. ص ١٢٦.

٤ - السمات المشتركة للأنظمة العربية والثورة عليها:

تشترك الأنظمة السياسية في العالم العربي بجملة من الخصائص والسمات التي كانت العامل الأساس الذي جعل المواطن العربي يثور ضدها، فهناك ظروف تسببت في الحراك الشعبي في الوطن العربي وهي تتكرر بشكل أو بآخر في جميع أنحاء العالم وكلما توفرت تصبح شروطاً للثورة ويبقى الاختلاف في التفاصيل الجزئية التي تميز كل حالة عن الأخرى، ويمكن الإشارة إلى أهم تلك العوامل والمتمثلة في:

أولاً: الهوة الاقتصادية بين أقلية الأقلية من الأغنياء وبقية الشعب، والاختلاف الكبير في مستويات المعيشة وإمكانية الوصول للخدمات والتقدم الاجتماعي.

ثانياً: انحسار الديموقراطية ودور المال والشهرة في اللعبة السياسية.

ثالثاً: زيادة دور المؤسسات الأمنية في العملية السياسية وانتشار أساليب القمع.

هذه الخطوط العريضة للثورات تتجلى في العالم العربي فيما يلي:

١ - إرث الخبرة الاستعمارية:

خضع معظم الدول العربية للاستعمار الأجنبي بكل أشكاله (مباشر أو غير مباشر، انتداب أو حماية...)، كما أنها تعتبر حديثة الاستقلال والتخلص منه، وهو ما ترك لها العديد من الآثار السلبية على جميع الأصعدة السياسية، والثقافية، والاقتصادية، وربما الشيء الوحيد الإيجابي بالنسبة للأنظمة السياسية العربية الذي ورثته عن الاستعمار الأجنبي هو تلك الشرعية المستمدة من الثورة التحريرية، فسواء في دول المغرب أو المشرق لا يزال الخطاب الرسمي وإلى حد الآن يستند إلى الشرعية الثورية. في الوقت الذي كان لا بد لها أن تجد لنفسها أسساً أخرى لشرعيتها، وأهمها الشرعية الدستورية.

وراح جل الأنظمة العربية يعزز خطابته الكلاسيكية والدعوة للالتحام حول الشرعية الثورية أمام شعب أغلبيته من جيل الشباب وفي عصر العولمة لم يعش الحقبة الاستعمارية ومن ثم لا يستشعر الخطاب، خاصة أنه أصبح مطية لتبرير إخفاقات تلك الأنظمة في العملية التنموية وافتقادها لشرعية الإنجاز.

٢ - التبعية والتخلف:

من البديهي أن تعاني دول حديثة الاستقلال تبعات الخراب والتدمير بكل مستوياته، سواء على مستوى البنى، أو على مستوى الأشخاص. فالبنى التحتية والمؤسسات الاقتصادية في تلك الفترة تكاد تنعدم، وهو ما جعل من حتمية الارتباط بالمستعمر أمر لا بد منه. وكذلك على مستوى الأشخاص ظهر ما يعرف بأزمة الهوية لدى أطياف المجتمع، فعلى الأقل ظهرت فئتان في المجتمعات العربية، الأولى تتغنى بكل ما هو غربي أو تابع للمستعمر، والثانية حاولت الارتباط بالهوية الأصلية. هذا من جهة ومن جهة أخرى ظهر ما يعرف بالطبقية في المجتمعات العربية. وهو ما جعل من أمر التبعية الاقتصادية، السياسية والثقافية أمراً لا يمكن إنكاره في الدول العربية.

يرى صامويل هانتنغتون أن هناك ثلاث سنوات من الركود الاقتصادي في ظل نظام شمولي قد لا تؤدي إلى انهياره، لكن خمس سنوات من الركود قد تؤدي إلى انهياره[١]. فانهيار الأنظمة غير الديموقراطية نتيجة حتمية للتخلف والركود الاقتصادي، وهنا التساؤل الذي يطرح نفسه هل الدول العربية وأنظمتها الشمولية عاشت فترة خمس سنوات فقط من الركود الاقتصادي؟ الإجابة أكيد لا؛ لأن أغلب دول الربيع العربي تعاني

(١) صامويل هانتنغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، القاهرة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣م. ص ٩٥.

مستويات متدنية من النمو الاقتصادي. وهنا لا يمكن استبعاد دور العامل الخارجي في إعاقته لكل محاولات التطور الجادة، ولكن في الوقت نفسه نجد نماذج في أقاليم أخرى مثل شرق آسيا والتي استطاعت تحقيق قفزات اقتصادية كبيرة وحافظت على معدل نمو مكنها من التموضع في الساحة الدولية وتجنب الثورات الداخلية الناجمة عن الأزمات الاقتصادية، في حين لا يمتلك جل الأنظمة العربية رؤى استراتيجية بعيدة المدى لنهضة اقتصادية، وكل المحاولات في هذا الصدد تميزت بالانفعالية وأولوية الأيديلوجي على العلمي. فضلاً عن أسباب أخرى يأتي في مقدمتها الفساد بمختلف أشكاله.

٣ - الاستبداد وغياب الديموقراطية:

ففي الوقت الذي سادت واجتاحت النظم الغربية ثقافة الديموقراطية راحت بعض أنظمة الحكم العربية تتخذ أسلوباً آخر أكثر استبدادية، فدول الربيع العربي كانت تمهد لتوريث الحكم؟ ففي كل من تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا كان هناك مشروع لتوريث الحكم من الرئيس إلى ابنه أو أحد أقاربه[١]. ولا يختلف اثنان أن الأنظمة السياسية العربية أخذت منهجاً جديداً في الحكم، ففي كل الدول التي قامت بها الثورات لازمت صفة «عائلة الرئيس» في التسيير والرئاسة، ففي مصر نجد جمال مبارك، وفي سوريا قبل وفاة الرئيس حافظ الأسد كان يتداول على الألسن اسم بشار، وفي اليمن كذلك أحمد عبد الله صالح[٢]، وزوجة الرئيسين التونسي والمصري زين العابدين بن علي وحسني مبارك على التوالي، وبنت الرئيس الليبي معمر القذافي.

---

(١) عبد العالي، عبد القادر، التغير الجديد في الوطن العربي، وفرص التحول الديموقراطي، المستقبل العربي، ٢٠١٣م. ص ٦٤.

(٢) نيفين مسعد، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، المستقبل العربي، ٢٠١١م. ص ١٦.

ويرى لطفي طرشونة أن تونس كانت من بين الدول العربية الأكثر تأهيلاً لتحقيق الانتقال نحو الديموقراطية وكانت تحتل الموقع التاسع بين الدول التسع والثلاثين في العالم التي بلورت الموجة الثالثة للانتقال الديموقراطي في تسعينيات القرن العشرين، غير أن بنية النظام التسلطي في تونس حالت دون ذلك. ويرجع السبب في ذلك إلى التضارب بين المؤشرات الدافعة إلى الانتقال الديموقراطي، واستقرار التسلط الذي طور قدرات فائقة على المناورة، وإعادة إنتاج نفسه مع المحافظة على خصائصه الهيكلية[1]. وهو ما يطرح فكرة القدرة على التكيف التي يحتاجها كل نظام سياسي أو مؤسسة سياسية في مواجهتها للتحديات التي تفرضها البيئة وفي حالة النظام التونسي وبالرغم من المؤشرات الإيجابية التي كانت تخول له أن ينتقل بتونس نحو الديموقراطية، وحاد عن المنهاج المتبع إلى الاستبداد وواجه العقبات والتحديات بفرض أسلوب القمع للتكيف مع البيئة التونسية التي كانت أقرب إلى التحول.

٤ - تدهور الشرعية ومأزق الأداء:

هذا العنوان مأخوذ من كتاب الموجة الثالثة لصامويل هانتنغتون والذي ينطبق كلياً على أنظمة دول الربيع العربي، ففي كل من تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا... ولما انهارت الشرعية الدستورية للأنظمة، راحت هذه الأخيرة تبحث لنفسها عن طرق أخرى لاكتساب الشرعية وأكثرها شيوعاً الشرعية الدينية الثورية. فإذا كانت الشرعية الدينية لها أثر وإن كان متفاوتاً من شخص لآخر ومن منطقة لأخرى فهل بقي الحديث عن شرعية ثورية مؤثراً في نفوس شباب اليوم، شباب يعيش في ظل العولمة وإلغاء الحدود الإقليمية والتطور التكنولوجي وخاصة في الوقت الحالي أين تطورت وسائل التواصل

---

(١) أمحمد مالكي، وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ٢٠١٢م. ص ١٤.

الاجتماعي وهو ما جعل من الفرد العربي أكثر معرفة بحقوقه وواجباته الوطنية.

٥ - ارتفاع الدخل البترولي وتفشي الفساد:

يعيش أغلب دول الربيع العربي في بحبوحة مالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول والغاز، إلا أن الملاحظ على أنظمة هذه الدول أنها لم توظف هذه المداخيل لخدمة المجتمعات بصفة كلية إذ إن انتشار الفساد هو السمة الرئيسة والحتمية نتيجة هذا التدفق المرتفع للمداخيل والناتج عن الريع البترولي، فخلال النصف الأخير من القرن الماضي ارتفعت مداخيل البلاد العربية المحتسبة ببلايين الدولارات، فبينما تم استثمار ثلث هذه الثروة فيما ينفع الناس، صرف ثلثها الآخر في التسلح والإنفاق العسكري، في حين وجد الثلث الأخير طريقه إلى الحسابات الخاصة للنخب المتنفذة في السلطة بشقيها المدني والعسكري، نتيجة الفساد المستشري في كل مفاصل جسم الدولة العربية.. وبهذا الشكل دخلت البلاد العربية الألفية الثالثة وعشر سكانها يعاني من الجوع، الفقر، المرض والجهل[(١)]. بالرغم من البحبوحة المالية التي كانت تسود هذه الدول في كثير من الأحيان.

(١) أمحمد، مالكي، العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٣، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء ٢٠٠٧م. ص ١٥١.

الخاتمـة:

من خلال ما تم التطرق إليه حول الثورات العربية يمكن القول إن تفاعل العاملين الداخلي والخارجي مهد الطريق لقيام ثورات ضد أنظمة استبدادية حتمت على نفسها الثورة عليها، وما العامل الخارجي إلا جزء لا يمكن إنكار دوره فيها، لكن التأكيد على أنه الجزء الأكبر في الثورة هو كذلك إنكار للعوامل والأوضاع الداخلية لهذه الدول وأنظمتها التي في حقيقة الأمر أنها هي من مهدت الطريق للعاملين الآخرين فطبيعتها الاستبدادية وانتشار الفساد بها جعل المواطن العربي يشعر بنوع من اللامبالاة، ولأن دور أي نظام سياسي هو خدمة مجتمعاته وهو ما لم يتوفر في الأنظمة العربية.

فقد قامت الثورات العربية على جملة من المطالب الداخلية ذات صبغة اجتماعية اقتصادية، وكانت تتعلق أساساً بالتشغيل وتحسين المستوى المعيشي ومقاومة الفساد، واختلال التوزيع، لكنها سرعان ما تحولت إلى مطالب سياسية، وبهذا اندلعت الثورات والانتفاضات في البلاد العربية على ضرورة التغيير، وقد أجمعت القوى الشعبية بشكل واسع جداً على شعارات تغيير الحد الأدنى، وحققت التفافاً جماهيرياً عريضاً حتى من قبل تلك الأحزاب التقليدية التي حاولت إيجاد مكان لها من أجل التجديد.

وقد كان باستطاعة الأنظمة السياسة تدارك هذا الوضع وتجنب الثورات لو قامت بخطوات جدية لمعالجة الاختلالات المشار إليها سابقاً من خلال:

- البحث عن شرعية دستورية مبنية وتجاوز الشرعية التاريخية، وتفعيل شرعية الإنجاز، ستكون هناك زيادة في الثقة بين الحاكم والمحكومين. وتتقوى بذلك الجبهة الداخلية أمام التحديات الخارجية.

- والقضاء على التبعية ببناء اقتصاد قوي لا يعتمد على الريع البترولي والتبعية للغرب، من أجل تحقيق التنمية أو على الأقل التخفيف من وطأتها، وهذا ما تجلى مع انخفاض أسعار البترول حيث دق جل الدول التي تعتمد عليه ناقوس الخطر، وأصبحت تترقب حركات احتجاجية واضطرابات، وهنا لا يمكن أن يوعز ذلك لنظرية المؤامرة.
- بناء دولة المؤسسات القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات والابتعاد عن شخصنة السلطة. وفي هذه الحالة فإن صدمات الحركات الاحتجاجية ستمتصها المؤسسات، كما أن محاولة تغلغل الأطراف الخارجية سيعيقها التوازن بين مختلف المؤسسات والدور التكاملي الذي تلعبه معاً.
- تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال خلق مناصب شغل ميزتها العدالة والمساواة، وتبني سياسات توزيعية عادلة. والربط بين تحسين الظروف المعيشية وعدالة التوزيع ليس اعتباطياً، فهناك الكثير من الدول التي تعاني من ضعف كبير جداً ولا تمتلك موارد تمكنها من تحقيق قفزات اقتصادية كبيرة خاصة مع ضعف التكامل الإقليمي العربي، ولكن ضعف هذه الموارد مع محاربة الفساد من جهة وعدالة التوزيع من جهة أخرى سيمكن من تحقيق قدر مقبول من التطور، أو على الأقل سيشعر المواطن بعدم وجود ظلم ضده وإضافة إلى تحفيزه على المساهمة في عملية البناء فإنه سيقف سداً منيعاً أمام سعيه للتغيير من خلال العنف الثوري الذي يتغذى بشكل أساس من «الظلم»، كما أنه سيمنع التوظيف الخارجي لتلك الأوضاع لإحداث ثورات أو ضغوط سياسية على الدولة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كالإعلام.

قائمة المراجع

١. أبو ركبة، طلال. الربيع العربي والديموقراطية... إمكانية التحول والمعيقات. غزة: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان. ٢٠١٢م.

٢. بكري، مصطفى. الفوضى الخلاقة أم المدمرة: مصر في مرمى الهدف الأمريكي. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية. ٢٠٠٥م.

٣. بشارة، عزمي. في الثورة والقابلية للثورة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ٢٠١٢م.

٤. هانتنغتون، صامويل. الموجة الثالثة: التحول الديموقراطي في أواخر القرن العشرين. ترجمة: عبد الوهاب علوب. القاهرة: دار سعاد الصباح. ١٩٩٣م.

٥. مالكي، أحمد. وآخرون. ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية. ٢٠١٢م.

٦. عارف، محمد نصر. وآخرون. حوارات ما بعد الثورة: حوارات فكرية متخصصة... وأخرى قصيرة. بيروت: دار نماء للبحوث والدراسات. ٢٠١٢م.

٧. قرم، جورج. وآخرون. ثورات قلقة: مقاربات سوسيو - استراتيجية للحراك العربي. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي. ٢٠١٢م.

المقالات:

٨. لطفي، وفاء. الثورة والربيع العربي: إطلالة نظرية. ص٠٣. على الموقع: www.softwarelabs.com.

٩. مالكي، أحمد. العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة. المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد ١٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. شتاء ٢٠٠٧م.

١٠. مسعد، نيفين. كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية. المستقبل العربي. ٢٠١١م.

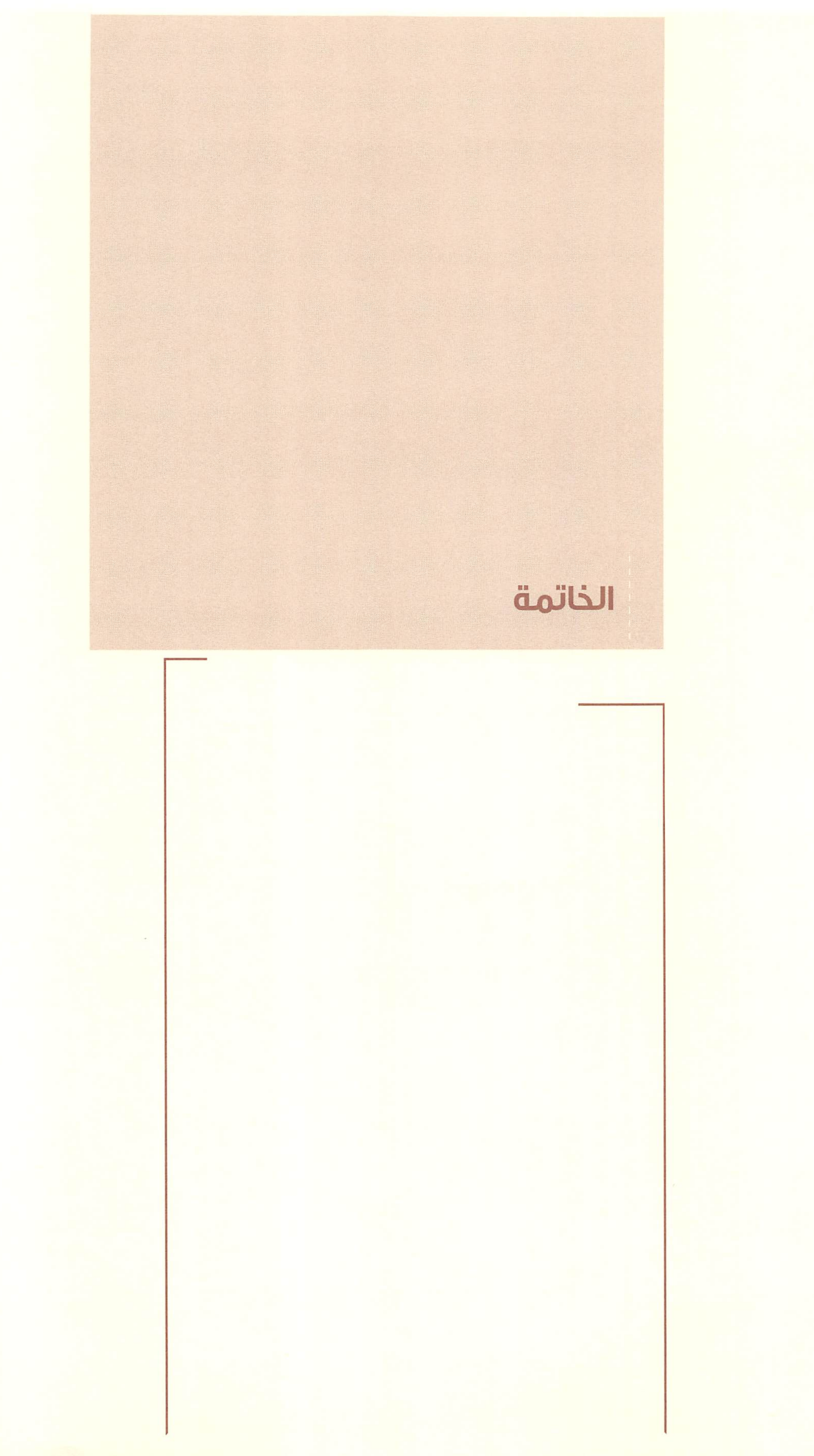
١١. شيخ، سلمان. شادي، حميد. سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس وليبيا: بين التدخل والمساعدة. الدوحة: مركز بروكنجز. نوفمبر ٢٠١٢م.

١٢. عبد العالي، عبد القادر. التغير الجديد في الوطن العربي، وفرص التحول الديموقراطي. المستقبل العربي. ٢٠١٣م.

١٣. عودة، جهاد. الثورات العربية وأثرها على العلاقات الدولية. الملتقى الوطني حول الثورات العربية وأثرها على طبيعة التغير الدولي. القاهرة. ٢٠١٣م.

الكتب باللغة الأجنبية:

1. Joel S, Migdal. State in Society: Studying how states And societies Transform and Constitute one Another. chap 1. Cambridge: Cambridge University Press. 2004.
2. Zikibayeva, Aigerim. and others. What does the Arab spring mean for Russia, Central Asia, and the Caucasus ?. the report of the csis Russia and Eurasia program. Washington: Center for strategic and International studies. 2011.



الخاتمة

تمر المنطقة العربية بلحظة تاريخية فارقة سيتحدد على إثرها مستقبلها؛ ويتمحور أهم تحدٍّ في مدى القدرة على تحييد العامل الخارجي أو الاستسلام له ولمشاريعه، فإذا حصل الأخير تصبح بذلك كل الأحداث التي تعصف بها منذ ٢٠١١ مجرد حلقة من حلقات الهيمنة الأجنبية عليها على غرار ما حصل قبل مائة سنة بُعَيد الحرب العالمية الأولى، ومن هنا جاء هذا الكتاب بمنزلة «زيارة جديدة لسايكس - بيكو»، منطلقاً من الجدل الدائر حالياً حول ما يجري، ومناقشة الآراء التي تختلف في تفسيره؛ بين من يحفر فيها بعيداً دون أن يتجاوز فاعلية العامل الخارجي، ومن يختصر كل ما يحدث تحت «نظرية المؤامرة»، وما يترتب عن ذلك من استنتاجات تشرعن ممارسات الأنظمة التسلطية وتجعل كل إخفاقاتها وحتى جرائمها ضريبة تدفعها في مواجهة الإمبريالية.

ولا شك أن العامل الخارجي كان ولا يزال حاضراً في كل الأحداث مؤثراً ومتأثراً، فليس التأكيد على العامل الداخلي عن طريق موضعة الحدث في سياقاته التاريخية بدافع لنا للتنكر التام لما يحاك لبلداننا في حسابات السياسة العالمية، فالقوى الدولية تسعى دائماً لتكييف التطورات بما يخدم مصالحها؛ لذلك فإن من يفسر الأحداث من زاوية «مؤامراتية» لا ينطلق من فراغ؛ فهناك الكثير من الوقائع التي تعطي قدراً من «المصداقية» لهذه القراءات، لكن عند معالجة الموضوع من زاوية داخلية وبالموازنة بينهما، يتضح بشكل جلي أن العامل الخارجي يرتكز بقدر كبير جداً على الفرص التي تتيحها له الاختلالات الداخلية، وحجم الاختراق يتوقف على مدى التباين بين الأبعاد الداخلية وبشكل خاص أطراف العملية السياسية.

وبعد استعراض الحدث سايكس - بيكو في إطاره الفكري/ النخبوي، وضمن سياقه التاريخي، يتبين أن التغيرات السياسية كانت مسبوقة بتحولات فكرية تأثراً بالمحيط الخارجي على غرار «الفكري القومي» الذي عرف مراحل مختلفة قبل سايكس - بيكو

وبعدها، فقد بدأ بالمطالبة بتفعيل العربية في المنظومة العثمانية دون التعارض مع الرابط الديني، والقيام بإصلاحات سياسية في الإيالات العربية لينتهي إلى المطالبة بالاستقلال التام والاصطفاف إلى جانب بريطانيا في الحرب ضد الدولة العثمانية، وقد لعبت التباينات الدينية والإثنية دوراً في تحديد تلك المواقف، حيث انحاز القوميون العرب المسيحيون إلى العلمانية والمرافعة عن السياسات الاستعمارية.

والأمر نفسه ينطبق على الفكر القومي التركي؛ فرغم محطات التعاون مع نظيره العربي على غرار جمعية الإخاء العربي العثماني، إلا أن أزمة الثقة كانت ماثلة بينهما، حيث تبادل الطرفان التهم بالخيانة والعمالة للغرب، وكل له مبرراته، إذ يعتبر على سبيل المثال لا الحصر «التتريك» رد فعل لحماية السلطنة من النزعات القومية التي انتشرت في مختلف الولايات، وفي المقابل تعتبر الأخيرة نشاطها «رد فعل» أيضاً على سياسات التتريك التي انتهجها الاتحاديون، وبين هذا وذاك كانت المشاريع الغربية تجد ثغرات تتسلل من خلالها لتحقيق أهدافها مناصرة لهذا الطرف تارة؛ وللطرف الآخر تارة أخرى، والقاسم المشترك بين الأتراك والعرب هو الاستعانة بالقوى الخارجية بعضهما ضد الآخر، وهو الأمر نفسه الذي يتكرر بعد مائة سنة، فكما استعان القوميون العرب في مؤتمر باريس ١٩١٣م بفرنسا متنكرين للمغرب العربي وخاصة الجزائر التي كان تحتلها منذ ١٨٣٠ أي لأكثر من ثمانين سنة، وينتظرون منها دوراً في تخليصهم من الاستبداد العثماني، نجد الآن من يعول على الولايات المتحدة الأمريكية لتخليصه من أنظمة تسلطية، وهي التي احتلت العراق ودمرته في ٢٠٠٣م.

وفي الحروب السابقة كانت القوى الأجنبية تسند مهمة السيطرة إلى جيوشها بشكل مباشر بالتعاون مع القوى الداخلية، أما في المرحلة الحالية ونظراً للخسائر التي باتت تتلقاها عند تورطها المباشر، أصبحت تتجنب إلى أقصى حد التدخل المباشر في حسم

الصراعات، وتوكل الأمر للقوى الداخلية لتتقاتل فيما بينها، وتكتفي هي بالتوجيه والدعم العسكري جواً، وبالفرق الخاصة؛ مع تسليح محدود لا يسمح بحسم الصراعات لهذا الطرف أو ذاك إلى غاية إنهاك الجميع، وضمان إنهاء النزاعات وفق الاستراتيجية التي ترسمها.

كما أن المشاريع الفكرية الغربية التي كانت تهدف إلى صناعة نخبة مثقفة موالية لها في المنطقة قديمة جداً، على غرار الإرساليات والمدارس التي افتتحتها القوى الاستعمارية، وقد تُفطن لها في حينها، وبرزت مشاريع ثقافية مضادة لها، والغلبة كانت للأفكار التي احتضنتها مشاريع سياسية، ومكنتها في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لتوظفها لاحقاً في تنفيذ مشاريعها لضمان ولائها السياسي، والأمر نفسه استمر عقب سايكس - بيكو حيث تسعى كل الأطراف الدولية إلى إيجاد نخب موالية لها في المنطقة، ومع الانتفاضات العربية في ٢٠١١م كان جلياً الدعم الغربي للقوى السياسية العلمانية التي تخدم مشاريعها، وكيف دعمتها سياسياً وعسكرياً، في مقابل التضييق على النخب الإسلامية التي تحمل مشروعاً مناوئاً لها، فبينما تتفق القوى الخارجية في الأهداف وتختلف في الأساليب؛ فإن القوى الداخلية تختلف في الأهداف وتتفق في تدمير الذات والاستعانة بالأجنبي لاستنزاف بعضها بعضاً، بما يخدم في المحصلة الأخيرة استراتيجية الأجنبي؛ الذي يتفق الطرفان على أنه متآمر عليهما كلما تعارضت المصالح، فكما كانت فرنسا حليفاً لهذا ومتآمرة على ذاك، نجد اليوم الولايات المتحدة متآمرة وروسيا حليفاً أو العكس.

إن التدافع بين مختلف المشاريع الفكرية كان من أهم العوامل التي ساهمت في تكريس السيطرة الاستعمارية على المنطقة، وسيبقى من الأسباب التي تعزز تلك السيطرة وتحول دون التخلص منها، فكما ضربت الفكرة الإسلامية بالفكرة القومية، ثم ضرب

الأخيرة بالفكرة القطرية، وتضرب هذه أيضاً بالفكرة الإثنية والهويات تحت وطنية، وبعد فشلها حاولت متأخرة الفكرة القومية التصالح مع الفكرة الإسلامية وإيجاد خطوط التفاهم غير أن التصدعات حالت دون تحقيق نتائج ملموسة، والمصير نفسه ينتظر المشاريع الأخرى، ورغم قوة المشروع الإسلامي وقدرته على الاستمرارية وتخطي مختلف العقبات، غير أن تباين التوجهات داخله من عوامل ضعفه التي لم تسلم هي الأخرى من استثمار القوى الأجنبية.

لقد كانت القوى الغربية تساير النخب العربية في طموحاتها؛ وتقدم نفسها كمساعد يمد يد العون لها من أجل مستقبل أفضل؛ وتقدم سياساتها كمكمل لتلك المشاريع، ثم سرعان ما تنقلب على تلك الأطراف بعدما تحقق مصالحها الاستراتيجية، وما حصل للشريف حسين أفضل صورة تعبر عن تلك العلاقة، ولا زال الأمر نفسه يتكرر حالياً مع تغير في الأسماء فقط، فالدعم الذي تتلقاه القوى المحلية من القوى الدولية والذي يغلف بالحرص على مصلحة شعوب المنطقة وتطورها وازدهارها أثبتت الأحداث أن لا أساس له من الصحة، وأن مصالح تلك القوى هي الموجه الوحيد لسياساتها؛ ورغم كل هذا نجد من يعول على مؤتمرات على غرار «أصدقاء الشعب السوري».

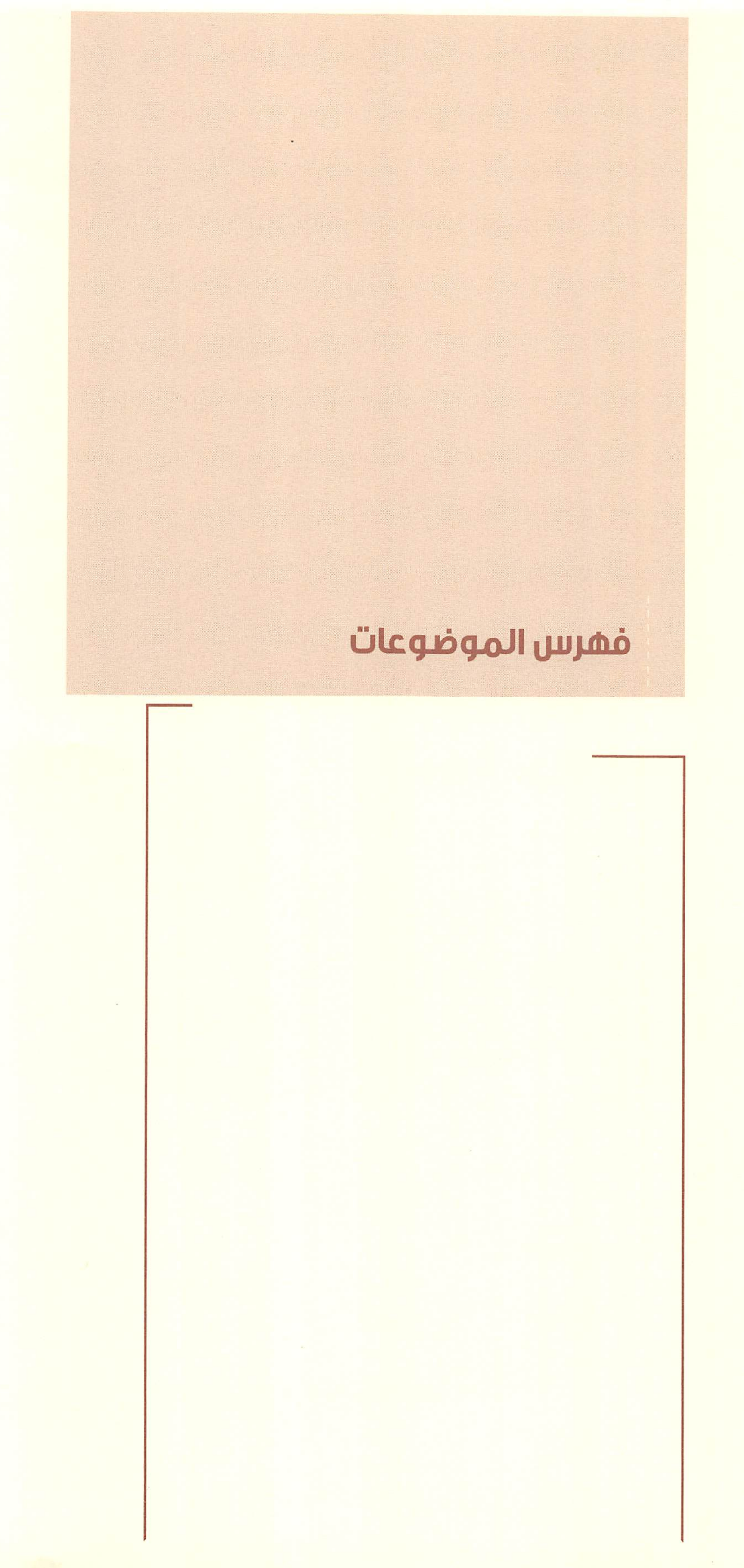
وقد حاولت القوى الاستعمارية في الكثير من المحطات السيطرة على المنطقة وأخفقت في بعضها كحملة نابليون على مصر، ونجحت في أخرى كالحملة ضد الجزائر، والسيطرة البريطانية على الخليج العربي، وهذه الأهداف لم تتغير أبداً، ومع ذلك فإن الكثير من النخب تفاجأت باكتشاف تفاهمات سايكس - بيكو في ١٩١٧م، رغم أن تاريخ سياسات هذه الدول بيّن قبل عقود حقيقة أطماعها، وحتى مع التسليم بعنصر المفاجأة في الموضوع فإن اكتشاف (المؤامرة) كان بعد سنة فقط من تخطيطها، ومن ثم هناك إمكانية ووقت كاف لتداركها، وهذا ما لم يحدث، حيث استهجن الشريف حسين

الأمر وعاتب حلفاءه البريطانيين لكن دون أن يغير من خططه وعند محاولته ذلك وجد نفسه في المنفى، كما أن وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ظهر هو الآخر في (١٩١٧م)، وبدأت بريطانيا في تنفيذه عبر مراحل، وكانت تواجه في كل منها بمقاومة غير أنها لم تكن بحجم التحدي، وفشلت في منع تحقيق الوعد بعد ثلاثة عقود في سنة ١٩٤٨م، وفي الحالتين ينعدم عنصر «المفاجأة» وهو الميزة الأساسية في «المؤامرة».

في السياق نفسه فإن الخرائط التي رسمت لم تطبق حرفياً خطوط الحدود التي رسمها سايكس وبيكو، وذلك لأنها اصطدمت بردود فعل من طرف القوى المحلية، والتي كان لها دور (ثانوي) في الصياغة النهائية لتسوية المنطقة، وقد تفاوت هذا الدور حسب مقومات «القوة» لكل طرف، إذ استطاع أتاتورك إفشال المخططات الرامية إلى تقسيم تركيا، وطرد الجيوش المحتلة، في حين أخفق العرب في بناء وحدة جغرافية في تلك المرحلة وفي الفترة التي تلتها.

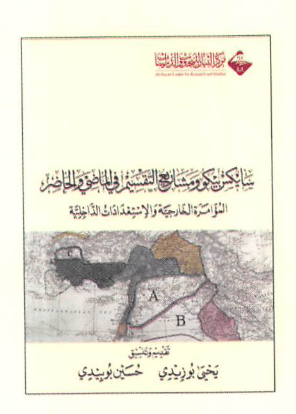
وبعيداً عن سياق نظرية المؤامرة؛ ومع التسليم بتأثير العامل الخارجي فإن السؤال الذي يطرح هو: من يوظف من؟ وإن كان التاريخ يجيب عن هذا السؤال بنجاح القوى الاستعمارية في توظيف الفاعلين السياسيين المحليين لتحقيق مصالحها خلال الحربين العالميتين ثم الحرب الباردة، فإن التحولات الجديدة لا تعدم هي الأخرى شكلاً من التوظيف السياسي للطرفين، حيث يسعى كل منهما لتجيير الآخر لخدمة مصالحه، فقد استغل الكيان الصهيوني الأحداث لتوسيع مشاريعه الاستيطانية، وعمل على الدفع لمزيد من الانقسام والصراع والتفتيت، واستطاعت إيران تحقيق مكاسب لها في العراق بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام وعززت نفوذها منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، وسيطرة القوى السياسية الشيعية المحسوبة عليها على الحكم فيه، ولا زالت تركيا تسعى لحماية مصالحها في المنطقة أيضاً من خلال محاولة توجيه السياسات الغربية

بما يخدم استراتيجيتها، وتبقى الدول العربية الوحيدة التي تتقاذفها مصالح القوى الإقليمية والدولية، رغم محاولات مختلف الفاعلين سواء من الأنظمة الحاكمة أو المعارضة السياسية لتوجيه تلك السياسات لصالحها، حيث يقدم كل طرف عربي داخلي نفسه كأفضل ضامن لمصالح القوى الدولية، لكن التفكك الداخلي وتغليب المصالح الضيقة سرعان ما يحول النوايا العربية إلى مجرد أحلام أمام المخططات الغربية، ليبقى الأمل الوحيد في قدرة العرب على تشكيل وعي مدرك للطريق نحو التخلص من الهيمنة الخارجية، والمتمثل في تحقيق العدالة الداخلية وتغليب المصالح العامة على الطموحات الفردية والحسابات الذاتية الضيقة.



فهرس الموضوعات

الفهرس



سايكس بيكو ومشاريع التقسيم في الماضي والحاضر

يقدم الكتاب مجموعة من المقالات لباحثين في التاريخ والعلوم السياسية تستحضر الماضي من أجل إلقاء الضوء على الحاضر والكشف عن مآلات المتغيرات الراهنة في العالم العربي، وذلك من خلال الدراسة التحليلية لسياقات توقيع اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦م والحفر عن جذورها وملابساتها، وتقديم رؤية تستحضر التداخل بين الاستعدادات الداخلية والمؤامرة الخارجية في تفكيك الأسباب التي أدت إلى نجاح المشاريع التقسيمية وفشل المبادرات الوحدوية، وينطلق منها في مقاربة الحاضر الذي تعيشه منطقتنا.



مكتب مجلة البيان
ص.ب ٢٦٩٧٠ - الرياض - ١١٤٩٦
www.albayan.co.uk
sales@albayan.co.uk
هاتف : ٠٠٩٦٦١١٤٥٤٦٨٦٨





ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨١٩١-٠٩-٥